الوظائف التربوية المقترحة للمدرسة المصرية في مجتمع المعرفة وآليات تنفيذها*

يقاس تقدم أي مجتمع وتطوره بمقدار ما ينتجه من معارف تسهم في تطويره وتنمية مؤهلات أفراده بما يمكنهم بالتطلع الدائم إلى المواكبة والتجديد والابتكار؛ ويعيش العالم الآن ما يعرف بمجتمع المعرفة الذي يعتمد على الاستخدام التنافسي للمعرفة في إطار متناغم وفي كل جوانب الحياة، مما يفرض على الدول بناء رؤية شمولية لنظمها التعليمية بحيث تتواكب مع المتغيرات التكنولوجية والقيمية، مع الوعي بنتائجها واستشراف حاجات المدرسة وإمكاناتها وتحدياتها، وتقوية قدرتها على مواكبة مختلف التحولات المجتمعية، واستيعاب تقاطعاتها مع باقي القطاعات الحكومية ومجالات اشتغالها.

وتعد المعرفة الدعامة الرئيسية لتقدم الأمم في مجتمع المعرفة، كما أنها أهم المصادر لتنمية وازدهار المجتمع والمحرك الرئيس له فكريا واجتماعيا، حيث أسهمت في تغيير شكل العلاقات داخل المجتمعات المتطورة ورؤيتها للعالم الخارجي، فأصبحت المعرفة والمعلومة سمة ومقياسا للقوة والتميز في صياغة أنماط الحياة وتشكيل الذوق الفني والقيم، ومن ثم أصبح للتراكم المعرفي دورا أساسيا في استمرارية النمو الاقتصادي(١)

ونظرا لضرورة الاستجابة الفورية لمواجهة التغير المتسارع على مستوى العالم من جهة، وما يحققه مجتمع المعرفة من قيم وفوائد للأفراد والمجتمعات من جهة أخرى، فإن إقامة مجتمع المعرفة يصبح ضرورة ملحة(٢).

تعد المؤسسات التربوية وعلى رأسها المدارس من أكثر المؤسسات المناط بها إعداد وتهيئة النشء لمجتمع المعرفة، حيث تعد بمثابة معامل تقدم الخبرات الحية للطلاب لاكتساب مهارات المعرفة، فضلا عن نشر ثقافة المعرفة وقيمتها للفرد والمجتمع، فعملية التربية ككل هي عملية معرفية بجانب كونها عملية تدريسية(٣)، كما تعد المدارس المصدر

* إعداد :د/ رشيدة السيد أحمد الطاهر
أستاذ مساعد أصول التربية والتخطيط التربوي، كلية التربية– جامعة حلوان

الأساسي لإنتاج وإعداد الأفراد ذوي القدرة على التعلم المستمر مدى الحياة ممن يتسمون بالمرونة والقدرة على التكيف مع متغيرات الحياة فائقة السرعة، وغيرها من المهارات التي يتطلبها مجتمع المعرفة(٤)

وبذلك فقد فرض مجتمع المعرفة أدوارا جديدة على المؤسسات التعليمية تتمثل في: تهيئة الطلاب للمشاركة في إنتاج المعرفة واستخدامها ومشاركتها، وتنمية قدراتهم الذاتية لنقد وتقييم ما يحصلون عليه منها(٥)، فضلا عن التوظيف المكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول من استهلاك المعرفة إلى إنتاجها(٦)

هذا بجانب دورها في تنمية قيم ومهارات الإبداع لكل من الطلاب والمعلمين والمديرين – والذي يعد متطلب لإقامة مجتمع المعرفة فضلا عن كونه نتاجا له–، ويتوقف تنمية الإبداع على تباين المعرفة، كما يسهم في إمداد القيادة الاستراتيجية بالعديد من المعلومات العامة والمتخصصة التي تساعدهم في اتخاذ قرارات سديدة، وهذا بدوره يتطلب توافر بيئات تتسم بالذكاء الاصطناعي وبنية تحتية معلوماتية ذكية(قائمة على الحواسب الآلية والشبكات الالكترونية)(٧)

كما أن المدارس يناط بها تنمية قيم المسئولية الاجتماعية لدى طلابها وتدريبهم عليها في سياق من الحرية الأكاديمية بما تتضمنها من التدريب على مفهوم الحرية لديهم ومساعدتهم ليكونوا فاعلين في مجتمع المعرفة خارج أسوارها، كما عليها أيضا تنمية مهارات التعلم المستمر مدى الحياة –كأحد أولويات السياسة التعليمية في مجتمعات المعرفة–، وتدريب الطلاب عليها وتوضيح أهميتها في بناء مجتمع المعرفة(٨)

وينقسم مجتمع المعرفة إلى طبقتين: عمال المعرفة وعمال الخدمات، كما أن جميع أنشطته معرفية قائمة على المعرفة باعتبارها أساس إنتاج الثروة وأهم أدواتها الإنتاجية، كما يعد الابتكار وكيفية توظيف المعرفة من أهم مهارات الإدارة به(٩)

وتعد المدارس المؤسسات المعنية بإعداد الطبقة الأساسية التي يتكون منها مجتمع المعرفة والتي تسمى "عمال المعرفة"– وهم أفراد يتسمون بقدر عال من الإبداع والابتكار

والخيال الواسع مما يسمح لهم بإنتاج المعرفة عند العمل تحت أي ظروف مع أي فرد في أي وقت، ويعتمدون على معرفتهم في تكوين قيمة مضافة لمؤسساتهم، حيث يمكنهم إعادة استخدام المعرفة بشكل مبتكر لإنتاج معارف جديدة ذات قيمة أكبر– بتنمية مهاراتهم الشخصية والاجتماعية مثل: القيادة والمظهر الشخصي وتنمية التفكير الناقد، والتعلم الذاتي، وإعلاء قيم الإبداع والابتكار لديهم، مع تنمية مهاراتهم في: حل المشكلات، والتواصل، والحصول على المعلومات من مصادر متنوعة وتقييمها ونقدها، التوجيه الذاتي.(١٠)

وينتقد البعض المدارس التي لا تستجيب لمتطلبات مجتمع المعرفة ويصفها: بأنها تركز على المعايير بطريقة سطحية لمجرد تحقيق انضباط شكلي، كما تركز على محو الأمية الأبجدية والحساب والقدرات الكمية، ثم تهمش الانتباه إلى التنمية الاجتماعية لشخصية المتعلم التي هي أساس الجماعية في المجتمعات الديمقراطية، وكذلك تهمش تكامل المواد الدراسية والعلوم المختلفة.(١١)

وينظر التربويون إلى المدرسة على أنها مركز اجتماعي مهم يقضي فيها الطفل ساعات طويلة من حياته اليومية، وقد وجهت عدة انتقادات للفكر التربوي التقليدي الذي حصر وظيفة المدرسة كعملية تعليم تنصب أساسا على الجوانب المعرفية، فأهم ما يميز وظيفة المدرسة عن غيرها من مؤسسات التربية الأخرى هو ما لها من تنظيم اجتماعي رسمي يجعلها ذات خصائص ثقافية اجتماعية منفردة بها عن الأسرة أو أي مؤسسة أخرى.

فالمدرسة مطالبة بالاستفادة من هذه الثورة المعرفية الهائلة، ومدعوة أيضًا إلى ترسيخ الوعي بآثار هذه الثورة ولاسيما القيم، فلم يعد بمقدورها العزلة والتخلف عن المجتمع وما يعيشه من حراك، أو بأن تتأخر عن مواكبة الثورة الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة، أو القيام بوظائفها التربوية التقليدية، وإنما عليها الانفتاح المستمر على محيطها، بحيث

تسلح المتعلم بعُدة معرفية نقدية ومتبصرة في استخدام هذه الوسائل، كي يعي انعكاساتها الإيجابية والسلبية وحدودها، وكيفية الاستفادة من خدماتها بما ينفع الفرد والجماعة

١- مشكلة البحث وتساؤلاته

يعد بناء مجتمع المعرفة قضية تربوية، لأنه يتطور ويتزايد مع تطور نمو المتعلمين، كما أنه في الوقت نفسه مجتمع يتنامى مع حياة الإنسان في سياق تعليم مستدام مدى الحياة، فكل من التربية ومجتمع المعرفة جانبان متكاملان لمجتمع عصري، ومن هنا تؤكد الاتجاهات الحديثة في التربية على ضرورة الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة.

وتوصي إحدى الدراسات بضرورة تزويد المتعلمين بالكفايات التي يتطلبها مجتمع المعرفة وتتمثل في: التفكير الناقد، والابتكاري الاتصال والتواصل، العمل مع الأخرين، الشخصية المؤثرة الفاعلة، فضلا عن مجموعة من الكفايات التكنولوجية المتمثلة في: الوصول للمعلومة ومعالجتها، وإنتاج المعرفة وتشاركها ونشرها وإدارتها واستخدامها(١٢)

كما تؤكد المؤتمرات على ضرورة مراجعة الفكر والأنظمة التربوية بما يتواكب مع متغيرات العصر وما به من جوانب قوة وضعف، بحيث تتمكن من إعداد عمال المعرفة في مراحل التعليم المختلفة على نحو يصبح التعليم ملتحما بالواقع ملبيا لمطالبه لا يتوقف عند مرحلة بعينها أو حدود معينة(١٣)

وقد وصف تقرير الإنسانية العربية٢٠١٦ نوعيةُ التعليم بالدول العربية ومنها مصر بأنها رديئة، حيث تُظهر الاختبارات المعياريةُ الدَّولية في التعليم، مثلُ اختبار الاتّجاهات في الدراسة العالمية للرّياضيات والعلوم"TIMMS"، والبرنامجِ الدولي لتقييم الطلبة "PISA"، أن البلدانَ العربية تُسجِّل أقلَّ بكثيرٍ من المتوسط، كما تعد المهارات المحدودة بين القوى العاملة مؤشّرٌ آخرُ على رداءة قدرات رأس المال البشري، وتُبرز عدمَ تطابقٍ بين العرض والطلب، مما يزيد من معدلات البطالة لاسيما بين المتعلمين(١٤)

وقد استندت الخطة الاستراتيجية للتعليم المصري(٢٠١٤-٢٠٣٠) لبعض الاستراتيجيات الحاكمة والموجهة لها منها: إكساب المتعلم الكفايات الأساسية لمجتمع

المعرفة، والقائمة على القدرة على التعلم المستمر، واكتساب قيم المواطنة الرقمية، وتأكيد منظومة المناهج على ان تنمية المعرفة وإنتاجها كعنصر إنتاجي حاكم لأنها المستقبل، والتوصل إلى صيغ تكنولوجية الأكثر فاعلية في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين ومن يرغب من أبناء المجتمع، كما أشارت الاستراتيجية إلى ضعف تفعيل هذه الجهود(١٥).

كما طالبت الكثير من الدراسات بضرورة قيام المدارس المصرية لوظائفها مع أهمية تطويرها وتجديدها بما يتلاءم مع تحديات العصر وما يتطلبه مجتمع المعرفة، بعدما أكدت نتائجها علي تقاعس المدارس عن أداء وظائفها التي أنشأها المجتمع من أجلها نتيجة إخفاقها في تحقيق أهدافها، وذلك كما يلي:

يؤكد البعض أن المدارس المصرية تعاني من العديد من السلبيات تعيقها عن القيام بوظائفها، حيث اتصف نمط التعليم المقدم بالمدرسة المصرية بأنه" تعليم متخلف في مؤشراته الكمية والنوعية، فقد تدهورت مكوناته وانخفضت كفاءته الداخلية والخارجية"(١٦)، نظرا لتدني أداء المعلمين، وقصور الإدارة المدرسية، وتقادم المناهج الدراسية وبعدها عن مواكبة الثورات المعرفية والتكنولوجية، وضعف استخدام التكنولوجيا في التدريس(١٧)

فضلا عما تعانيه المدرسة المصرية من أوجه قصور متعددة توثر سلبا على اعتبارها بيئة تمكينية لبناء جدارات المتعلمين في مجتمع المعرفة والتي تتمثل في: الإبداع والابتكار، الاتصال والتواصل، البحث والتعامل مع المعلومات، المواطنة الرقمية.(١٨)

وتصف إحدى الدراسات البنية المعرفية للمناهج الدراسية، بأنها بنية ضعيفة وتقليدية، يبدو التعليم في سياقها وكأنه عملية تحصيل لمجموعة من المعارف التي اختزلت إلي مجرد نصوص متشيئة في قوالب جاهزة للتلقين، لا تتطلب إلا الحفظ، ولا ترضي إلا بالطاعة، واعتبار المنهج هو كل الوجود وكل الحياة، معبئاً في أشكال جاهزة وكتب تنقل إلي التلميذ في نصوص جامدة تحفظ في ذاكرته، وتختزل شخصيته –من حيث هو إمكانات وقدرات مبدعة –لتصبح مجرد ذاكرة وظيفتها الحفظ، كما أشارت إلى

أن الامتحانات تقليدية وتلعب دوراً إضافياً في غرس الرهبة والقلق في شخصية الأبناء، وتكريس قيم وبنية معرفية وآليات تقليدية عفا عليها الزمن[١٩]

ونتج عن ذلك أن التعليم المصري أصبح يعتمد على طريقة تدريس وحيدة وهي التلقين، فانحصر دور المتعلم على الحفظ والتذكر دون التعمق في المضمون، حيث يتلقى المعلومة ويحفظها مؤقتا لحين الانتهاء من الامتحان، مما أفقده القدرة على التعامل مع مجتمع المعرفة، فلا يستطيع إنتاج المعرفة أو الاستفادة منها وتوظيفها في حل مشكلاته[٢٠]، هذا ما أطلق عليه باولو فيريري "التعليم البنكي"، حيث يقوم المعلم بإيداع المعلومات في رؤوس التلاميذ، وحفظها مؤقتا لحين استردادها في الامتحان[٢١]، وبذلك يصبح المتعلم مجرد متلق سلبي، ومن ثم ظلت هذه هي الوظيفة الكلاسيكية الوحيدة للمدرسة التي يقرها المجتمع المدرسي ويؤمن بها ويعمل على تحقيقها، مما ساعد على فشل المدرسة في تحقيق أهدافها رغم ما يتم من جهود في إصلاح التعليم.

هذا وقد أشارت إحدى الدراسات إلى بعد نظام التعليم التقليدي بالمدرسة المصرية عن إكساب الطلاب المهارات والمعارف والكفاءات اللازمة لمجتمع المعرفة لدرجة تجعله يتناسب عكسيا مع اقتصاد المعرفة[٢٢]

كما يشير تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٩ إلى معاناة أنظمة التعليم بالدول العربية ومنها مصر من: تدني مستوى الطلاب في العلوم والرياضيات، وعزوفهم عن الالتحاق بالتخصصات العلمية، وضعف اكتسابهم للمعارف الأساسية في العلوم والتقنيات واللغات الأجنبية، وهي المهارات والمعارف الأساسية التي تنمي قدراتهم العقلية والتي تمثل أحد متطلبات تكوين رأس المال المعرفي، مما يحد من مشاركتهم بفاعلية في مجتمع المعرفة[٢٣].

وبتراجع دور المدرسة ظهرت العديد من السلبيات في المجتمع المصري، لعل أهمها: غياب الكثير من المهارات في تربية عقل المتعلم بحيث أصبح عقلا تحكمه نظرة اختزالية تختصر الشيء في قيمته، ومن ثم في المعنى الذي يضفيه عليه الشخص،

وليست نظرة موضوعية قائمة على التحليل والتركيب لإعادة بناء الأشياء بما يبرز جوهرها، كما أنه عقلا ينأى عن تداخل المعرفة وتعددها فأصبح أسيرا لتخصصه [٢٤]

كما أصبح هناك ضعفا ملحوظا في الموائمة بين مخرجات التعليم وما يتطلبه سوق العمل مما زاد من معدلات البطالة بين المتعلمين.

مما سبق يمكن **تحديد مشكلة البحث الحالي** كما يلي:

وضع مجتمع المعرفة النظم التعليمية ومؤسساتها في حرج من مسارها، حيث أصبح هناك تنوع في مصادر المعرفة، ولم تعد المدرسة الجهة الوحيدة التي تقدم المعرفة دون منافسة، بل تعددت قنوات المعارف التي فاقتها في أساليب عرضها وتجددها، وهذا يستلزم ضرورة إعادة النظر إلى المدرسة وما تقدمه من وظائف متعددة للمجتمع بحيث تتمكن من مواجهة متطلبات مجتمع المعرفة، وبما يجعلها أكثر مرونة وقدرة على التفعيل والتجدد، وبما يتناسب مع قدرات المتعلم، مع مراعاة الحفاظ على التراث الثقافي وما يتعلق به من هوية ثقافية، من هنا تنبع مشكلة البحث في دراسة مجتمع المعرفة ومتطلبات بنائه والوظائف التربوية للمدرسة المصرية نحوه، واقتراح آليات تنفيذية لتحقيق تلك الوظائف.

و يمكن تحديد تساؤلات البحث الحالي في التساؤل الرئيس التالي:

ما أهم الوظائف التربوية المقترحة للمدرسة المصرية في مجتمع المعرفة؟

- ما الأسس النظرية لمجتمع المعرفة؟
- ما الإطار الفلسفي للوظائف التربوية للمدرسة؟
- ما واقع تحقيق المدرسة المصرية لوظائفها التربوية وفق متطلبات وأبعاد مجتمع المعرفة؟
- ما آليات تنفيذ الوظائف التربوية التي يمكن أن تقدمها المدرسة المصرية في مجتمع المعرفة؟

١ – أهداف البحث

سعى البحث الحالي إلي اقتراح وظائف تربوية يمكن أن تقدمها المدرسة المصرية في مجتمع المعرفة، مع اقتراح آليات لتنفيذها، ولذا هدف إلى تحقيق ما يلي:

- إلقاء الضوء على المقصود بمجتمع المعرفة من حيث مفهومه ومبرراته وأهدافه وأبعاده وخصائصه ومتطلباته.
- إبراز أهم الأسس الفلسفية للوظائف التربوية للمدرسة، بتوضيح كل وظيفة والفلسفة التي ترمي إليها.
- التوصل لبعض الوظائف التربوية للمدرسة المصرية التي يتطلبها مجتمع المعرفة
- تحليل واقع تحقيق المدرسة المصرية لوظائفها التربوية في ضوء متطلبات وأبعاد مجتمع المعرفة.
- استطلاع رأي بعض الخبراء حول الأهمية النسبية للوظائف التربوية المقترحة للمدرسة المصرية في مجتمع المعرفة.
- التوصل لآليات مقترحة تنفيذية للوظائف التربوية للمدرسة المصرية بما يحقق مجتمع المعرفة.

٢ – أهمية البحث

تنبع أهمية البحث الحالي في توضيح أهم الوظائف التربوية التي يمكن أن تقدمها المدرسة المصرية لتأهيل طلابها لمجتمع المعرفة وتسليحهم لتلبية متطلباته.

كما يأتي هذا البحث استجابة لبعض التقارير العربية والدولية التي تؤكد وجود فجوة في المعرفة تعاني منها نظم التعليم العربية تجعلها بمنأى عن مجتمع المعرفة[٢٥]

ويأمل البحث الحالي أن يمد الباحثين والمهتمين والمعنيين ببعض الأفكار والآليات المقترحة لما يجب أن تقوم به المدرسة المصرية من وظائف حتى تحقق مجتمع المعرفة.

هذا ويمكن الإفادة من نتائج هذا البحث نظريا في الوصول إلى توجه عام نحو أهمية بناء مجتمع المعرفة وتحديد أهم متطلبات ذلك، وتوضيح وظائف المدرسة في هذا.

كما يعد البحث الحالي من البحوث الاستشرافية للوظائف المستقبلية للمدرسة في مجتمع المعرفة مما يبرز أهميته.

٣- المنهج والأدوات

نظرا لطبيعة البحث الحالي فقد تم الاستعانة **بالمنهج النقدي** لتوضيح الوظائف التربوية للمدرسة وتفسير غيابها في المدرسة المصرية، كذلك في تحليل أبعاد مجتمع المعرفة وأهم متطلباته، حيث "يعد المنهج النقدي محاولة للتعمق في الظاهرة التربوية باعتبارها مكون اجتماعي مرتبط بالفكر السياسي والاجتماعي والديني للمجتمعات المعاصرة، انطلاقا من أن التحليل والتفسير للظواهر لا يتناول جزئية منفردة أو نقطة زمنية راهنة لكنه يسعى إلى متابعة الظاهرة في تطورها وترابطها وتفاعلها للوصول إلى أعمق أعماقها، كما يتخطى المنهج النقدي حدود الزمان والمكان مع التوظيف الاجتماعي للتربية"[٢٦]

وتم اختيار هذا المنهج في البحث الحالي نظرا لما يتمتع به من خصائص تتناسب وطبيعة المشكلة محل البحث من حيث أنه: " قائم على التحليل، والتقييم، والتفسير، يعيد هيكلة التفكير، يقلل من مخاطر الاعتماد على الاعتقادات الخاطئة، كما يتسم بالوضوح والمصداقية والتعمق والدلالة، فضلا عما يوفره من الاتساع والدقة"[٢٧]

ويتم دراسة الظواهر التربوية باستخدام المنهج النقدي باتباع الخطوات التالية[٢٨]:

- إثارة التساؤلات والمشكلات الحيوية وصياغتها بدقة
- جمع المعلومات ذات الصلة واستخدام الأفكار المجردة لتفسيرها
- التوصل لنتائج منطقية وحلول معقولة.
- اختبار النتائج في ضوء المعايير النقدية ذات الصلة

- تقييم المنتج داخل النظم المتبادلة للفكر معرفا افتراضياتها وتطبيقاتها ونتائجها العلمية.
- التوصل بفاعلية مع الاخرين لمعرفة حلول المشكلات المعطاة ومناقشة نتائج تقييمه وتعميمه لحلول المشكلات التي توصل إليها دون الأخذ في الاعتبار فكر الاخرين عن الموضوع.

بذلك لا يهدم هذا المنهج الواقع أو يبرز نقائصه بل يسعى إلى تصور البديل عنه في إطار تطويري.

كما تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في توضيح وتحليل الأسس النظرية لمجتمع المعرفة وأيضا في رصد الوظائف التربوية للمدارس وتوضيح علاقتها بأبعاد وخصائص مجتمع المعرفة.

ومن أدوات المنهج الوصفي التي تم الاستعانة بها، استطلاع رأي مجموعة من الخبراء التربويين(*) لتعرف وجهة نظرهم في الوظائف التربوية التي يقترحها البحث الحالي ومدى ارتباط كل منها بأبعاد مجتمع المعرفة، مع تحديد الأهمية النسبية لكل منها من وجهة نظرهم.

٤- مصطلحات البحث وكلماته المفتاحية

يركز البحث الحالي علي مصطلحين أساسيين هما: مجتمع المعرفة، الوظائف التربوية للمدرسة.

- **مجتمع المعرفة** Knowledge Society

تشير كلمة مجتمع لغة إلى "موضع الاجتماع والالتقاء بالأخرين والجماعة من الناس، أما اصطلاحا فيشير إلى الإطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه في شكل وحدات أو جماعات"(٢٩)

* يرجى مراجعة المحور الثالث من البحث لتعرف المزيد عن الاداة والعينة

ويعد مصطلح مجتمع المعرفة(**) من المصطلحات التي لها عدة زوايا، ومن ثم كان من الصعب الاتفاق على تعريف واحد له، فهناك من ركز في تعريفه على أحد أو بعض من جوانبه مثل: عوامل تكوينه، خصائصه، أبعاده، متطلبات بنائه، أهدافه، خصائص أفراده، وفيما يلي أمثلة لبعض من هذه التعريفات:

رآه البعض أنه" يمثل نموذج للمجتمع المعاصر الذي يكون فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها القوة المحركة للتنمية والإنتاج والثروة وتعاظم العمل وفرصه، كما تسهم المعرفة في خلق قيم مضافة إلى العمل والاقتصاد وعلى تحسين نوعية الحياة" (٣٠). ويشير ذلك إلى المعرفة كمقوم أساسي لبناء مجتمع المعرفة ودورها في تحقيق القيمة المضافة وتحسين نوعية الحياة.

حدده تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ أنه يقوم على" نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والسياسة والمجتمع المدني والحياة الخاصة وصولا إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية"(٣١) ويشير ذلك التعريف إلى بعض خصائص مجتمع المعرفة ممثلة في نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في قطاعات المجتمع، كما يؤكد على هدفه الأساسي تحقيق التنمية الإنسانية.

وصفه البعض بأنه" عصر أو حقبة زمنية لها بعض الخصائص منها: التنافس الملحوظ في السعي لإنتاج المعرفة وامتلاكها باعتبارها قوة أساسية"(٣٢)، وهذا ما أشار له البعض بأنه" مرحلة تاريخية سمى بذلك نتيجة الثورة المعرفية مثل مجتمع الزراعة ومجتمع الصناعة اللذان نشأ نتيجة الثورة الزراعية والصناعية على التوالي، ولكل منهم فلسفة محددة تسوده وأسلوب تفكير في معالجة الأمور ونمط الأداء، ومن سماته إنتاج السرعة مقابل إنتاج الوفرة، وإنتاج كثيف المعرفة مقابل إنتاج كثيف العمالة، وأهم مقوماته الابتكار

** هناك بعض المصطلحات مرتبطة بمصطلح " مجتمع المعرفة "Knowledge Society: " مجتمع المعلوماتية " Information Society، و مجتمع الشبكات " Network Society ، واقتصاد المعرفة Knowledge Economy، وهناك اختلاف بين كل منها

والاختلاف وإنتاج المعرفة كما وكيفا واستخدام التكنولوجيا"[٣٣]، وبذلك يتضح سبب التسمية وأنه مرحلة تاريخية وأن هناك فلسفة محددة له ونمط معين في التفكير، وله سمات وأسس قوامها المعرفة.

تبنّى تقرير اليونسكو ٢٠٠٥ مفهوم مجتمعات المعرفة، – بصيغة الجمع، فلا يوجد نموذج واحد لمجتمع المعرفة يمكن تقديمه وتطبيقه، فهناك دائمًا أشكال مختلفة للمعرفة والثقافة تدخل في بناء المجتمع، بما فيها تلك المتأثرة بقوة الإنجازات العلمية والتقنية العصرية، ومن ثم اعتبر التقرير مجتمع المعرفة" حالة تاريخية لتطور المجتمعات، يتشكل فيها المجال السياسي والاقتصادي والمعرفي، فهو ليس بنية تقنية مادية، بل مرحلة تاريخية تشكلت نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات"[٣٤]

وربط البعض بينه وبين إدارة المعرفة بأنه" قائم على حسن إدارة المعرفة بعملياتها المختلفة: إنتاجا وتوظيفا ونشرا وتطبيقا في كافة مجالات الحياة بهدف تنمية المجتمع وتقدمه"[٣٥] ويركز على إدارة المعرفة لبناء ونمو مجتمع المعرفة، كما يؤكد على أهمية عملية إدارة المعرفة بخطواتها المختلفة.

وهناك من يعرفه استنادا لمجالاته المختلفة:" فمجتمع المعرفة سياسيا يعني ديمقراطية المعرفة والشفافية في إتاحتها، أما اقتصاديا فيشير إلى المجتمع القائم على اقتصاد المعرفة حيث المعرفة المصدر الرئيس للاقتصاد، وتكنولوجيا فهو المجتمع المتعلم أو المجتمع الشبكي أو مجتمع تشارك المعرفة، ويؤسس على مبدأين أساسين هما المعلومات للجميع وحرية التعبير للجميع، أما اجتماعيا فهو المجتمع الذي يستهدف التنمية الإنسانية[٣٦]

وربط البعض بينه وبين اقتصاد المعرفة، فوصف بأنه" المجتمع الذي يقوم على أسس اقتصادية من الابتكار وتبادل السلع والخدمات غير المادية وتكون فيه المعلومات والمعارف الحديثة مرتفعة القيمة ومطلوبة اقتصاديا"[٣٧]، كما وصف بأنه "المجتمع القائم على استغلال المعرفة كأهم مورد للتنمية الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفة عامة"[٣٨]

ويركز كل منهما على البعد الاقتصادي لمجتمع المعرفة الذي تعد المعلومات والمعرفة قيمة مضافة وأحد أدوات عملية الإنتاج الرئيسة، ومن ثم تصبح اقتصاد المعرفة السمة المميزة لمجتمع المعرفة.

وهناك من تناوله بأنه" ينشأ بفعل مساهمة بعض العناصر التي هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفعل تبادل نتائج البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وهذا المجتمع قد استحدث سياق معرفي جديد تقوم فيه العلوم بدور مركزي وتؤثر فيه التكنولوجيا الرقمية بصورة قوية ومباشرة"[٣٩]، وهذا يؤكد بعدين مهمين لنشأة مجتمع المعرفة حيث انه يتطلب التفاعل والمزج بين التكنولوجيا الرقمية ونتائج البحث العلمي.

وعرفه البعض بأنه" يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، وأضحت فيه المعرفة أداة أساسية للإنتاج والتقدم وزيادة القدرة التنافسية ويسهم في تكوينه وإنمائه البحث العلمي التربوي من خلال ما يضطلع به من تطوير لمنظومة المعرفة والتربية والتوصل إلى حلول علمية لمشكلات الواقع التربوي مما يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسات التعليمية على إعداد مخرجات تعليمية قادرة على تكوين مجتمع المعرفة وإنمائها"[٤٠]، ويوضح هذا التعريف خصائص مجتمع المعرفة (نشر وإنتاج وتوظيف المعرفة فضلا عن اعتبارها أداة أساسية للإنتاج)، كما يشير إلى دور التربية في تكوينه ونموه.

وحدده تقرير المعرفة العربي لعام٢٠١٤ بأنه" مجتمع كثيف المعرفة من حيث إنتاجها، واستخدامها وتوزيعها، ويتسم أعضاؤه بخصائص معرفية وسلوكية وقيمية، تتفاعل في بيئات اجتماعية وسياسية وثقافية تحتضنها وتحفزها، وتدعم طاقات الإبداع والتجديد بين أعضائه"[٤١] ويركز على خصائص أفراده من جهة، وأهمية البيئة التي يعيشون فيها من جهة، والتي تشجع على الإبداع والتجديد والتحفيز كمتطلبات لبنائه ونموه.

كما عرف بأنه" المجتمع الذي يتيح لأفراده التربية الأساسية التي تمكنهم من مواصلة التعلم الذاتي المستمر واستخدام نماذج تعلم غير تقليدية قائمة على العمل ومعاودة

اكتساب معارف ومهارات جديدة تتطلبها الاحتياجات المتغيرة للقطاعات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية"[٤٢]، ويستند هذا التعريف إلى صفة أساسية لمجتمع المعرفة وهي التعلم الذاتي مدى الحياة وتحول كافة المؤسسات إلى منظمات تعلم وإتاحة المعرفة للجميع بعد الإعداد المناسب للأفراد لاستخدامها ونشرها.

ويتضح من العرض السابق تباين تعريفات التي تناولت مجتمع المعرفة، بيد أن البحث الحالي يحدد **التعريف الإجرائي** التالي لمجتمع المعرفة:

" **هو المجتمع الذي تعد المعرفة ركنه الأساسي في جميع أبعاده(التربوية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية)، حيث تمثل قوة اقتصادية، وهدفه الأساسي تحقيق تنمية شاملة للإنسان، وتحسين نوعية الحياة بما يحقق الرفاه، وهو يتسم بانتشار مجتمعات التعلم، حيث التعلم مستمر مدى حياة أفراده ويتم في أي مكان وأي زمان ، كما تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا جوهريا في بنائه ونموه، وذلك لا يتم إلا بإدارة فعالة لجميع مراحله**".

كما يرى البحث الحالي أن لهذا المجتمع عدة أبعاد يظهر بكل منها خصائص هذا المجتمع وسماته المميزة له، وقسمها البحث الحالي إلى: بعد تربوي/ تعليمي- بعد ثقافي/ اجتماعي- بعد تكنولوجي/ معلوماتي - بعد اقتصادي/ تنافسي- بعد سياسي/إداري.

ويتفق البحث مع وجهة النظر بأنه ليس شرطا أن ينشأ مجتمع المعرفة في كل دول العالم بنفس المستوى وفي ذات الوقت، فهناك عدة مجتمعات من المعرفة تبعا للسياق الذي تنشأ فيه، لأنه مرحلة من مراحل الإنسانية ولم يكتمل بعد في منطقتنا العربية، وقد تشكل بمراحل ومستويات مختلفة من مكان لأخر، وهناك سعي من كثير من الدول لإقامته وبنائه.

- **الوظائف التربوية للمدرسة** Educational Function of School

يعد مفهوم **الوظيفة** من المفاهيم الرئيسية التي لم يتفق علماء الاجتماع على مدلوله، وتعرف الوظيفة بأنها " كل ما يقوم به الفرد أو الجماعة أو المؤسسة في إطار مجتمع أو

جماعة أو نظام، وترتبط **الوظيفة بالدور** الذي يقوم به الشخص في البناء الاجتماعي الكلي، هذا الدور يخضع في جانب من جوانبه إلى الواقع الذي يعيشه الفاعل الاجتماعي(اقتصادي، اجتماعي، سياسي، نفسي...الخ)" (٤٣)

وهناك علاقة بين مفهوم الوظيفة وبعض المفاهيم الأخرى مثل الدور والهدف والمكانة، ويستخدمها البعض كمترادفات رغم وجود فروق بينها.

فيستخدم مصطلح **الدور** Role في علم الاجتماع بعدة معاني حيث يعرف بأنه" نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع محدد **للمكانة** داخل جماعة أو موقف اجتماعي، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة من توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه"(٤٤)، كما يعرف الدور بأنه" مظهر للبناء الاجتماعي في وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات والأنشطة تخضع لتقييم معياري إلي حد ما من قبل أولئك الذين يكونون في الموقف ومن قبل الآخرين"(٤٥)، إذن **فدور المدرسة** يعبر عن رد الفعل والاستجابة المتوقعة أن تقوم بها المدرسة في موقف اجتماعي معين تجاه مجتمعها.

أما **المكانة** Status– أيضا يطلق عليها: المنزلة الاجتماعية، والمركز الاجتماعي، والوضع الاجتماعي– فتمثل" الوضع الذي يشغله الفرد أو الجماعة في ضوء توزيع الهيبة في النسق أو توزيع الحقوق والالتزامات والقوة والسلطة، كأن نقول مكانة عليا ومكانة دنيا"(٤٦)، كما تم تعريفها علي أنها" المركز الذي يحتله الفرد أو العائلة أو الجماعة في نظام اجتماعي معين، بالنسبة لمراكز الآخرين"(٤٧)

ومما سبق يتبين أن هناك **أهداف** للتربية تحقق **المدرسة** بعض منها، فتصبح **وظيفة** للمدرسة تقوم بها، لتحققها وتختلف عن أهداف أخرى تختص بها مؤسسات اجتماعية أخرى بالمجتمع(مثل: الأسرة– دور العبادة– وسائل الإعلام....)، ومن ثم تنوعت **وظيفة** كل مؤسسة، وقيام المدرسة بهذه **الوظائف** يجعلها تقوم **بدور** محدد متوقع

منها من قبل المجتمع، وقدرتها على القيام بهذا **الدور** ومدى نجاحها في تحقيق **الهدف** منها يشكل لها **مكانة** معينة بين مؤسسات المجتمع الأخرى.

ويحدد البحث الحالي **التعريف الإجرائي** للوظائف التربوية للمدرسة تجاه مجتمعها بأنها: " **كل ما تقوم به المدرسة من أدوار يتوقعها المجتمع منها في ضوء ما رسمه لها من أهداف، وبقدر ما تنجح المدرسة في تحقيقها بقدر ما يشكل لها مكانتها بين باقي المؤسسات التربوية الأخرى في المجتمع**".

٥- الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت مجتمع المعرفة من زوايا متعددة تبعا للهدف من كل منها، فبعضها تناوله في علاقته بإدارة المعرفة، وبعضها تناوله من زاوية اقتصاد المعرفة، كما ركزت بعض الدراسات على بحث أدوار بعض المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة(مثل: مرحلة التعليم الثانوي او التعليم الجامعي)، كما تم دراسته من حيث علاقة البحث التربوي بتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، من زاوية أخرى تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي ركزت على وظيفة محددة للمدرسة المصرية ومدى تحققها (مثل التماسك الاجتماعي، الهوية الثقافية، تنمية الإبداع، التعلم الذاتي...)، إلا إنه -على حد علم الباحثة- لا توجد دراسة تناولت الوظائف التربوية للمدرسة المصرية في مجتمع المعرفة وآليات تنفيذها، ومن ثم جاء البحث الحالي مختلفا عن البحوث والدراسات السابقة من حيث الهدف والمنهج، بيد أنه تم الاستفادة من هذه الدراسات في تحديد مشكلة البحث الحالي، كما تم توظيفها في الإطار النظري للبحث، هذا وقد تم الاعتماد عليها في الدراسة النظرية التي توضح واقع تحقق المدرسة المصرية لوظائفها في مجتمع المعرفة.

٦- خطوات البحث ومحاوره

مر البحث بعدة خطوات سعيا لتحقيق الهدف منه، فقد تم الاطلاع على بعض الأدبيات والتقارير والدراسات السابقة لصياغة مشكلة البحث وتساؤلاته وأهدافه وأهميته ومنهجه ومصطلحاته، وعبر عنه المحور التمهيدي بعنوان " **الإطار العام للبحث**"

كما تم الإطلاع على الأدبيات المرتبطة بمجتمع المعرفة لتحديد المفهوم والمعنى وأهدافه ودواعي الحاجة لبنائه وأبعاده وخصائصه ومتطلبات بنائه وفلسفة التربية في هذا المجتمع، وعبر عنه المحور الأول بعنوان "**الأسس النظرية لمجتمع المعرفة**".

ثم تم الاطلاع على الأدبيات التي تناولت الوظائف التربوية للمدرسة من حيث: المفهوم فلسفيا وفي نظريات اجتماع التربية، وأهم الوظائف التربوية للمدرسة وتصنيفاتها، ووظائف المدرسة في مجتمع المعرفة، وعبر عنه المحور الثاني بعنوان: "**الإطار الفلسفي للوظائف التربوية للمدرسة**"

وتم مراجعة الدراسات السابقة والتقارير المحلية والدولية ذات الصلة وتحليلها في المحور الثالث بعنوان" **تحليل واقع الوظائف التربوية للمدرسة المصرية في مجتمع المعرفة**"، والذي تناول واقع الوظائف التربوية بالمدارس المصرية وتحليلها في ضوء أبعاد مجتمع المعرفة ومتطلباته.

وانتهى البحث بالمحور الرابع بعنوان" **آليات مقترحة تنفيذية للوظائف التربوية للمدرسة المصرية في مجتمع المعرفة**".

الإطار النظري للبحث

المحور الأول: الأسس النظرية لمجتمع المعرفة

قسم ألفن توفلر تطور المجتمعات إلى: الموجة الأولى" الثورة الزراعية(٨٠٠٠ ق. م- ١٧٥٠ م)، والموجة الثانية" الثورة الصناعية"(١٧٥٠ م- ١٩٥٥م)، ثم الموجة الثالثة" ثورة المعلومات(منذ ١٩٥٥م وحتى منتصف القرن العشرين). واستعمل بيتر دروكر مفهوم "مجتمع المعرفة" لأول مرة في ١٩٦٩، وقد نشأ خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠) مفاهيم أخرى مرتبطة به مثل: المجتمعات المتعلمة، والتعليم للجميع مدى الحياة، ومجتمع المعلومات.

ويتناول هذا المحور خصائص مجتمع المعرفة وأهم أبعاده، ويوضح أيضا دواعي الاهتمام به، كما يتطرق إلى أهم متطلبات بنائه، وفلسفة التربية فيه.

١- مجتمع المعرفة: خصائصه وأهم أبعاده ومتطلباته

يرى البعض أنه من الخطأ النظر إلى مجتمع المعرفة باعتباره قاصرا على إنتاج المعرفة واستهلاكها فقط، فالمعرفة موجودة منذ القدم وتطورت مع مراحل تطور الإنسان، بل من الأفضل النظر له على أساس أن المعرفة متطورة ومتجددة ومتقدمة وتعكس آخر ما توصل إليه العقل الإنساني، ولها انعكاس واضح على حياة الناس ونظمهم الاجتماعية(٤٨)

وقد وصف تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣ مجتمع المعرفة "بالطور الراهن والأحدث من مسيرة التقدم البشري، كما يتبلور في المجتمعات البشرية الأكثر تقدما"(٤٩)، وهذا يشير لعدم وجوده في البلدان المتخلفة ووجوده في البلدان المتقدمة فقط، ربما لتوافر مبادئ بناء مجتمع المعرفة بها التي تتمثل في(٥٠): المساواة في الأحقية في الحصول على التعليم، وحرية التعبير، فضلا عن تيسير الحصول على المعلومات ووجود مؤسسات وطنية متخصصة لها، مع المحافظة على التعدد الثقافي والتنمية متضمنا التعدد اللغوي.

ويتسم أي مجتمع بعدة أبعاد(أنساق) تحدد ملامحه تتمثل في:النسق السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، العقائدي، الايكولوجي، التربوي) (٥١)

ويتصف مجتمع المعرفة بالعديد من الخصائص تنوعت في سردها الأدبيات المرتبطة به تبعا للبعد الذي تتناوله، فمجتمع المعرفة شأنه شأن أي مجتمع له أبعاد، لكل بعد منها عدة سمات وخصائص تميزه، كما أنه يحتاج إلى عدة متطلبات عند بنائه(*)

ويوضح الشكل التالي أبعاد مجتمع المعرفة كما تبناها البحث الحالي:

* تنوعت الأدبيات المرتبطة بمجتمع المعرفة في تناولها له، فبعضها استخدم المجالات والأبعاد كمترادفات، وذكر بعضها كل من متطلباته بمسميات متعددة مثل: شروط، أسس، مواصفات البناء، ومن ثم يتعامل معها البحث الحالي كمترادفات.

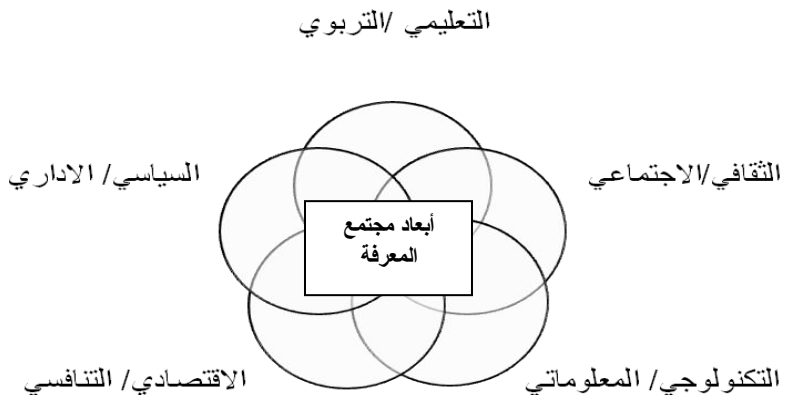

شكل (١) أبعاد مجتمع المعرفة وفقا للبحث الحالي

الشكل من إعداد الباحثة

يوضح الشكل السابق أن أبعاد مجتمع المعرفة متداخلة، كما يوضح أيضا أن ثمة علاقة شديدة التداخل بين بعض الأبعاد الأمر الذي جعل البحث الحالي يصفها وكأنها بعدا واحدا، حيث العلاقة بين البعد التعليمي والتربوي فأصبح بعدا واحدا(البعد التعليمي/التربوي)، كذلك بين كل من بعدي الثقافة والاجتماع فتكون (البعد الثقافي/الاجتماعي)، وبالمثل في البعد التكنولوجي والمعلوماتي مكونا(البعد التكنولوجي/ المعلوماتي)، والارتباط بين الاقتصاد والتنافس مكونا(البعد الاقتصادي التنافسي، وأخير العلاقة الوثيقة بين السياسة والإدارة ليكون(البعد السياسي/ الإداري)

بذلك يصبح **أبعاد مجتمع المعرفة** كما حددها البحث الحالي هي:

- التعليمي/التربوي: ويرتبط بدور التعليم في إقامة مجتمع المعرفة وكيفية توظيفها
- الثقافي/ الاجتماعي: يتضمن قيم المعرفة التي تؤثر في ثقافات الأفراد وفي شكل العلاقات الاجتماعية بينهم
- التكنولوجي/ المعلوماتي: يركز على دور التكنولوجيا والمعلوماتية في نشر المعرفة والتعامل معها.

- الاقتصادي/ التنافسي: ويركز على دور المعرفة في الاقتصاد القومي باعتبارها عنصرا فاعلا في الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع، وتحقق قيمة تنافسية
- السياسي/ الإداري: يركز على دور المعرفة في رسم سياسات الدولة العامة واعتماد نظم إدارتها على المعلومات وتوافر المعارف الحديثة الدقيقة

ويتسم كل بعد من هذه الأبعاد ببعض الخصائص، كما يحتاج لبعض المتطلبات لتحقيقه، ويلخص الجدول التالي علاقة أبعاد مجتمع المعرفة بخصائصه ومتطلبات بنائه.

جدول (١) يوضح أبعاد مجتمع المعرفة وخصائصه ومتطلباته

الأبعاد	خصائص كل بعد ومتطلبات بنائه
١- تعليمي/ تربوي	**الخصائص:** **- يتطور مجتمع المعرفة ويتنامى بتطور نمو المتعلمين في إطار التعلم مدى الحياة والتنمية البشرية المستدامة التي يكون فيها المجتمع "مجتمع تعلم"** **- تتعدد مصادر المعرفة وظهور أنماط تعليمية متنوعة كالتعليم الالكتروني والتعليم بالموبايل والتعلم من بعد والتعلم المندمج وغيرها** **- تغير أدوار المعلم من ناقل وملقن للمعرفة فقط إلى ميسر لاستخدمها ومرشد لمصادرها وموجه لسلبياتها، ومحفز وداعم لها ومخطط ومصمم لطرق توصيلها لطلابه**
	المتطلبات: **- النظر إلى"مجتمع المعرفة" كقضية تربوية بالأساس، قائم على مدخل التعليم المستمر مدى الحياة.** **- إعادة النظر فيما تقدمه التربية- بخاصة مؤسساتها النظامية كالمدارس- سواء محتوى ما تقدمه بحيث يتواكب مع مهارات مجتمع المعرفة، أو في طريقة تقديم هذا المحتوى بحيث يتحدى قدرات طلاب مجتمع المعلوماتية والتكنولوجيا فينأى عن الطرق التقليدية القائمة على الحفظ والتلقين** **- الحث على التعلم الذاتي والابتكار والبحث والتكنولوجيا الجديدة**

الأبعاد	خصائص كل بعد ومتطلبات بنائه
٢- ثقافي/ اجتماعي	**الخصائص:** - ظهور قيم جديدة مرتبطة باستخدام المعرفة وما يتفق او يتعارض مع قيم المجتمع خاصة مع عالمية إنتاج ونقل واستهلاك المعرفة في مجتمع تتلاشى فيه الحدود بفضل ثورة التكنولوجيا والاتصالات - زيادة استخدام الهواتف الذكية بين أفراد المجتمع والاعتماد عليها في مجالات الحياة المختلفة، مما ساعد على زيادة تكوين روابط اجتماعية عبر شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة وتكوين صداقات وتبادل خبرات بين الأفراد على مستوى العالم دون النظر إلى النوع و الدين والعمر، لكن من ناحية أخرى أثر ذلك سلبا بتفكك الروابط الاجتماعية الواقعية وزيادة عزلة الأفراد عن أسرهم ومجتمعاتهم ونشر الكثير من القيم التي غالبا ما تهدد هوية المجتمع وتتنافى مع قيمه ومعتقداته الراسخة - انتشار فرص الترفيه والتسلية والألعاب التفاعلية عبر أجهزة الموبايل والتاب، إلا أنه زاد من تعلق الأفراد بالانترنت لدرجة الإدمان مما يعني مزيد من العزلة الاجتماعية، فضلا عن زيادة الخلافات بين الآباء والأبناء حول كم الوقت المستغرق والمفقود في الانترنت ونوعية المعلومات التي يتصفحونها والتي قد لا تتناسب مع ثقافة الآباء. - ثورة الإنفوميديا القائمة على الوسائط التكنولوجية الحديثة(وتظهر في الهواتف النقالة والانترنت والمحطات الفضائية والواصلات الرقمية والمعرفة التكنولوجية وأجهزة الحاسب وغيرها)، بما يسهم في امتزاج الثقافات البشرية وانفراط الحدود، وسرعة هذا التدفق الهائل للمعرفة، الأمر الذي ترتب عليه حدوث صدام بين ثقافات الدول، وظهور سلوكيات مشينة اجتماعيا ومخالفة للقانون مثل سرقة الملكية الفكرية وانتشار الجرائم الالكترونية وقضايا النصب والاحتيال الالكتروني، فضلا عن الفن الإباحي وإثارة الشائعات عبر المنتديات وغيرها في غياب المحاسبية والمساءلة.

الأبعاد	خصائص كل بعد ومتطلبات بنائه
	المتطلبات: **– نشر ثقافة المشاركة في إنتاج ونشر المعرفة وإتاحتها للجميع مع تهيئة الأفراد ليكونوا مشاركين فاعلين بما يتناسب مع كونهم منتجين للمعرفة(بتدريبهم على الأدوات الحديثة للإنتاج، وإمدادهم بمهارات مجتمع المعرفة لغويا وتكنولوجيا)، وبكونهم في نفس الوقت مستهلكين(بغرس القيم الأخلاقية التي تسهم في حسن استخدام المعرفة).** **– التأكيد على تحقق مبادئ التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة والتعلم للجميع والإتاحة الرقمية بما يكفل الحد من الفجوة المعرفية** **الانسجام مع الأعراف الثقافية وإعادة النظر في ثقافة دمج التكنولوجيا والمعلوماتية باعتبارهما حتمية وليست رفاهية**
٣– تكنولوجي/ معلوماتي	**الخصائص:** **– الانفجار المعرفي غير المسبوق مما أدى إلى تراكم المعرفة وتزايدها وتعدد المؤسسات المجتمعية التي تنتمي لمنظومة المعرفة نشرا وإنتاجا، كما يوجد سياق مجتمعي مواتي لنشاط منظومة المعرفة أي ثقافة المعرفة بما تتضمنه من قيم حفز اكتساب المعرفة وتوظيفها ونشرها وإنتاجها، وسهولة تداول المعرفة الكترونيا بتخطي الزمان والمكان عبر الانترنت الذي يتيح تدفق المعلومات في كافة المجالات ويأخذ صورا متعددة مثل: التسوق والتسويق والتعليم والإعلان والتدريب الالكتروني عبر شبكات الانترنت** **– الاندماج بين مجالات المعرفة المختلفة وظهور علوم بينية حديثة، وأيضا الاندماج بين المعرفة النظرية والمعرفة التطبيقية فيما يطلق عليه القيمة المعرفية المضافة.** **– وهذه التكنولوجيا المعلوماتية شكلت نوع من الثقافة الالكترونية زادت من التفاعل الثقافي بين المجتمعات، كما أفرزت لغة الكترونية تعتمد على الرمز مما ساعد في تحقيق توحد لغوي بين أفراد مجتمع المعرفة.**

الأبعاد	خصائص كل بعد ومتطلبات بنائه
	المتطلبات: **- إتاحة المعرفة للجميع مع التركيز على إنتاج أنواع محددة من المعارف وبخاصة التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة كالعلوم الأساسية وعلوم التكنولوجيا.** **- ضمان تحويل كافة مؤسسات المجتمع وأفراده إلى منظمات تعلم تتمحور بكاملها حول خلق المعرفة ونشرها وتبادلها.** **- العمل على توليد وإنتاج ونشر وترشيد استخدام المعرفة، وتوظيفها في تحسين نوعية الحياة لجميع الأفراد.** **- التحول التدريجي لإنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية.** **- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية على البحث التقني للأنشطة المجتمعية.**
٤- اقتصادي/ تنافسي	**الخصائص:** **- أصبحت المعرفة قوة وأحد أدوات عملية الإنتاج التي لا يستهان بها، حيث تزداد حدة المنافسة العالمية طبقا لمن يمتلك المعرفة (إنتاجا وتسويقا وتوظيفا)** **- انتشار الرأسمالية المتحررة من الاحتكاك بمعنى ان المعرفة متوافرة في صورة سوق الكترونية مفتوحة مما يوفر معلومات فورية كاملة تقريبا حول العرض والطلب والأسعار على مستوى العالم، حيث يتم تداولها حصريا عبر الأسلاك إلى كل مكان، مما يفرض سرعة مواكبة هذه السوق الالكترونية والتنافس الشديد في التحسين والتطوير لجذب المزيد من العملاء.** **- الاقتصاد المعرفي مصدرا أساسيا للثروة، بمعنى الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة، والاستناد إلى الإفادة من الخدمات المعلوماتية وتطبيقاتها والنظر إلى عقل الإنسان كرأس مال معرفي ثمين.** **- الاعتماد على إدارة المعرفة – أي استخدام المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية–، واقتصاديات السوق الحرة والتكتلات الاقتصادية وزيادة التنافسية العالمية**
	المتطلبات: **- توفير حد أدنى من الموارد المادية التي تسمح ببناء بنية تحتية معلوماتية في مؤسسات المجتمع المختلفة.** **- التركيز على إعداد وتأهيل الأيدي العاملة المناسبة لإنتاج واستهلاك المعرفة تأصيل عدة قيم منها: القدرة على المنافسة، التشاركية، الإبداع في مجال**

الأبعاد	خصائص كل بعد ومتطلبات بنائه
	التكنولوجيا، القيمة المضافة.
٥- سياسي/ إداري	الخصائص: - انتشار أنماط جديدة من الإدارة تعتمد على التكنولوجيا مثل الإدارة الإلكترونية والحكومة الالكترونية. - ظهور الديمقراطية الرقمية التي تعتمد ممارستها على آليات وأدوات تكنولوجية جديدة في التصويت والانتخاب واستطلاع الرأي واتخاذ القرارات، كما توفر فرص أكثر دقة وكفاءة وأرخص وأسرع لهذه الممارسات على نطاق أوسع من مشاركة المواطنين. - الاعتماد على المشاركة المجتمعية في تداول المعرفة واتخاذ القرارات والرقابة على الأداء وكمصادر للتمويل.
	المتطلبات: - توفير القيادة السياسية الطموحة المؤهلة والقادرة على اتخاذ قرارات تحث على إنتاج المعرفة وتيسر من تداولها وتشجع على الابتكار والإبداع وتوفر البنى التحتية اللازمة لإنشائها. - إطلاق حرية التعبير والرأي وضمانها بالحكم الصالح - توافر الحد الأدنى من المتطلبات المادية اللازمة للمعلوماتية(توافر الحاسب الآلي واستخدامه في عمليات الإنتاج والتعليم) - تنشيط حركة البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية، مع تأصيل قيم التشاركية، إدارة المعرفة. - تشجيع حركة البحث في العلوم الأساسية وبخاصة ما ينشر منها باللغة الانجليزية. - الحث على الإبداع والابتكار الفردي والمجتمعي وزيادة براءات الاختراع

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بعد الرجوع إلى بعض المصادر [٥٢]

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك درجة من التماس بين البعد التكنولوجي/ المعلوماتي وبين باقي الأبعاد الأخرى مما يجعل مجتمع المعرفة يتسم بخصائص عامة يصعب تصنيفها إلى أبعاد مستقلة، وهذا يلفت النظر إلى اختلاف مفهوم مجتمع المعرفة عن مفهوم مجتمع المعلومات- والذي يشير إلى اختراق التكنولوجيا للسلطة واقتصاد جديد

للمعرفة العلمية وتحولات العمل، ويرتكز على الإنجازات التكنولوجية–، حيث يتضمن مفهوم مجتمعات المعرفة أبعادًا اجتماعية وأخلاقية وسياسية أكثر اتساعًا بكثير، فالتطورات العلمية جعلت العلاقة بين التغير التكنولوجي والتحولات الاجتماعية تتسم بالتعقيد والتركيب، فما عاد من الممكن استخدام التكنولوجيا الحديثة بمعزل عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية في المجتمع، ولذا فتنمية المجتمع لإقامة مجتمع المعرفة يتطلب استثمار الثورة في كل من: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي القيم والفكر والثقافة، وتوظيفها في مختلف جوانب المجتمع، ويتضح ذلك في ظهور خصائص عامة في مجتمع المعرفة منها: ثورة الإنفوميديا(معلومات+ وسائط متعددة)، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والسوق الالكترونية الحرة العالمية، والاقتصاد المعرفي، فضلا عن الشبكات الاجتماعية وما نجم عنها من تواصل وعزل اجتماعي في آن واحد، إضافة الى العلوم البينية الحديثة(البيولوجيا الجزيئية والهندسة الوراثية والنانوتكنولوجي ...).

كما يلاحظ أيضا من الجدول السابق ارتباط جميع متطلبات بناء مجتمع المعرفة بعملية التربية بوجه عام وبالمدرسة بوجه خاص:

- **تعليميا/ تربويا** المدارس مطالبة بتقديم تعليم قائم على مدخل التعليم المستمر مدى الحياة، وتغيير ما تقدمه محتوى وطريقة.
- **ثقافيا/ اجتماعيا:** المدارس مطالبة بتنمية قيم الابتكار والبحث والتكنولوجيا الجديدة، ونشر ثقافة المعرفة وتهيئة الأفراد ليكونوا منتجين للمعرفة وفي نفس الوقت مستهلكين لها، مع تحقيق فرص الإتاحة الرقمية
- **تكنولوجيا/ معلوماتيا:** يجب على المدارس دمج التكنولوجيا والمعلوماتية باعتبارهما حتمية وليست رفاهية، والسعي لنشر ثقافة التعلم الذاتي والمستمر بما يضمن تحويل كافة مؤسسات المجتمع وأفراده إلى منظمات تعلم تتمحور بكاملها حول خلق المعرفة ونشرها وتبادلها.

- **اقتصاديا/ تنافسيا:** على المدارس إعداد عمال المعرفة بالتركيز على إعداد وتأهيل الأيدي العاملة المناسبة لإنتاج واستهلاك المعرفة، وتوفير عمال المعرفة
- **سياسيا/إداريا:** تأهيل الأفراد القادرة على اتخاذ قرارات تحث على إنتاج المعرفة وإدارتها، والحث على تنشيط حركة البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية.

٢- مبررات ودواعي بناء مجتمع المعرفة

تعد المعرفة بنية اجتماعية تعمل المنظمة على توظيف عناصرها لتحقيق أهدافها، ومن ثم يمكن النظر لها على أساس كونها "رأس مال فكري وقيمة مضافة تتحقق عند استثمارها الفعلي"[٥٣]، ومجتمع المعرفة هو المجتمع الذي يعتمد على إنتاج المعرفة ونشرها وتطبيقها لتحقيق الرخاء والرفاهية وإحراز التقدم في العلوم والتكنولوجيا والتربية والسياسة والفنون[٥٤]

وهناك العديد من المبررات التي تستدعي ضرورة امتلاك المعرفة وتحقيق مجتمع المعرفة، حيث تواجه المجتمعات ببعض التحديات التي تدفعها لبناء مجتمع المعرفة ومنها:

☒ **تحدي الفجوة المعرفية:**

أشار تقرير المعرفة العربية الإنسانية لعام ٢٠٠٣ إلى أن الدول العربية–ومنها مصر– تعاني من فجوة معرفية كبيرة، فأصبحت معزولة عن المعرفة والمعلومات والثقافة العالمية، بينما ينزلق الآخرون إلى عالم المستقبل، وطموحاته، وأنه لن يكون من السهل التغلب عليها لان المعرفة هدف متحرك ومن ثم يجب العمل في ثلاث اتجاهات هي استيعاب المعرفة، وتوطينها، ونشرها[٥٥]

ورغم مرور أكثر من ١٢ عام على هذا التقرير إلا أن تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠١٤ أكد على استمرار هذه الفجوة واتساعها، وبررها بضعف امتلاك النشء والشباب لمهارات الولوج إلى مجتمع المعرفة، فضلا عن ضعف نسق التقدم في المجالات المعرفية والتنموية بالمنطقة العربية، هذا إضافة الى نقص جاهزية الشباب في الاضطلاع

بمسئولياتهم في نقل المعرفة وتوطينها وتوظيفها ببلدانهم للحاق بركب الحضارة العالمية، وفسر نفس التقرير أسباب ذلك في غياب البيئات التمكينية التي تدعم الشباب وتنميهم، فضلا عن سوء الخدمة التعليمية المقدمة لهم(٥٦)

ويرجع البعض أسباب النقص في إنتاج المعرفة إلى عوامل متعددة منها: انخفاض المستوى التعليمي وضعف القدرات الابتكارية والتحليلية، وانخفاض مستوى البحث العلمي وهيمنة البيروقراطية عليه مما يحبط الباحثين ويضعف إنتاجهم العلمي(٥٧).

☒ تحديات تواجهها المدارس:

فرض مجتمع المعرفة العديد من التحديات على الساحة التربوية وبخاصة المدارس ومنها(٥٨):

- الثورة العلمية والتكنولوجية والمعرفية، فأصبح للمعرفة تاريخ صلاحية مثل المنتجات والسلع، فكيف ستعلم المدرسة طلابها معارف منتهية الصلاحية غير صالحة للاستخدام والتطبيق، من زاوية أخرى مهما طالت مدة التعليم المدرسي في حياة الفرد لن تستطع المدرسة إكسابه مهارات ومستجدات مواجهة احتمالات المستقبل، مع الفجوة بين معدل إنتاج المعرفة وتراكمها وبين معدل تطوير المناهج الدراسية مما نتج عنه تقادمها.
- شدة المنافسة العالمية مع ضعف جودة المنتج التعليمي في ظل مشكلات تعاني منها المنظومة التعليمية ككل(نمط الإدارة/ المعلم/ المناهج/ التقويم طرق التدريس....)
- تآكل استقلالية القرار الوطني في ظل نظم التمويل القائمة على القروض والمنح.
- بزوغ الموجة الثالثة(المعرفة قوة) وما تبعها من تغير في مفهوم أدوات الإنتاج وظهور الاقتصاد المعرفي، ومن جهة أخرى سيادة معرفية لمن يمتلكها فيمكنه ان يمنحها او يمنعها لمن يريد مما جعلها أداة للسيطرة والضغط.

- انفصال المدرسة عن المجتمع وظهور ما يعرف ب (مجتمع بلا مدارس) في ظل الانترنت وتعدد مصادر المعرفة.
- ضعف تعليم التكنولوجيا ونقص في تكنولوجيا التعليم: فالمدرسة مطالبة بتعليم أبنائها مهارات التكنولوجيا وإلا أصبحت غير جاذبة ومتخلفة عن مجتمعها واحتياجات طلابها، كما أنها تعاني من غياب توظيف التكنولوجيا بما ييسر من عملية التعلم.
- ثورة الاتصالات والتحدي الناتج عن حركة العولمة: وما تبعه من صراع الحضارات وغزو ثقافي وتآكل للهوية الثقافية للمجتمعات من جهة وما يتطلبه من اكتساب مهارات الحوار والاختلاف مع الأخر من جهة.

☒ تحديات اقتصادية:

حيث تغير دائم لسوق العمل، وشركات متعددة ومتعدية الجنسيات واقتصاد قائم على المعرفة وظهور عمال المعرفة، وتحولت المعرفة إلى مورد اقتصادي متجدد يعطي قيمة مضافة، وتتجدد بتجدد القوى العقلية والمعارف والمهارات الجديدة، وبالتالي "غدت المعرفة العامل الحاسم والأعمق تأثيرا في تكوين القاعدة الاقتصادية الجديدة لإيجاد الثروة والقوة"(٥٩)

☒مشاركة الطلاب في إنتاج المعرفة:

أصبح الطلاب في القرن الواحد والعشرين نشطاء وليسوا متفرجين فقط فهم يرون أنفسهم شركاء في بناء المعارف والأفكار الجديدة، فطريقة التعلم قائمة على التفريد والمشاركة والإنتاجية، فالطلاب في ظل مجتمع الشبكات والتعلم الالكتروني ليسوا منعزلين عن العالم، ولكنهم منتظمون في مجتمعات تعلم الكترونية، يتبادلون الرأي والنقاش، وينتقدون الأفكار، ويعلقون على خطط وطموحات بعضهم البعض، كما تسهم وسائل التواصل الاجتماعي بدور كبير في دعم التعلم الشخصي ذي المعنى بالتواصل وبناء المعرفة المشاركة(٦٠).

بذلك فقد فرضت هذه العوامل نفسها على المؤسسة التعليمية بدول العالم، مما يستدعي ضرورة إقامة مجتمع المعرفة بها، إذا ما أرادت أن تجد لنفسها موقعا على خريطة

العالم المعرفية والتكنولوجية والاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار إلى أن تحقق مجتمع المعرفة يتم وفق شروط محددة قد تتوافر أو لا تتوافر في المستقبل ومن الواجب الوعي بأهميته وبتعرف أبعاده وشروطه مع السعي لتحقيقها.

٣- فلسفة التربية في مجتمع المعرفة

تؤثر التحولات التي تشكل مجتمع المعرفة بأبعاده المختلفة في فلسفة وأهداف التربية، كما أن التوقعات المستقبلية لهذا المجتمع تفرض ضرورة الاهتمام بالمؤسسة التربوية وإعادة النظر في ادوار ومهام المعنيين بها من طلاب ومعلمين ومديرين وأولياء أمور.

وقد تغير هدف التعليم في مجتمع المعرفة من الحصول على شهادة تؤهل لوظيفة إلى إعداد الفرد للتعلم مدى الحياة، ومن ثم تبنى فلسفة المدرسة في مجتمع المعرفة على أساس أن مقصد التربية وغايتها هو الإنسان، وتعليمه يعد أعظم استثمار للمجتمع، وعلى المدرسة استثمار كل يتمتع به هذا الإنسان من المواهب والقدرات والطاقات وما يتوافر له من وسائل الإدراك التي يتعلم بها الكثير، والتعليم لا ينفصل عن المجتمع ولا يؤدي دوره ما لم يلاحظ الطالب ثمرته في الحياة.

كما تشير اليونسكو ضرورة أن **تبنى فلسفة المدرسة في مجتمع المعرفة** بحيث تدعم ما يسمى **مجتمع التعلم** (والذي يتيح فرص التعلم وتنمية المواهب والقدرات للجميع، فكل فرد فيه يكون طالب علم ومصدراً للتعلم في آن واحد، فالفرصة متاحة لكل فرد ليتعلم ما يريده في الوقت الذي يريده ويسعى المعلم لتحقيقها وتعزيزها لدى المتعلم)، الذي يرتكز على[٦١]:

- التعلم للمعرفة: حيث تعلم كيفية البحث عن مصادر المعلومات وتعلم كيفية التعلم للإفادة من الفرص التعليمية المتاحة مدى الحياة .
- التعلم للتعايش مع الأخرين: باكتساب المتعلم لمهارات فهمه لذات الآخرين وإدراك أوجه التكافل فيما بينه، والاستعداد لحل النزاع وإدراك الصراع وتسوية الخلافات، والحوار في إطار من الاحترام والعدالة والتفاهم والسلام.

- التعلم للعمل: باكتساب المتعلم للكفايات التي تؤهله بشكل عام لمواجهة المواقف الحياتية المختلفة وإتقان مهارات العمل الجماعي في إطار التجارب والخبرات الاجتماعية المختلفة.
- تعلم المرء ليكون: بأن تتفتح شخصية المتعلم على نحو أفضل وألا تغفل أي طاقة من طاقاته.

وتستند **فلسفة التربية في مجتمع المعرفة** إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- **ماذا نعلم:** فالمعرفة متجددة ومتباينة وشديدة التعقيد والتداخل ومن ثم يجب أن تتسم المناهج الدراسية بالتطور السريع الذي يتواكب مع تجدد المعرفة وانفجارها، كما يجب أن تتضمن أنواع معينة من المعارف مثل: علوم المستقبل والرياضيات واللغات وعلوم الحاسب والشبكات.
- **لماذا نعلم:** حيث تكمن الغاية من التربية في مجتمع المعرفة فيما حدده تقرير اليونسكو: التعلم للمعرفة، التعلم للعمل، التعلم للتعايش، التعلم للكينونة.
- **من نعلم:** فالمعرفة متطورة بنمو الإنسان ومن ثم التعلم غير قاصر على الصغار في المدارس فقط بل التعلم للجميع مدى الحياة.
- **من يعلم:** فليس المعلم فقط من يقوم بالتعليم، بل تتعدد مصادر المعرفة وتتنوع، ويتغير دور المعلم من ملقن إلى: ميسر للمعرفة، وموجه لها، ومرشد لمصادرها، ومحفز للحصول عليها.
- **كيف نعلم:** فالتعلم القائم على الحفظ والتلقين بالطرق التقليدية ليس له مكان في مجتمع المعرفة، والذي يستند إلى مبادئ التعلم الذاتي الذي يجعل من المتعلم نشط ايجابي مشارك، كما يعتمد على إرساء مبادئ التعلم المستمر مدى الحياة.

وتترجم هذه الفلسفة إلى أهداف وغايات على المؤسسات التربوية – على رأسها المدارس– أن تقوم بوظائف وأدوار لتحقيقها، ومن ثم يناقش المحور التالي الأسس الفلسفية للوظائف الاجتماعية للمدرسة.

المحور الثاني

الإطار الفلسفي للوظائف التربوية للمدرسة

كانت التربية في المجتمعات البدائية أنشطة حيوية أملتها ضرورات الحياة محافظة على بقاء وتكاثر الجنس البشري، وكانت تمارس بأساليب طبيعية عفوية متوارثة، فكان المجتمع كله بيئة تربوية مفتوحة يعلم فيها الناس بعضهم بعضا، مع تقدم الحضارات أصبح هناك مؤسسات تعليمية متخصصة، فكانت المدرسة وسيلة المجتمع الأولى للتنشئة الاجتماعية والسياسية، خاصة بعد تدهور واضمحلال دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى؛ فكان للمدرسة الدور الكبير البارز في إتمام دور المجتمع و تنشئة أبنائه وتشكيل شخصياتهم، ونقل تراثه من أجل البقاء والمحافظة على كيانه ومكانته بين الأمم والمجتمعات.

ولم تقم مؤسسة إلا بناء على **وظائف** عرفت لها سلفا، ولم يكن **الهدف والوظيفة** إلا شيئا واحدا يعني الماهية والوجود، ثم ظهرت **الأهداف goals** فيما بعد لتحدد **وتخصص أداءات تلك الوظائف** وتخرج بها عن العموم وتلبية لحاجات ومطالب نوعية، وهناك أهداف تربوية خارجة عن نطاق مسئولية المدرسة كمؤسسة تربوية نظامية تشرف عليها الدولة، فالتمدرس ببعديه التعليمي والتربوي ليس إلا جزءا من أنشطة تربوية واسعة متنوعة في مؤثراتها واكتسبتها، ومن ثم فيوجد للتربية أهداف اجتماعية خارجة عن نطاق المدرسة تختص بها مؤسسات اجتماعية غير مدرسية أو لا نظامية وتحدث في الأفراد تأثيرات كما تؤدي إلى معطيات ونتائج تربوية مقصودة، ومن الخطأ الخلط بين الأهداف التربوية عامة وما يخص المدرسة خاصة، فلا يجب مطالبة المدارس بأهداف ووظائف تتجاوز الإطار الرسمي والمهني لها ومحاسبتها على التقصير فيها، لأنها في الواقع من اختصاصات مؤسسات أخرى تعمل في المجتمع(٦٢)

ويناقش هذا المحور الظهير الفلسفي لمفهوم وظيفة المدرسة من خلال عرض المداخل الفلسفية والأنثربولوجية التي فسرت وظيفة المدرسة وعلاقتها بالمجتمع، ثم ينتهي بعرض أمثلة لبعض وظائف المدرسة وعلاقتها بأبعاد وخصائص مجتمع المعرفة.

١ – وظائف المدرسة في ضوء الأدبيات التربوية:

تعرف المدرسة بكونها" مؤسسة نظامية اجتماعية تربوية أنشأها المجتمع أو الحكومة لتربية الأفراد وتنشئتهم في إطار مناهج وبرامج محددة، من خلال عملية تربوية تحدث بعيدا عن الأسرة عندما تعجز الأسرة عن تربية أطفالها"[٦٣]، ويوضح ذلك الهدف من المدرسة وهو تحقيق وظائف تربوية، ويحدد معجم مصطلحات التعليم والتعلم أن وظيفة المدرسة بوجه عام تتمثل في نشر المعرفة بشكل يعزز النمو الثقافي وتكوين الشخصية واكتساب المهارات والقدرات في جميع مراحل مر الفرد[٦٤]

وقد تنوعت الأدبيات التربوية في تناول وظيفة المدرسة تجاه مجتمعها، واختلفت وجهة نظر الفلاسفة التربويين مع علماء اجتماع التربية، كما تعددت تصنيفاتهم، إلا أنه يمكن تمييز مدخلين أساسين لتوضيح وظيفة المدرسة تجاه مجتمعها يلخصها الشكل التالي:

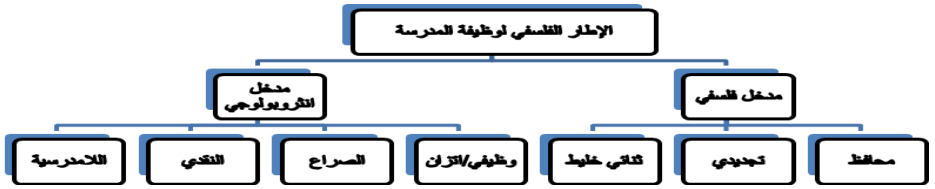

شكل(٢) يلخص مداخل الإطار الفلسفي لوظيفة المدرسة في المجتمع
الشكل من إعداد الباحثة

يوضح الشكل السابق وجود مدخلين لتوضيح وظائف المدرسة لمجتمعها وهما: المدخل الفلسفي ويتضمن ثلاث اتجاهات فلسفية، والمدخل الأنثروبولوجي ويعرض أربع اتجاهات، وسيتم توضيح ذلك كما يلي:

أولا: المدخل الفلسفي

تنوعت وجهات النظر لوظيفة المدرسة في الفلسفات التربوية المتعددة تبعا لمفهوم الهدف من التربية بكل منها ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات فلسفية هي:(٦٥)

أ) الاتجاه التقليدي(المحافظ):

ويعبر عن مجموعة من الفلسفات– مثل الفلسفة المثالية، الفلسفة الواقعية– التي تركز وظيفة المدرسة في الحفاظ على التراث الثقافي لمجتمعها ونقله عبر الأجيال، استنادا إلى أن إلمام الإنسان بتراثه الثقافي وما يتضمنه من معارف وخبرات يعد موجها له في تصرفاته المستقبلية، ومن ثم يلزم دمج ذلك التراث في المنهج الدراسي ليساعد الأطفال ان يصبحوا كبارا أسوياء بتحصيل المعرفة والحكمة التي تركتها الأجيال السابقة، بصرف النظر عن ملائمتها للطفل واهتماماته لأنها نتاجا فكريا للمجتمع ومن ثم يجب الحفاظ عليه ونقله عبر الأجيال، وتتركز الوظائف المحافظة للمدرسة في: **نقل التراث الثقافي، وتبسيطه، وتنقيته، وترشيده**

ويتبين من هذه الوظائف التقليدية للمدرسة تركيزها على المجتمع **وتراثه الثقافي ومحاولة نقله عبر الأجيال** دونما النظر للطفل وميوله واهتماماته، وبغض النظر إلى طبيعة العصر ومستجداته، فأصبحت المدرسة تنظر للطفل على أنه عقل فقط وعليها حشو هذا العقل بكل ما تركه الآباء والأجداد ثقة فيما تركوا وتغافلا لميول الطفل ومدى تقبله لذلك وما يفرضه التغيير على المجتمع، مما أحدث فجوة بين ما يدرس في المدارس من معلومات كثيرة وقديمة بالية وبين ما يحدث من طفرة معلوماتية ومعرفية غيرت نمط وشكل المجتمع ومن ثم فرضت أنماطا من الثقافات المتشابهة أحيانا والمتناقضة غالبا مع ما تقدمه المدرسة، ومن ثم فقدت المدرسة أهميتها للطفل لأنها غير جاذبة، كما عزلت عن مجتمعها.

وتبع ذلك افتقدت المدرسة لجوانب أخرى في شخصية الطفل وهي الجسد والروح فأهملت الجوانب الترويحية والأنشطة الفنية والرياضية التي تجعل منه إنسانا متكاملا قادرا

على الإبداع والابتكار في الوقت الذي تتضاعف فيه حجم المعارف وتتزايد فيه حدة التنافس

ب) الاتجاه التقدمي (التجديدي):

ويعبر عن مجموعة من الفلسفات – مثل الفلسفة البراجماتية والفلسفة التجديدية – التي تركز على أهمية ميول واهتمامات الطفل وتنشئته في ضوء ما يعيشه حاليا من خلال نشاطه وخبراته التي يمر بها وليس في ضوء ما خلفه الآباء، ووظيفة المدرسة توفير فرص لممارسة النشاط واكتساب المعرفة خلال خبرات الطفل، فالمجتمع يتغير ويجب مواكبته، مما يفرض على المدرسة الحث علي الابتكار والتجديد، ومراعاة التنوع والفروق الفردية لأبناء المجتمع من خلال قيامها بما يلي: **تحقيق التكيف الاجتماعي، تنمية أنماط اجتماعية جديدة، تنمية مهارات الابتكار والإبداع.**

وتنقسم الفلسفات التربوية داخل هذا الاتجاه إلى ثلاثة اتجاهات فرعية **يحدد كل منها وظيفة المدرسة في تحقيق تغيير المجتمع وتجديده وتنميته:**

- **الاول:** تؤمن فيه المدرسة بان المتعلم هو القوة الأساسية لحدوث التغيير ومن ثم فيجب ان تركز على المتعلم وتطلق له الحرية التامة فيما يريد تعلمه تبعا لحاجاته وشخصيته، **فيبدأ منه التغيير ثم يليه تغيير المجتمع ككل.**
- **الثاني:** يرى أن وظيفة المدرسة تنمية التفكير الناقد للمتعلمين– بما يمكنهم من نقد أوضاعهم الاجتماعية– دون إلزامهم بصورة محددة لمستقبل مجتمعهم، ومن ثم يحدث التغيير للمجتمع.
- **الثالث:** يرى أن وظيفة المدرسة الاهتمام بالمتعلم وميوله مع تنمية التفكير الناقد لديه ولكن في ضوء فلسفة اجتماعية واضحة لمستقبل مجتمعه، **فالمدرسة ترسم سياسة اجتماعية للتغيير وتضع له برنامجا تربي أبنائها عليه وتساندهم في تحقيقه.**

ج) الاتجاه الثنائي(الوسط):

ويعبر عن مجموعة من الفلسفات التربوية– مثل الوجودية والاشتراكية– التي جمعت بين مزايا كلا من الاتجاهين السابقين، حيث يرفض هذا الاتجاه التركيز على ثقافة المجتمع فقط (كما في الاتجاه المحافظ)، أو ميول الطفل واهتماماته فقط(كما في الاتجاه التجديدي)، فلا يوجد مجتمع بلا أفراد أو أفراد بلا مجتمع[٦٦]، ومن ثم **فان وظيفة المدرسة تنمية الطفل في ضوء ميوله واحتياجاته وقدراته مع مراعاة مطالب المجتمع وثقافته وبما يجعله مواطنا صالحا لهذا المجتمع يحافظ على تراثه الثقافي ويحقق تجدده وتقدمه أيضا.**

وبرغم تعدد وظائف المدرسة تبعا للهدف من التربية الذي ترمي إليه وفقا للفلسفة التي يتبناها المجتمع، إلا أنه بالنظر لما يتطلبه بناء مجتمع المعرفة يلاحظ أننا بحاجة إلى مدرسة تراعي جميع هذه الفلسفات: ففي ظل مجتمع المعرفة وما نتج عنه من انفتاح المجتمعات على بعضها أصبح هناك ضرورة من استعادة المدرسة للفلسفة المثالية ضمانا للحفاظ على الهوية الثقافية وغرس قيم المجتمع والمواطنة لدى المتعلم، وفي ضوء ما يتسم به مجتمع المعرفة من ثورات متجددة في التكنولوجيا والتراكم المعرفي اللامتناهي أصبحت المدارس بحاجة شديدة للفلسفة الواقعية لإعداد الأفراد للتكيف مع التغيرات والتطورات العالمية في كل المجالات، والمدرسة تحتاج للفلسفة البراجماتية لتحث التلاميذ على إنتاج المعرفة استنادا إلى قدراتهم ومهاراتهم الإبداعية، وعلى المدرسة في ظل التقدمية مراعاة الفروق بين طلابها وحثهم على العمل التعاوني لضمان تقدم مجتمعهم، والمدرسة تحتاج للفلسفة التجديدية لتصبح قائدة ومحركة للتغيير في مجتمع المعرفة، كما أنها بحاجة للفلسفة الماركسية لتسليح الجيل بمهارات المستقبل وكيفية التعامل معها تحقيقا لصالح المجتمع وإكساب طلابها تقديم الصالح العام على مصالحهم الفردية الشخصية.

ثانيا: المدخل الأنثربولوجي

ويهتم بالبحث عن وظائف المدرسة –باعتبارها نسق اجتماعي ومؤسسة اجتماعية وتربوية في نفس الوقت– لتوضيح العلاقة بينها وبين مجتمعها، وتختلف وظيفة المدرسة في نظريات اجتماع التربية تبعا للاتجاهات التي صنفت فيها هذه النظريات، فهناك من صنف علم اجتماع التربية إلى اتجاهين أساسيين: التوازن(الوظيفية البنائية) الراديكالي(الصراع)، وهناك من صنفه إلى: الاتجاهات التقليدية (التوازن والصراع)، والاتجاهات الحديثة(الاقتصاد السياسي ورأس المال الثقافي)، والاتجاهات النقدية(علم اجتماع التربية الجديد والنظرية النقدية)، الاتجاه الفوضوي(ايفان ايليتش وباولو فريري)، كما صنفها آخرون إلى: الاتجاه البنائي الوظيفي، والاتجاه الماركسي والماركسي الحديث، والاتجاه النقدي، ورغم التصنيفات المتعددة إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة لكل تصنيف مما يجعل الاتفاق على تصنيف موحد أمرا صعبا، ونظرا لان هذا ليس في مجال البحث الحالي فقد تم عرض وظائف المدرسة في بعض النظريات على سبيل المثال بغض النظر عن تصنيفها ضمن اتجاها محددا، وتم انتقاء هذه النظريات بما يخدم البحث الحالي من وجهة نظر الباحثة[٦٧].

أ) **الاتجاه الوظيفي** (Functional paradigm):

(يتضمن بعض نظريات علم الاجتماع – مثل: نظرية البنائية الوظيفية، نظرية الاستثمار في رأس المال البشري، نظرية التطور، ونظرية تحليل النظم): ينظر للمدرسة على أنها نسق اجتماعي فرعي في النسق الاجتماعي الأكبر الممثل في المجتمع المتحضر، ويركز على الربط بين قضية التربية كنسق اجتماعي وغيرها من الأنساق والبناءات الاجتماعية الأخرى، كما تتفق بعض مداخل هذا الاتجاه على مجموعة من الافتراضات النظرية التي تحدد طبيعة المجتمع والتربية والتعلم الاجتماعي، في ضوء تحليلات اعتمدت على المداخل السوسيولوجية أو ما يسمى" الماكروسكوبية "التحليلية ذات النظرة الشمولية العامة لقضية التربية والمجتمع ككل. ومن ثم تفحص كيفية تطبيع المدارس للتلاميذ بالاتساق

والتكيف مع القيمة السائدة في المجتمع بهدف الوصول إلى مجتمع متزن خال من الصراع.

فمن وجهة نظر هذا الاتجاه تعد المدرسة مؤسسة اجتماعية تقوم بوظائف مهمة في بناء واستمرار المجتمع، تتمثل **وظيفتها في إكساب الفرد التعليم المناسب لمستوى الوظيفة والدخل والمكانة للفرد، أي أنها تسعى لتحقيق الحراك الاجتماعي للأفراد.**، حيث تقوم بتصنيف الأفراد وانتقائهم وفقا لقدراتهم وإمكاناتهم، وتسكينهم طبقا لهذا التصنيف في الأماكن المناسبة لهم في المجتمع، وبهذا **فالمدرسة أداة لتحقيق الكفاية والمساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع**، مما يخلق مجتمع قائم على الجدارة والاستحقاق ويتسم بالطبقية المرنة، ومن ثم يتاح فرص الحراك الاجتماعي بين طبقاته، من زاوية أخرى تعد المدرسة **أداة لإعداد القوى العاملة الماهرة** التي تستطيع مواجهة متطلبات التطور التكنولوجي بإمدادهم بمهارات سوق العمل التي يحتاجها المجتمع بما يحقق تقدم المجتمع اقتصاديا، كما أن المدرسة **أداة لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية** للمجتمع بما تمده للأفراد من مهارات معرفية.

ب) **اتجاه الصراع**(Conflict paradigm)

يرى أصحابه أن التعليم عامل ضمن عوامل أخرى كاللون والجنس والمستوى الاقتصادي والاجتماعي جميعا تحدد وظيفة الفرد ودخله ومكانته، **والمدرسة تعمل على إعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية** أي الثبات الاجتماعي، وان هناك صراعا بين الطبقتين: الغنية الحاكمة المسيطرة والفقيرة المحكومة المسيطر عليها، تسعى الأولى لفرض سيطرتها وهيمنتها على الثانية بفرض قيم كالطاعة والولاء في نظام التعليم المدرسي، بحيث تعاد إنتاج العلاقات الاجتماعية، في حين تسعى الطبقة الثانية إلى التخلص من القهر الواقع عليها بمحاولة التحرر منه، ويعبر عن هذا الاتجاه عدة نظريات– تنتمي إلى الماركسية التقليدية والماركسية الحديثة(وان كان البعض يصنف الماركسية الحديثة ضمن الاتجاه النقدي)– تنتقد وظيفة المدرسة التي عبر عنها الاتجاه الوظيفي منها:

- **نظرية الاقتصاد السياسي**(The Political Economy): التربية تعكس التركيبة الاجتماعية في أي مجتمع، والمدرسة في المجتمع الطبقي ما هي الا أداة في يد الطبقة المسيطرة لخدمة مصالحها، يتم من خلالها التحكم في تشكيل شخصية الفرد وميوله وفقا مع نمط الحياة السائدة في المجتمع، **وتعكس البنية الهرمية لنمط العلاقات الاجتماعية** بالمدرسة قيم الولاء والطاعة والتقاعس والكبت والقهر، وهي قيم مطلوبة لخدمة الطبقة المسيطرة في المجتمع، وتقوم المدرسة بهذه الوظيفة خلال التنظيم الاجتماعي للتعليم بداخلها فيما يعرف بالمنهج الخفي.
- **نظري رأس المال الثقافي**(The Cultural Capital): تتفق مع نظرية الاقتصاد السياسي في وظيفة المدرسة تكمن في المنهج الخفي الذي يحافظ على التركيبة الطبقية في المجتمع الرأسمالي، لكنها تختلف عنها في تحليل ميكانزمات هذا المنهج الخفي، **فالمدرسة مؤسسة اجتماعية تسيطر عليها ثقافة الصفوة في المجتمع**، من خلال العمليات المدرسية التي يتم فيها توزيع ونقل المعرفة داخل المدرسة، حيث يكافأ الطلاب من أولاد الصفوة– ممن يتفقون مع ثقافة المدرسة– في حين يعاقب الطلاب من الطبقات الدنيا– ممن يختلفون مع ثقافة المدرسة، أي أن امتلاك الثقافة يؤدي لمزيد من الثقافة، فينجح أبناء الصفوة ويفشل أبناء الفقراء في امتلاك الثقافة لعدم امتلاكهم شفرة فهم هذه الثقافة والتكيف معها.

بذلك يرى **اتجاه الصراع** بنظرياته المختلفة أن هناك صراعا طبقيا في المجتمع وللمدرسة دور كبير في إبقاء الوضع كما هو لصلح الطبقة المهيمنة، فهي خير أداة للثبات الاجتماعي بما تمارسه من إعادة انتاج القيم والمهارات ثقافيا واقتصاديا. حيث **تعزز المدرسة قيم الولاء والطاعة والتقاعس والكبت والقهر خلال المنهج الخفي،** فضلا عما تمارسه من عنف ثقافي في مناهجها الدراسية التي تتوافق مع ثقافة الأغنياء دون الفقراء، فلا توجد مساواة اجتماعية.

ج) الاتجاه النقدي/الراديكالي(Radical):

ويعبر عن اتجاه ينتقد وظيفة المدرسة ويرى أنها غير محايدة لما يتم من عمليات هيمنة وصراع في المجتمع، بل إنها تمتلك العديد من القيم التي تجعل منها أداة لتغيير المجتمع، فالمدرسة ليست سلبية إزاء عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي والسياسي التي تتم، فالطلاب قد يقاومون ما يمارس عليهم من هيمنة بإنتاج ثقافة جديدة ، ويعبر عن هذا الاتجاه نظريات متنوعة مثل:

- **نظرية المقاومة** Resistance: والتي تتبلور حول فكرة أن الطلاب لن يقبلوا بإعادة إنتاجهم ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا بسهولة، لكنهم قد يظهرون نوعا من المقاومة تتضح في علاقاتهم ببعض وبمعلميهم ومع إداراتهم المدرسية كنوع من التمرد للحياة المدرسية ذات الطابع الاستغلالي الرأسمالي، وتتمثل مظاهر هذه المقاومة في التعبير بصورة علنية عن عدم الرضا عن التعليم ومؤسساته ونوعية مفاهيمه وتميزه الثقافي وعدم الإشباع التعليمي والتربوي من الحياة المدرسية، فضلا عن حالات الشغب والعنف داخل الفصول.
- **نظريات علم اجتماع التربية الجديد**(New Sociology of Education): ويشير إلى تحليل حقائق الحياة اليومية، فالمدرسة تسيطر عليها عدة قيم وافتراضات ورموز، ونظرا لقدمها أصبحت تبدو أشياء طبيعية مسلم بها في حين أنها توجه السلوك والتفاعل اليومي في المواقف المختلفة بالمدرسة، وحتى تفهم وظيفة المدرسة يجب ربط الحياة اليومية بالتفسير البنيوي أي بتفسير الشروط الاجتماعية والسياسية البنيوية في المجتمع
- **كتابات باولو فيريري** في "الوعي وتربية المقهورين ١٩٧٢": يرى أن المدارس تقدم تعليما بنكيا وتحض على تعليم المقهورين، حيث تهتم بالحفظ والاستظهار وإيداع المعلومات في رؤوس الطلاب لاستدعائها وقت الامتحان، وبذلك تغفل المدرسة احتياجات وقدرات الطلاب وتربي لديهم الصمت والقهر، حيث تسلب ذاتية المتعلم

وحريته وتجعله مجرد تابع ومقهور عليه تقبل ما يفرض عليه من معايير وقيم المستعمر، الذي سيَد هذه القيم في هذا النوع البنكي من التعليم، ونادى فيريري بتبني التربية السياسية وان على **المدارس دور مهم في تنمية التعليم الحواري الذي يؤدي للنقد** وإعادة تشكيل الواقع، فيجب ان يكون التعليم عملا ثقافيا سياسيا من أجل الحرية.

بذلك يجمع **أصحاب الاتجاه النقدي** على انتقاد الدور السلبي للمدرسة ويرون أن الطلاب لن يقفوا عاجزين سلبيين إزاء ما يمارس عليهم من عمليات إعادة الإنتاج التي ترسخ القهر لديهم، بل إنهم يقاومون ذلك بصور متعددة قد تشكل إنتاجا ثقافيا مميزا لهم، ولذا على **المدرسة الابتعاد عن التعليم البنكي والتوجه إلى التعليم الحواري** الذي يحرر عقول المتعلمين وينمي لديهم الإبداع والتفكير الناقد.

د) **اتجاه** اللامدرسية (No Schooling paradigm):

ويعبر عن بعض النظريات التي لم تكتمل لتكون اتجاها، ويشير هذا الاتجاه إلى فشل وظيفة المدرسة في تحرير الإنسان من جميع صور القهر والهيمنة، ويشير الى اللامدرسية كوسيلة لتحرير عقل الإنسان من القهر والاستغلال داخل منظومة العلاقات السلطوية البيروقراطية في المدرسة، ومن أمثلتها:

- **كتابات إيفان ايليتش** في "مجتمع بلا مدارس ١٩٧٣": يرى ان المدرسة أداة لعرقلة النمو، لأنها تجعل الإنسان بلا إرادة وبلا اختيار يتقبل ما تعرضه عليه في سلبية، ومن ثم ينادي ايلتيش بمجتمع بلا مدارس بحيث يصبح التعليم خبرة حرة بعيدة عن النمطية والقولبة، ويرى أن التمدرس صورة من صور التعليم، وأن التعليم لم يعد الهدف من الذهاب للمدارس، بل أصبح الهدف هو الحصول على شهادات، لأن التمدرس أصبح سلعة، ويدلل ايليتش فكرته بأن الفرد يتعلم كيف يفكر ويتكلم ويحب ويلعب ويمارس السياسة ويمارس العمل دون تدخل المدرسة، وحدد ايليتش أسباب دعوته(مجتمع بلا مدارس) في: ضخامة ما ينفق على

المدارس مع ضآلة العوائد منها، والتعليم المدرسي يحصل عليه الغني على حساب الفقير ومن ثم لا يحقق العدل الاجتماعي المؤدي إلى تماسك المجتمع، والمدارس لا تحقق التعلم بل يهتم روادها بالحصول على الشهادات، كما يضيف أنه يوجد بالمجتمع إمكانات تربوية غير مستغلة تقدمها مؤسسات غير المدرسة(الأسرة–الإعلام–مراكز التدريب...)

من هنا يركز هذا **الاتجاه على غياب وظيفة المدرسة** ويرى أن الاتجاه إلى اللامدرسية بديلا عن سلبيات المدرسة، ومن ثم فيرون المجتمع ليس بحاجة إلى مدارس بهذا النوع من السلبية وتربية القهر وغياب العدالة الاجتماعية، فمن الأفضل من وجهة نظرهم ان يعيش المجتمع بلا مدارس وأن يعلم أبنائه بعضهم البعض بوسائط التربية اللامدرسية.

بذلك تتنوع وجهات النظر لوظيفة المدرسة في نظريات علم اجتماع التربية، ولكن هناك شبه إجماع على النظر لها كنسق فرعي من الأنساق الاجتماعية الأخرى بالمجتمع، ومن ثم فهي إما محركة للتغيير في مجتمعها وراعية له، أو إنها تابعة لما يحدث في مجتمعها وداعمة له، وإذا طبقنا ذلك على المدرسة في مجتمع المعرفة سنجد إننا بحاجة لكلا الرأيين، فالمدرسة بوصفها تابع للتغيرات الحادثة في مجتمع المعرفة الذي تعيش فيه عليها وظائف ضرورية لمواكبة هذا المجتمع حيث عليها إعداد طلابها للتعامل مع هذه التغيرات والتكيف معها، كما إننا بحاجة إلى المدرسة بوصفها قائدة للتغيير في مجتمع المعرفة وذلك لتأهيل طلابها للتعامل مع التغيير وإعدادهم ليكونوا منتجين للمعرفة وليسوا مجرد مستهلكين لها، وحتى وجهة نظر اللامدرسيين بمجتمع بلا مدارس لها أهميتها حاليا في مجتمع المعرفة ولكن لأسباب أخرى غير التي تبناها أصحاب هذا الاتجاه من اللامدرسيين، فقد تقل أهمية وجود مدارس في مجتمع المعرفة خاصة مع ما يتميز به من تعدد مصادر المعرفة بحيث أصبحت المدارس إحداها، بل وقد تكون أقلها تأثيرا، إلا أنه من الممكن أن يتم التعليم بلا مدارس بمفهومها التقليدي كمصدر للمعرفة، مثل التعليم

الافتراضي والتعليم الالكتروني بأنماطه المتنوعة والذي يتخطى حدود أسوار المدرسة فيتم في أي مكان وأي زمان، لكن لا يقلل ذلك أهمية المدرسة –على الأقل في مراحل التعليم الأساسي– كشرط ضروري عند بناء مجتمع المعرفة، بحيث تستثير دافعية الطلاب للتعلم وتحثهم على مواصلته وتنمي لديهم حب الاستطلاع وتسلحهم بالمهارات اللازمة لذلك، ،ومن ثم يناقش الجزء التالي أهم الوظائف التي يجب على المدرسة القيام بها في مجتمع المعرفة.

٢- وظائف المدرسة وارتباطها بأبعاد مجتمع المعرفة

ظلت التربية تمشي بوظائفها المعروفة وتقاليدها الموروثة التي تتمثل في[٦٨]:

- التطبيع الاجتماعي: بدمج الفرد مع مجتمعه وبيئته متشربا بعقيدته وقيمه متكيفا مع أعرافه وأنظمته.
- تعليم ميمات ثلاثة: بإكساب وتنمية ما أنتجه العقل الإنساني في ميادين الفكر(المعرفة)، والقدرة على معالجة الأشياء في طابعها اليدوي وغيرها من معالجة الأفكار والرموز(المهارة)، وكيف يتوجه الفرد ويسلك في الحياة(المسلك).
- نقل التراث الثقافي: شفاهية أو بالتحرير الكتابي، أكاديميا أو علميا أو اجتماعيا، سلفي محافظ أو نقدي تجديدي
- انتقاء دراسي وتوجيه مهني: في إطار كفاءتها المهنية التربوية والسيكولوجية

وقد **حدد جون ديوي**[٦٩] أهم وظائف المدرسة في نقاط تلخص دورها المزدوج والذي بقدر ما يحافظ على أصالة المجتمع يسعى إلى تحديثه وتطويره على النحو التالي:

- المحافظة على الإرث الثقافي الماضي للمجتمع والتمسك به، مع مواكبة تطورات المستقبل والحاضر.
- التبسيط: بتهيئة الأطفال لفهم الحياة الاجتماعية باعتبار المجتمع جهاز معقد التركيب فيه نظم اقتصادية سياسية دينية فنية يصعب على الفرد فهمه.

- التطهير: بتنقية التراث الثقافي من الشوائب وخلق مجتمع للناشئة مصفى من الإرث غير المرغوب فيه.
- الصهر: بإقرار التوازن بين عناصر البيئة الاجتماعية التي يمكن تعريفها بأنها بوتقة يصهر أفراد المجتمع فيها بما يحقق تماسك هذا المجتمع وتلاحمه، مع توحيد نفسية الفرد حتى لا تتجاذبه طوائف الأمة فتتفكك نفسيته، ويتفكك البناء الاجتماعي للمجتمع.

كما لخص البعض وظائف المدرسة كوسيط اجتماعي في[٧٠]: الحفاظ على التراث الثقافي ونقله عبر الأجيال، التنمية الشاملة والمتكاملة للأفراد، تنمية القيم السامية في المجتمع، تنمية المسؤولية الاجتماعية، التدريب على المواطنة، التكيف مع المجتمع، التدريب المهني.

وأضاف آخرون الوظائف التالية[٧١]: النقل الثقافي، التكامل الاجتماعي، النمو الشخصي، تنمية أنماط اجتماعية جديدة، تنمية القدرات الإبداعية، توفير مناخ يشجع علي ممارسة القيم الديمقراطية.

كما صنف البعض وظائف المدرسة إلى: وظائف تقليدية مثل: تنمية الولاء للدين والوطن، التبسيط الثقافي والحفاظ على الهوية الثقافية، ووظائف تجديدية مثل: التكيف الاجتماعي، وتنمية قيم اجتماعية جديدية، وتنمية الإبداع والابتكار[٧٢]

ويشير أحد تقارير اليونسكو أن مجتمع المعرفة يفرض على المدارس ضرورة إكساب طلابها مجموعة من المهارات ليست حديثة وإنما زادت أهميتها حديثا وهي (3Rs) [٧٣]:

- التفكير Reasoning (مهارات تحليلية- تفكير نقدي- مهارات حل المشكلات).
- المرونة Resilience :(المهارات الحياتية مثل التكيف والاعتماد على الذات).
- المسؤولية Responsibility:(الحكمة أي تطبيق الذكاء والإبداع والمعرفة من اجل الخير العام).

وعلى ذلك يقترح نفس التقرير أن تقدم المدرسة بمجتمع المعرفة تعليما يتصف بتوظيف تكنولوجيا المعلومات، وينمي مهارات التعلم الذاتي والتعلم التعاوني والقدرة على البحث، مع مراعاة كل من: التنوع في المتعلمين وأدوات التعلم، والمحتوى شديد التغير، وديمقراطية التعليم.

ويرى البعض ضرورة أن تكون المدارس بيئة آمنة ومناخ مناسب لرعاية الطلاب باعتبارهم عمال المعرفة، بحيث تكون محفزة لهم وداعمة لابتكاراتهم وإنتاجهم، وتتسم بالحرية في التعبير والإبداع والديمقراطية اثناء التعلم، وان تكون قائمة على الحوار والعمل الفريقي مشبعة بالتحفيز والتشجيع واثارة الدافعية للتعلم، كل ذلك ضروري عند اقامة مجتمع المعرفة(٧٤)

كما يقترح البعض إعادة النظر فيما تقدمه المدارس بحيث تعد خريجيها بالمواصفات التي يحتاجها مجتمع المعرفة ومنها: إجادة علوم المستقبل، وكيفية التعامل مع مصادر المعرفة المتعددة، مهارات التعلم الذاتي، مهارات الاتصال والتواصل، كيفية التعامل مع ثقافة الأخر وحضارته والاستفادة منها، التكيف مع المجتمع وما يتطلبه سوق العمل، الاختيار الحر لمهنة المستقبل، الحفاظ على هويته الثقافية، العمل التعاوني والفريقي والتنافسي، النقد البناء، واتخاذ القرار (٧٥).

وفي ضوء هذه الآراء المختلفة حول وظائف المدرسة يتبين صعوبة الإجماع على وظائف محددة ثابتة، وربما يرجع ذلك إلى اختلاف الاتجاهات الفلسفية والنظريات الاجتماعية المفسرة لهذه لوظائف –كما سبق عرضه –، وربما يرجع أيضا إلى التداخل والتكامل بين هذه الوظائف مما يصعب من الفصل بينها بوضوح، وخاصة أنها تتفق قي مجملها على علاقة المدرسة كمؤسسة اجتماعية تربوية أنشأها المجتمع لتقدم له بعض الوظائف، وتنوه الباحثة إلى أن ما تم ذكره بالبحث الحالي ليس حصرا لأبعاد وخصائص مجتمع المعرفة أو حصرا لوظائف المدرسة في هذا المجتمع، وإنما هو انتقاء لبعض منها فقط، نظرا لصعوبة الإلمام بها في إطار بحث واحد، وقد حاول البحث الحالي تحديد

بعض أبعاد مجتمع المعرفة واقتراح بعض الأمثلة لوظائف المدرسة التي يمكن ان تحققها كما يلخصها الجدول التالي:

جدول(٢) يوضح أبعاد مجتمع المعرفة وأمثلة للوظائف التربوية المقترحة للمدرسة

البعد	مثال للوظائف التربوية المقترحة للمدرسة المرتبطة بهذا البعد
تعليمي/تربوي	١. تنمية مهارات الإبداع والابتكار ٢. تنمية مهارات التعلم الذاتي ٣. تنمية مهارات التعلم المستمر الناقد ٤. تنمية مهارات التعامل مع المعرفة والاقتصاد القائم عليها ٥. تنمية مهارات التعامل مع مصادر المعرفة الحديثة بصورها المختلفة
ثقافي/ اجتماعي	١. تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب ٢. حفظ التراث الثقافي وتنقيته وترشيده ٣. تنمية قيم اجتماعية جديدة ٤. تنمية القدرة على الحراك الاجتماعي ٥. تنمية القدرة على التكيف الاجتماعي ٦. توفير فرص تعليمية متكافئة بما يحقق التقارب بين الطبقات ٧. توعية الطلاب بمخاطر الفتن الطائفية ٨. تنمية الوعي الناقد لدى الطلاب تجاه الغزو الفكري ٩. تنمية قيم المواطنة العالمية ١٠. تنمية قيمة الانفتاح الناقد على الحركات الثقافية والفكرية المحلية والعالمية
معرفي/ معلوماتي	١. إتاحة الفرص المتساوية لجميع الطلاب لاكتساب المهارات التكنولوجية بما يقلل من الفجوة الرقمية في المجتمع ٢. تنمية قيمة المعرفة والفضول المعرفي المستمر لدى الطالب ٣. تنمية الوعي المعلوماتي: (إنتاج المعرفة- حسن الاستخدام- سبل نشرها- مصادر الحصول عليها، التوعية بمخاطرها، التوعية بالجرائم الالكترونية والمعلوماتية، تنمية مهارات التعامل مع التكنولوجيا)
اقتصادي/ تنافسي	١. إعداد الطلاب للمنافسة في سوق العمل محليًا وعالميًا ٢. توجيه الطلاب نحو عالم المهن لاختيار الوظيفة المناسبة وفق ميولهم وقدراتهم ٣. إعداد الطلاب للتغير السريع في المهن والوظائف ٤. تنمية مهارات الطلاب كمنتجين للمعرفة ٥. اكسابهم مهارات التعامل مع المعرفة والاقتصاد القائم عليها
سياسي/ إداري	١. التنشئة السياسية للطلاب: (مهارات ممارسة الديمقراطية، والتوعية بمفاهيم مثل: الانتماء، والولاء، والمواطنة، والحقوق والواجبات، وحرية التعبير، انتخاب، دستور...الخ) ٢. التوعية بأهمية ووسائل حفظ الأمن القومي ٣. اكتساب مهارات ممارسة الديمقراطية الرقمية

الجدول من إعداد الباحثة

ومما سبق يتضح أن إقامة مجتمع المعرفة بأبعاده المختلفة يلقي عبئا كبيرا على المدارس الأمر الذي يجعلنا نجزم بأن مجتمع المعرفة ما هو إلا صناعة تربوية بالأساس، ولن يمكن بنائه بمنأى عن المدرسة، وتجدر الإشارة إلى أنه أي محاولة لتحديد معالم المدرسة ووظائفها التربوية في مجتمع المعرفة، لابد وأن تعتمد على أساس تحديد طبيعة هذا المجتمع وشكله وفي سياقاته المختلفة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا، فالمدرسة يجب أن تتواكب مع المجتمع في كل عصر تتابع حركته العامة، ولكن إلى أي مدى تحقق المدارس المصرية– بواقعها الحالي وما تقدمه من وظائف– مجتمع المعرفة وتلبي متطلباته، هذا ما يسعى المحور التالي الإجابة عليه.

المحور الثالث:

تحليل واقع الوظائف التربوية للمدرسة المصرية في مجتمع المعرفة

تشير الدراسات السابقة والتقارير المحلية والعالمية إلى وجود فجوة معرفية في البلدان العربية ومنها مصر، كما تشير أيضا إلى وجود عدة عوامل تزيد من فجوة التعلم بالمؤسسة التعليمية وتسهم بدورها في تدني المستوى التعليمي

وتشهد المدارس المصرية الكثير من السلبيات والمعيقات تحدها عن القيام بوظائفها ومن مظاهر ذلك: الخروج عن السلوك، وعدم الانضباط الذي يصل إلى حد العنف والعنف المضاد، فضلا عن فقدان المدرسة أهميتها وثقة أولياء الأمور بها نتيجة ما تواجهه من مشكلات وقضايا متعددة بعد أن فرضت ظروف الحياة الحديثة على المؤسسات التربوية الأخرى أن تخفف أو تترك ما كانت تقوم به من وظائف تربوية، وبذلك فقد تخلت هذه المؤسسات عن كل قصد تربوي ينطوي عليه نشاطها، وكأن المدرسة هي المنظمة الوحيدة التي يتوافر فيها هذا القصد، ومن ثم أصبح ينسب إليها ما يظهر علي الناشئين من ألوان الانحراف الخلقي والضعف العلمي، ويتم مطالبتها في نفس الوقت

بمواجهة مطالب مختلفة دعت إليها التغيرات الاجتماعية السريعة المتلاحقة التي تغير في ظروف معيشتهم وعلاقاتهم وطرق تفاعلهم.

فضلا عن ذلك زادت الثنائية بين التعليم الأكاديمي وبين التعليم الفني، مما أسهم في التمييز الاجتماعي بين أفراد المجتمع وقلل من تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص، هذا بالإضافة إلى عزلة المدرسة عن مجريات الواقع الاجتماعي نظرا لقصور وسائل التعليم والمناهج عن متابعة التطور في الواقع الفعلي للمجتمع، فهناك فجوة بين ما يدرس نظريا وما يحتاجه المجتمع فعليا.

نتيجة لما سبق – فضلا عن العديد من العوامل المتشابكة والمعقدة– ضعفت مكانة المدرسة في المجتمع المصري لضعف الدور الذي تقوم به، والذي أنشأها المجتمع من أجله، مما جعل المجتمع يفقد ثقته بها، ويتناول هذا المحور أهم الجهود المبذولة في سبيل مواكبة المدرسة المصرية لمجتمع المعرفة، من حيث رصد واقع تلك الجهود واهم العوامل المؤثرة فيه، وذلك استنادا لما ورد ببعض التقارير والوثائق الرسمية فضلا عما توصلت له بعض الدراسات السابقة

١ – البعد التعليمي/ التربوي

هناك محاولة لتنوع مصادر المعرفة باستحداث مناهل المعرفة ومعامل الوسائط المتعددة، وإدخال استراتيجيات التعلم النشط منذ ٢٠٠٤/٢٠٠٥ التي تستند إلى طرق تعلم تجعل من المتعلم ايجابي وتحث على التعلم الفريقي والجماعي وتنمي حب الاستطلاع لديه وتكلفه بالبحث عن المعلومات في مصادر أخرى غير الكتاب

إلا أن الواقع يشير إلى: "لا يزال التعليم التلقيني المعتمد على المعلم والكتاب المدرسي كمصادر للتعلم هو الأكثر شيوعا، فلا تزال هذه الغرف والمعامل مغلقة وغير مستغلة إما لغياب الفلسفة منها أو لنقص المتخصصين، حيث يستلزم استخدامها إعداد وتدريب جيد للمعلمين، مع تغيير الثقافة السائدة، فضلا عن إمكانيات تطبيقها تعجز الكثير من المدارس على توفيرها، إضافة إلى تزايد الانفجار المعرفي الأمر الذي يؤدي

إلى تضخم المادة التعليمية، ومن ثم تعدد منهجيات وطرق تقديمها بشكل يصعب تحقيقه في نظم التعليم التقليدية، يضاف لذلك لا تزال بعض المناهج تعاني من الجمود عن مسايرة الاتجاهات الحديثة وبعدها عن مجتمع التعلم واقتصاد المعرفة، فلا تتيح الحرية في الإبداع والابتكار للمعلم والمتعلم على حد السواء، هذا فضلا عن القصور في التدريب على مهارات التعلم الذاتي وتنمية مهارات سوق العمل، بالإضافة إلى اعتمادها على أساليب تدريس تقليدية كالمحاضرة التي تغرس قيم السلبية، يضاف لما سبق يوجد ضعف في ممارسة الأنشطة- نتيجة التوسع في بناء الفصول للحد من الكثافة والتغلب على نظام الفترات على حساب قاعات الأنشطة والصالات متعددة الاستخدام والملاعب"[٧٦]، مما أثر سلبا على ممارسة الأنشطة اللاصفية، وساهم في غياب ثقافة التعلم وضعف مساهمة رأس المال البشري في عمليات التنمية، فأصبح التعليم ينفر من التعلم ويفقد المتعلم متعة البحث عن المعرفة. ومن ثم انتقص من الوظيفة التربوية للمدرسة مما جعلها غير جاذبة لطلابها.

٢- البعد الثقافي/ الاجتماعي:

هناك سعي لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وإتاحة التعليم للجميع، والمناهج الدراسية موحدة للجميع بغض النظر عن الطبقات أو البيئات الاجتماعية، وهناك سعي لانفتاح المدرسة على مجتمعها وتبني شعار المدرسة مركز للإشعاع الثقافي، وفتح باب ممارسة الأنشطة الصيفية في بعض المدارس لتنمية المجتمع المحلي المحيط بها، وتضمين المناهج الدراسية ببعض القيم والقضايا والمفاهيم ذات الصلة بمجتمع المعرفة- مثل: العولمة، المواطنة، التربية من أجل السلام العالمي، حقوق الإنسان-، إضافة إلى المحاولات المتكررة لإصلاح وتطوير المناهج الدراسية، لتبسيطها وتحديثها مع متغيرات العصر، وتضمين استخدام أساليب التعلم النشط في التدريس.

إلا أن الواقع يشير إلى: أصبحت هذه الجهود صورية وغير مفعلة، حيث يوجد تجاهل لتوجيه نظر المعلمين والطلاب إليها أثناء التدريس، نظرا " لغياب الفلسفة الواضحة

من ورائها لدى المعلم والمتعلم، ولا يزال هناك التركيز على كم المحتوى وليس الكيف، ومن ثم الطرق المتبعة للتدريس تستند إلى الحشو الحفظ والتلقين، نظرا للاستناد إلى أساليب التقويم التقليدية القائمة على الحفظ والاستظهار دون الفهم والابتكار، وغياب تطبيق التعلم النشط، حيث غياب البيئة العلمية والتكنولوجية المناسبة للتعلم، وتزايد الجمود التنظيمي والبيروقراطية في المؤسسات الاجتماعية"(٧٧)، وهذا ما يؤكده البعض بأن" السياق التربوي للمدرسة يمثل بنية معرفية وكتب ومناهج تعليمية لا تعالج واقع الطالب وظروف الحياة المتردية في مجتمعه، ولا تتيح له فرصة الاستيعاب والفهم العقلي لهذا الواقع، ولا يتصدى لتفسيره بصورة علمية، فهناك تجاهل مستمر لهذا الواقع، وانفصال للمدرسة عن قضايا المجتمع الحياتية"(٧٨)

كما توصل البعض" إلى أن التعليم المصري غير قادر على تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا الحراك الاجتماعي لخريجيه، ومن مظاهر ذلك: تفشي البطالة وبخاصة بين المتعلمين، فلم يعد يحقق التعليم مكانة اجتماعية لخريجيه في ظل البطالة، مع ظهور وانتشار التعليم الأجنبي الذي قسم المجتمع إلى طبقة قادرة وأخرى غير قادرة، ووجود مكتب التنسيق الذي يمثل التقسيم الطبقي ويقف عقبة أمام الطموح، مع التحيز لصالح الثانوية العامة مقابل الأزهرية، والتحيز ضد التعليم الفني وخريجيه عن الالتحاق بالجامعات، وشيوع التعليم الخاص والدروس الخصوصية التي تحطم العدالة الاجتماعية"(٧٩).

كما يشير البعض أيضا الى ضعف وظيفة المدرسة في تنمية ثقافة المواطنة لدى طلابها، ومن مظاهر ذلك العنف والشغب السائد بين الطلاب والمعلمين، وزيادة مظاهر الهروب من المدرسة كليا وجزئيا ونفسيا، بالإضافة إلى الغش في الامتحانات، وكلها تعكس فقد الثقة بالمدرسة والنظام التعليمي ككل وشعور الطلاب بضعف قدرة المدرسة على إشباع ميولهم واحتوائهم مما يضعف من انتمائهم لها ولمجتمعهم(٨٠)

وقد أشار البعض إلى" ضعف قدرة المدرسة المصرية على تحقيق التماسك الاجتماعي، نظرا لغياب دورها في تعزيز قيم الانتماء واحترام الآخر، وافتقار المناهج إلى وصف الأخر ووضع قيم التعايش معه وعجزها عن تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الأخر، مما ساعد في التفكك الاجتماعي والاختلاف لدرجة التطرف والتعصب(٨١)

كما يؤكد البعض "فقد المجتمع المصري الثقة في المدرسة وما تقدمه فأصبح التعليم لا يعطي وظيفة انطلاقا من كونه غاية في حد ذاته، كما ضعفت الفرص أمام النابغين والمبدعين مما زاد من الحقد الطبقي، ويزيد من الفجوة بين الطبقات ويقلل من تكيف الفرد مع مجتمعه، ففرص العمل المتاحة تكون للبعض دون معايير محددة، ويوفر التعليم الخاص والأجنبي فرص عمل أفضل من التعليم العام بالنسبة لخريجيه، يضاف لما سبق قل التماسك الاجتماعي وانتشرت بعض الظواهر السلبية كالعنف والحقد واللانتماء والتعصب والجمود"(٨٢)

ويمكن تفسير ذلك: فقد المجتمع المصري بوجه عام ثقافته، حيث ضعفت تماسكها وقوتها وتآكلت هويتها، مما نتج عنه ضعفها في القيام بدورها في ضبط التفاعل الاجتماعي وفي توجيه سلوكيات الأفراد في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي، وربما يكون ذلك بسبب تأثر المؤسسات الاجتماعية بمراحل التحول الاجتماعي التي أضعفت قدراتها وفاعليتها في تنشئة الأفراد وفق ثقافة مجتمعهم، فأصبحت محدودة القدرة على إعادة إنتاج الثقافة ومنظومات القيم، مما ساعد في ظهور عدة سلبيات بالمجتمع مثل: تهتك النسيج الأسري، ومن ثم ضعف التماسك الاجتماعي، ضعف تأثير العملية التربوية والتعليمية في منظومة الثقافة، ومن ثم ضعف وظيفة المدرسة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي ونقله للأجيال، مع انتشار ثقافة الانحراف الأخلاقي.

٣- البعد التكنولوجي/ المعلوماتي

بدأ الاهتمام بتزويد المدارس بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ عقدين من الزمن، منها تجربة المدارس الذكية ٢٠٠٣-٢٠٠٩ بالتعاون مع وزارة الاتصالات، ودمج استخدام

التكنولوجيا في التدريس وتخصيص حصص للحاسب الآلي، وجود أنماط حديثة من التعليم مل: التعليم الالكتروني والفصول الافتراضية.

إلا أن الواقع يشير إلى وجود قصور شديد في البنية التحتية للتكنولوجيا بالمدارس، فمثلا" هناك ما يقرب من ٨٥% من المدارس الابتدائية الحكومية غير مجهز بالتكنولوجيا حتى عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ورغم أن مادة الحاسب الآلي من المواد العملية الأساسية بالمرحلة الإعدادية إلا ان ٢٧,٤% فقط من المدارس الإعدادية المجهزة بمعامل للحاسب الآلي، مع مراعاة أن توفير هذه المعامل لا يفي بتحقيق جودة في التعليم ما لم توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالشكل الأمثل"[٨٣]، هذا فضلا عن وجود العديد من المعيقات لتعميم تجربة المدرسة الذكية[٨٤]،

كما توجد معيقات في المدارس المصرية تحدها من الاستفادة من الأنماط الحديثة من التعلم كالتعلم الالكتروني الذي يتطلبه مجتمع المعرفة، من هذه المعيقات: ضعف التمويل مما يؤثر على البنية التحتية، فضلا عن افتقار المعلمين والطلاب لمهارات التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، كذلك تخوف المعلمين من تأثير التكنولوجيا على أدوارهم، وبوجه عام يوجد سوء استغلال لتكنولوجيا التعليم، إضافة إلى أنه لا يزال فرص الاستفادة من خدمات التعليم الالكتروني قاصرة على الأغنياء فقط[٨٥].

وتوصلت إحدى الدراسات إلى وجود" لا مساواة رقمية بين الطبقات الفقيرة والغنية في التعليم نظرا للمستوى الثقافي والاقتصادي الذي يسمح بالاستفادة من المعرفة والحصول عليها من عدة مصادر[٨٦].

ويمكن تفسير ذلك: بضعف مفهوم تكنولوجيا التعليم لدى كثير من المعنيين بالتعليم واعتبارها رفاهية، نقص الخبرات والكفاءات اللازمة لتنفيذ المستجدات كالتعليم الالكتروني والمدارس الذكية، وصعوبة استثمار تكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم بسبب الكثافة ونقص المعامل، فضلا عن استخدامها في الدول المتقدمة بصور متنوعة مع ثبات الحال في الدول النامية مما يزيد من الفجوة الرقمية والمعرفية، هذا فضلا عن ظهور الطبقية في

التعليم والمعرفة بين الطلاب مما يجعل الاستفادة من التكنولوجيا قاصر على من يملك أدوات التعامل معها يرتبط ذلك غالبا بالأغنياء منهم.

٤ – البعد الاقتصادي/التنافسي

هناك محاولات لربط التعليم بسوق العمل وتحسين مستوى الخريجين منها: توافر أنماط وصيغ متعددة للتعليم الفني، دمج مفهوم احترام العمل اليدوي في المناهج، واستحداث وظيفة مرشد تعليمي بالمرحلة الثانوية منذ عام ١٩٩٤، وتخصيص حصص محددة للمجالات العملية والأنشطة اللاصفية، تجربة المدرسة المنتجة كمحاولة لربط المدرسة بالمجتمع وتدريب الطلاب على احترام العمل اليدوي.

إلا أن الواقع يشير إلى: عدم الربط بين نوع التعليم أو المؤهل الدراسي وبين الوظيفة أو العمل التي يشغلها الفرد، وبوجه عام يوجد ضعف في مستوى الكفاءة الخارجية، حيث لا يوجد موائمة بين خريجي التعليم الإعدادي والثانوي مع ما يتطلبه سوق العمل وهذا ما تعكسه إحصائيات البطالة بين خريجيه، كما يشير إلى ضعف وظيفة المدرسة في تأهيل وإعداد طلابها لسوق العمل، " فحوالي ٣٥% من طلاب المرحلة الإعدادية لا يجيدون المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة، وهذا يعكس ضعف مستوى الخدمة التعليمية المقدمة بها[٨٧]، وتراجع ترتيب مصر في مؤشرات جودة التعليم الثلاثة للعام ٢٠١٣/٢٠١٤، فقد بلغ قيمة كل من مؤشر جودة نظام التعليم ومؤشر جودة تعليم الرياضيات والعلوم نحو ٢,٢ درجة لكل منهما، في حين قدر مؤشر جودة التعليم الأساسي نحو ٢,١ درجة وفقا لمقياس قيمته ١–٧درجات[٨٨].

كما توصلت إحدى الدراسات إلى تدني حال التعليم في المدارس المصرية وتذبذبه بين المراتب المتدنية، وتأخره بالنسبة للمعدلات العالمية ممثلا غي انخفاض القيد بالتعليم وتدني جودة التعليم وانخفاض الكفاءة الداخلية، وانخفاض الإنفاق على التعليم ، فضلا عن تدني المساواة وارتفاع الحرمان من التعليم، وضعف الحالة التعليمية للسكان، وقلة المشاركة في الاختبارات الدولية، مع تدهور المردود من التعليم وتآكل قيمته المجتمعية،

وتزايد الهدر التعليمي، وغياب تكافؤ الفرص التعليمية وتآكل العدالة الاجتماعية وتدني مستوى الطلاب في المواد الرئيسية التي يتطلبها مجتمع المعرفة(٨٩).

كما يعكس الواقع بعد التعليم الفني عن عمليات التطوير وإصلاح التعليم وتخلف تخصصاته عن احتياجات سوق العمل المحلية والعالمية وضعف مستوى خريجيه، فضلا عن النظرة المتدنية للعمل اليدوي، ويشير أيضا إلى "غياب خدمات الإرشاد المهني واقتصار وظيفة المرشد التعليمي على تسكين الطلاب بالشعب العلمية والأدبية فقط بالمرحلة الثانوية العامة، ويوجد إهمال حصص المجالات والأنشطة والاستعانة بها غالبا في تدريس المواد الأساسية"(٩٠)، كما يشير الواقع إلى "فشل تجربة المدرسة المنتجة لأسباب متنوعة ثقافية وإدارية واقتصادية واجتماعية"(٩١).

ويمكن تفسير ذلك: بالنظرة المتدنية للتعليم الفني وضعف وجودة رؤية واضحة له، غياب الفلسفة الواضحة لمفهوم الإرشاد المهني ونقص الكوادر المتخصصة فيه، فضلا عن جهل بعض المديرين والمعلمين وأولياء الأمور لأهمية حصص المجالات والأنشطة في ربط الطالب بالمدرسة واكتشاف المواهب وتنمية الإبداع لدى الطلاب، يضاف لما سبق فقد وجهة النظر للتعليم باعتباره استثمار في رأس المال البشري في ظل إدارة الأزمات التي تسعى وراء مكاسب قصيرة الأجل، وفي ظل فقر كثير من الأسر تعجز عن مواصلة تعليم أبنائها، كما أن استخدام التكنولوجيا في التعليم زاد من تكلفته، من زاوية أخرى هناك طلب متزايد على مؤسسات التعليم مما يشغل ضغطا عليها ويحد من قدرتها على تقديم تعليم على مستوى لائق من الجودة.

٥- البعد السياسي/الإداري

أشارت وزارة التربية والتعليم في رؤيتها بالالتزام بتحقيق مجتمع المعرفة بتبني عدة توجهات عند بناء خططها الاستراتيجية- مثل: المشاركة المجتمعية، المحاسبية، توكيد الجودة، الإصلاح المتمركز حول المدرسة ومنح المدارس بعض الصلاحيات الإدارية، عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والعدل الاجتماعي-، فضلا عن تبنيها لمفهوم

الحكومة الالكترونية باستحداث وحدة للمعلومات بكل مدرسة وربطها بوزارة التعليم على شبكة الانترنت، وتدريب المعلمين على بنك المعرفة المصري وجعله شرطا للترقي.

إلا أن الواقع يشير إلى: لا تزال هذه الرؤية مجرد رؤية لم تتحقق بعد، " فلا تزال هناك قيود وتحديات أمام المدرسة تعوقها عن قيادتها للتغيير المجتمعي مثل البيروقراطية والروتين، وهناك سهولة في تداول المعلومات من أسفل إلى أعلى فقط في حدود بيانات الطلاب وإحصائيات بنسب حضورهم ونتائج امتحاناتهم ولكن لم تصل بعد إلى تحقيق الحكومة الالكترونية"(٩٢).

وتوصلت إحدى الدراسات إلى تفشي المناخ الديكتاتوري السائد القائم على احتكار المعرفة لدى المعلم ممثلا في شيوع أسلوب التلقين، كذلك احتكار الإدارة المدرسية لمصادر السلطة والبيروقراطية مما يحد من تداول المعرفة داخل المدرسة ويقلل من فرص تنمية الديمقراطية لدى الطلاب" (٩٣).

"وبوجه عام يوجد عدم رضا عن العائد من التعليم في ظل مناخ اقتصادي وسياسي لا يرحب بدمج قطاعات وشرائح المجتمع المختلفة في خططه الاستثمارية"(٩٤)، كما تتفق مجموعة من شرائح المجتمع المصري أن التعليم النظامي لا يفي بإعداد الفرد لسوق العمل، ومن ثم فالاكتفاء به لن يسهم في زيادة فرص الحراك الاجتماعي لأعلى، ولذا اتجهت إلى تعليم مهارات إضافية مثل لغات وعلوم الحاسب الآلي في مراكز متخصصة وإن كلفها أعباء مالية إضافية، ورغم ذلك لا يزال التعليم النظامي يحتل مكانة مهمة بين الأسر المصرية لاسيما من الطبقة الوسطى(٩٥).

وقد وصف التعليم بالمدارس الحكومية المصرية بأنه" الأسوأ من نوعه بين الأنواع المختلفة، حيث أشار لذلك (٣٣%) من الأسر المصرية، يليه التعليم الخاص لغات (٥%)، ثم التعليم الخاص عربي(٤%)، وأشارت الأسر المصرية إلى أن أسباب ذلك ترجع إلى عدم شرح المعلمين بالمدارس الحكومية، فضلا عن ضعف الرقابة على المدارس، وارتفاع كثافة الفصول"(٩٦).

كما يؤكد البعض أن التعليم المقدم بالمدرسة المصرية لا يقوم بدوره في بناء القدرات البشرية وتحقيق الارتقاء الاجتماعي لكافة أبناء المجتمع وبخاصة الفقراء منهم، حيث يلعب دورا طبقيا تجاه الفرز والاستبعاد الاجتماعي(٩٧).

وأشار البعض إلى غلبة البيروقراطية والروتين والمركزية الشديدة في إدارة التعليم بالمدرسة المصرية، الأمر الذي نجم عنه ضعف الإبداع والابتكار والخوف من التجريب والنقد، فضلا عن القصور الشديد في استخدام التكنولوجيا والحاسب الآلي في الإدارة المدرسية والتعليمية (٩٨)

ويمكن تفسير ذلك: بحرص القوى السياسية على إبقاء الحال كما هو لإحكام قبضتها على مواطنيها، وغياب وضع رؤية سياسية للتعلم مدى الحياة، فضلا عن شيوع البيروقراطية والمركزية في إدارة التعليم، وغياب نشر ثقافة رؤية وسياسة الوزارة لدى المعلمين والجهات التنفيذية، يضاف لذلك صعوبة وضع سياسات للتنمية المعلوماتية، حيث التطور التكنولوجي الهائل من جهة، وشدة تداخل التنمية المعلوماتية مع مجالات التنمية الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية، فضلا عن افتقاد الكثير من القيادات السياسية لمهارات التنمية المعلوماتية كالإبداع والوعي بأهمية التكنولوجيا وإدراجها ضمن قائمة الأولويات الضاغطة كالغذاء والمسكن والتعليم والصحة.

ومما سبق يتبين وجود جهود تبذلها وزارة التربية والتعليم من أجل تلبية متطلبات مجتمع المعرفة بأبعاده المختلفة، لكن رغم ذلك لا تحقق هذه الجهود الهدف منها، فالواقع يؤكد فقد المدرسة المصرية لمكانتها وضعف الثقة فيما تقدمه، ومن ثم بعدت عن الوظيفة الأساسية التي أنشأها المجتمع من أجله، كما يمكن استنتاج عجزها عن تحقيق مجتمع المعرفة، ويقدم المحور التالي بعض الآليات المقترحة لمساعدة المدرسة المصرية في تحقيق وظائفها وتلبية متطلبات مجتمع المعرفة بأبعاده المختلفة.

المحور الخامس:

آليات مقترحة تنفيذية للوظائف التربوية للمدرسة المصرية في مجتمع المعرفة

أسفر البحث الحالي في إطاره النظري ورصده للواقع عن تصور لأبعاد مجتمع المعرفة والوظائف التي يمكن أن تقدمها المدرسة المصرية لتحقيق كل بعد، وقد قامت الباحثة بتصميم استمارة لاستطلاع رأي الخبراء والمعنيين بالتربية سعياً للإفادة منها فى ترتيب الوظائف التربوية المقترحة للمدرسة المصرية طبقا للأهمية النسبية لها لكل بعد من أبعاد مجتمع المعرفة كما تبناها البحث الحالي.

ينقسم المحور الحالي إلى ثلاثة أقسام:

- **الأول** يعرض نتائج استطلاع رأي الخبراء ومعالجته إحصائيا وتفسيره
- **الثاني** يعرض أهم الآليات التنفيذية التي يقترحها البحث لوظائف المدرسة المصرية في مجتمع المعرفة في ضوء ما أسفر عنه نتائج استطلاع الرأي
- **الثالث** يعرض بعض الضمانات والشروط اللازمة لإقامة مجتمع المعرفة في مصر.

أولا نتائج استطلاع الرأي وتفسيرها:

بعد تصميم الأداة تم عرضها على بعض السادة المحكمين[٩٩] الذين اقترحوا بعض التعديلات في صياغة بعض العبارات وانتمائها للمحاور، ومن ثم تم إجراء التعديلات حتى وصلت للصورة النهائية[١٠٠]، ثم تم تطبيقها على مجموعة من الخبراء من أساتذة الجامعات والمراكز البحثية والعاملين بالتربية والتعليم، بلغ عددهم(١٧) [١٠١].

تم توزيع الأداة على ٢٥ خبيرا تربويا، وتم الحصول على ١٩ فقط منها، إلا أن هناك ٢ منها تم استبعاده من المعالجة الإحصائية نتيجة عدم اكتمال الاستجابات المقيدة، لكن تم الاستفادة منها في الاستجابات المفتوحة، كما يوضح الجدول التالي:

جدول (٣) يوضح توزيع أفراد العينة وعددهم

الجهة	ما تم توزيعه	ما تم الحصول عليه
أساتذة كليات التربية	١٠	٦
باحثون بالمراكز البحثية	٥	٤
معلمون* بالتربية والتعليم	٥	٥
جهات أخرى(الهيئة القومية لضمان الجودة، الأكاديمية المهنية للمعلم، معهد التخطيط القومي، كلية الحاسبات)	٥	٤
الإجمالي	٢٥	١٩

تتكون الأداة من خمسة محاور يمثل كل منها أحد أبعاد مجتمع المعرفة، ويتضمن كل بعد عدة وظائف للمدرسة كما تبناها البحث الحالي في الإطار النظري. تم تصنيف الأولويات فى خانات مقابلة لكل وظيفة بحيث تتراوح درجة الأهمية من (صفر– ٥) حيث تعبر الدرجة (٥) عن أعلى أولوية، أما الدرجة (١) فتعبر عن أقل الأولويات، أما (صفر) فيشير إلى عدم أهمية هذه الوظيفة كأحد متطلبات بناء مجتمع المعرفة.

تمت المعالجة الإحصائية للأداة على النحو الآتي:

- حساب النسبة المئوية للتكرارات لمعرفة توزيعات استجابات أفراد العينة على كل عبارة من عبارات الأبعاد الخمس في استمارة استطلاع الرأي.
- حساب متوسط درجة كل عبارة: وهى قيمة فرضية تعطى لكل استجابة، وتستخدم الأداة ست استجابات(صفر–٥)، ومن ثم تم تحديد الأهمية النسبية وفق للمعادلة التالية

متوسط درجة كل عبارة = ت = تكرار/ ج = استجابة العبارة فقط

مج [(ت ج الأولىX درجتها(٥) + (ت ج الثانية X درجتها(٤) +(ت ج الثالثةX درجتها(٣) +(ت ج الرابعةX درجتها(٢)+(ت ج الخامسةX درجتها(١)+ +(ت ج السادسةX درجتها(٠)]

عدد المستجيبين لكل عبارة

* **تم اختيار مجموعة من المعلمين من حملة الدكتوراه بدرجة خبير**

والنسبة المئوية للعبارة = متوسط درجة العبارة X ١٠٠
عدد الاستجابات الكلية

تم استخدام هذه الطريقة لبيان الأهمية النسبية لكل عبارة، وإعادة ترتيب العبارات حسب أهميتها في كل بعد، تمهيدًا لاستكمال عملية التحليل بمحاولة تفسير حصول بعض العبارات على أهمية نسبية وترتيب أعلى من غيرها. ويلي ذلك بيان الأهمية النسبية لكل وظيفة من وظائف المدرسة لتحقيق أبعاد مجتمع المعرفة حسب استجابات السادة الخبراء ومحاولة تفسير ذلك.

وقد أسفر تطبيق الأداة عن عدة نتائج، سيتم عرضها ومناقشة كل بعد من أبعاد استطلاع الرأي، والذي يمثل أحد أبعاد مجتمع المعرفة الخمس كما ورد بالإطار النظري.

١- نتائج البعد التربوي/ التعليمي ومناقشتها:

يتضمن هذا البعد خمس عبارات، كما يوضحه جدول :

جدول(٤) يوضح نتائج البعد التربوي/ التعليمي

م	الوظائف المرتبطة بالبعد التعليمي / التربوي	الأهمية النسبية	الترتيب	مدى الارتباط
١	تنمية مهارات الطلاب في الإبداع والابتكار	%٨٥.٨٨	٤	%١٠٠
٢	إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي	%٩٠.٥٨	٢	%١٠٠
٣	إكساب الطلاب مهارات التعلم المستمر الفاحص الناقد مدى الحياة	%٨٧.٠٥	٣	%١٠٠
٤	تنمية مهارات الطلاب للتعامل مع مصادر المعرفة الحديثة بصورها المختلفة	%٩٢.٩٤	١	%٩٤.١١
٥	تنمية مهارات الطلاب للتعامل مع المعرفة والاقتصاد القائم عليها	%٧٨.٢٣	٥	%٨٨.٢٣

يلاحظ من الجدول السابق: ارتفاع نسبة ارتباط العبارات بهذا البعد والتي تراوحت بين(٨٨.٢٣٥%- ١٠٠%)، مما يشير على اتفاق عينة الخبراء على ارتباط هذه الوظائف بهذا البعد، كما يشير لأهمية هذه الوظائف وضرورة قيام المدرسة بها لتحقيق البعد التربوي والتعليمي لمجتمع المعرفة.

كما يلاحظ أيضا أن العبارة (٤)" **تنمية مهارات الطلاب للتعامل مع مصادر المعرفة الحديثة بصورها المختلفة**" حازت على الترتيب الأول في هذا البعد من وجهة نظر عينة البحث من الخبراء بنسبة ٩٢.٩٤% مما يشير لأهمية قيام المدرسة بتنمية مهارات الطلاب للتعامل مع المصادر المختلفة للمعرفة وعدم الاقتصار على المعلم والكتاب المدرسي كمصادر وحيدة للمعرفة، وهذا يتفق مع ما أشارت له الدراسات السابقة في محور الواقع بهذا البحث الذي أكد على غياب هذه الوظيفة في المدرسة المصرية وبعد المناهج عنها، مما جعل المدرسة المصرية غير جاذبة في ظل مجتمع المعرفة المتسم بتعدد مصادر المعرفة وتنوعها وشدة جذبها للطالب، كما يلاحظ أن العبارة الخامسة" **تنمية مهارات الطلاب للتعامل مع المعرفة والاقتصاد القائم عليها**" حظيت بأخر ترتيب للأهمية النسبية التي بلغت ٧٨.٢٣%، وقد يفسر ذلك بأنها تتشابه مع العبارة الرابعة حيث رأى الخبراء من عينة البحث إنها تكرار فلا يوجد فرق من وجهة نظرهم بين التعامل مع مصادر المعرفة والتعامل مع المعرفة والاقتصاد القائم عليها، إلا أن البحث الحالي يرى وجود فرقا بينهما وقد تم الإشارة لذلك في الإطار النظري، كما أشار البعض منهم بأنها تنمي للبعد الاقتصادي التنافسي ومن ثم جاءت بنسبة ارتباط منخفضة إلى حد ما بالنسبة للبعد التعليمي التربوي٨٨.٢٣%، إلا أن البحث الحالي يرى أن للمدرسة والمناهج التعليمية وظيفة مهمة في إعداد الطلاب كمنتجين للمعرفة، ومن ثم عليهم الإلمام بمهارات الاقتصاد القائم على المعرفة ولذا فهي وظيفة تعليمية.

٢- نتائج البعد الثقافي/ الاجتماعي ومناقشتها:

يتضمن هذا البعد عشرة عبارات، كما يوضحه جدول :

جدول(٥) يوضح نتائج البعد الثقافي/ الاجتماعي

م	الوظائف المرتبطة بالبعد الثقافي/الاجتماعي	الأهمية النسبية	الترتيب	مدى الارتباط
١	تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب	%٨٠	٤	%٨٨.٢
٢	تنمية قيم اجتماعية جديدة حافزة لمواطنة مسئولة لدى الطلاب	%٨١.١٧	٣	%١٠٠
٣	تنوع الطرق والأنشطة التي تؤدي لحفظ التراث الثقافي وتنقيته وترشيده	%٧٢.٩٤	٨	%٩٤.١١
٤	تنمية قدرة الطلاب على الحراك الاجتماعي	%٦٧.٠٥	١٠	%٨٨.٢٣
٥	تنمية قدرة الطلاب على التكيف الاجتماعي الناقد	%٧٢.٩٤	٩	%٩٤.١١
٦	توفير فرص تعليمية متكافئة لكل الطلاب بما يحقق التقارب بين الطبقات	%٨٣.٥٢	٢	%١٠٠
٧	توعية الطلاب بالفتن الطائفية	%٧٨.٨٢	٥	٩٤.١١
٨	تنمية الوعي الناقد لدى الطلاب تجاه الغزو الفكري	%٧٧.٦٤	٦	%١٠٠
٩	تنمية قيم المواطنة العالمية لدى الطلاب	%٧٦.٤٧	٧	%١٠٠
١٠	– تنمية قيمة الانفتاح الناقد على الحركات الثقافية والفكرية المحلية والعالمية لدى الطلاب	%٨٤.٧٠	١	%١٠٠

يلاحظ من الجدول السابق: ارتباط جميع العبارات بالبعد الثقافي الاجتماعي، وتراوحت نسبة الارتباط من ٨٨.٢٣% إلى ١٠٠%، وهذا يؤكد ارتباط هذه الوظائف بهذا البعد، ويلاحظ ارتفاع نسبة الارتباط مما يشير إلى ضرورتها لتحقيق هذا البعد فالمدرسة مطالبة بتحقيق هذه الوظائف لتحقيق هذا البعد من أبعاد مجتمع المعرفة.

وبالنسبة لترتيب الأهمية النسيبة فقد اختلفت درجة الموافقة على كل وظيفة، الأمر الذي يعني اختلاف درجة أهميتها النسبية لتحقيق هذا البعد، فقد حظيت العبارة (١٠) " **تنمية قيمة الانفتاح الناقد على الحركات الثقافية والفكرية المحلية والعالمية لدى الطلاب**" على الترتيب الأول من وجهة نظر السادة الخبراء، مما يؤكد أن المدرسة المصرية مطالبة بتنمية قيمة انفتاح الطلاب على الحركات الثقافية محليا وعلميا بشكل ناقد، فلا مناص من الانفتاح على العالم لكن يجب نقد ما يتم بهذا الانفتاح ولا يؤخذ كما هو.

وجاءت العبارة الرابعة" **تنمية القدرة على الحراك الاجتماعي**" في الترتيب الأخير بنسبة٦٧.٠٥%، وهي منخفضة إلى حد كبير مقارنة بباقي العبارات مما يدل على اتفاق

الخبراء على ضعف قيام المدرسة بهذه الوظيفة، وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة، فالتعليم لا يحقق حراكا اجتماعيا لخريجيه في ظل بطالة واضحة للمتعلمين.

٣- نتائج البعد التكنولوجي/ المعلوماتي ومناقشتها:

يتضمن هذا البعد ثلاث عبارات، كما يوضحه جدول :

جدول(٦) يوضح نتائج البعد التكنولوجي/ المعلوماتي

م	الوظائف المرتبطة بالبعد التكنولوجي/ المعلوماتي	الأهمية النسبية	الترتيب	مدى الارتباط
١	تنمية قيمة المعرفة والفضول المعرفي المستمر لدى الطالب	%٩٤.١١	٢	%١٠٠
٢	إتاحة الفرص المتساوية لجميع الطلاب لاكتساب المهارات التكنولوجية بما يقلل من الفجوة الرقمية في المجتمع	%٩٥.٢٩	١	%١٠٠
٣	التنشئة المعلوماتية : بمعنى تنمية وعي الطلاب بأهمية كل من: (إنتاج المعرفة- حسن الاستخدام- سبل نشرها- مصادر الحصول عليها، التوعية بمخاطرها، التوعية بالجرائم الالكترونية والمعلوماتية، تنمية مهارات التعامل مع التكنولوجيا)	%٩١.٧٦	٣	%١٠٠

يلاحظ من الجدول السابق: انتماء جميع العبارات لهذا البعد بنسبة ١٠٠%، وهذا يشير إلى اتفاق عينة لبحث من الخبراء على أهمية هذه العبارات وضرورة قيام المدارس بها لتحقيق البعد التكنولوجي/ المعلوماتي لمجتمع المعرفة.

كما يلاحظ أيضا ارتفاع الأهمية النسبية على الوظائف الثلاثة، مما يشير إلى أهمية قيام المدرسة بهذه الوظائف، وجاءت الوظيفة الثانية" **إتاحة الفرص المتساوية لجميع الطلاب لاكتساب المهارات التكنولوجية بما يقلل من الفجوة الرقمية في المجتمع**"، في الترتيب الأول بنسبة ٩٥.٢٩%، وهذا يشير إلى أهمية توفير المدارس لفرص متساوية لجميع الطلاب للحد من الفجوة الرقمية، والتي تعد شكل من أشكال التمييز الاجتماعي، فامتلاك المعرفة يساعد على اكتساب المزيد من المعرفة، ومن ثم فان الطلاب الأغنياء القادرين على التعامل مع المعرفة والتكنولوجيا يتمكنون من اكتساب

المزيد من المعرفة ولديهم فرص أكبر في الحصول عليها بشكل أكبر من الطلاب الفقراء ممن لا يمتلكون المهارات الأساسية للتعامل مع المعرفة مما يمثل غياب لمبدأ مهم وهو تكافؤ الفرص الذي بموجبه تتحقق المساواة والعدالة الاجتماعية.

٤- نتائج البعد الاقتصادي/ التنافسي ومناقشتها:

يتضمن هذا البعد أربع عبارات، كما يوضحه جدول:

جدول(٧) يوضح نتائج البعد الاقتصادي/ التنافسي

م	الوظائف المرتبطة بالبعد الاقتصادي/ التنافسي	الأهمية النسبية	الترتيب	مدى الارتباط
١	إعداد الطلاب للمنافسة في سوق العمل محليًا وعالميًا	%٨٧.٠٥	٢	%١٠٠
٢	توجيه الطلاب نحو عالم المهن لاختيار الوظيفة المناسبة وفق ميولهم وقدراتهم	%٨٨.٢٣	١	%١٠٠
٣	إعداد الطلاب للتغير السريع في المهن والوظائف	%٨١.١٧	٤	%١٠٠
٤	تنمية مهارات الطلاب كمنتجين للمعرفة	%٨٣.٥٢	٣	%١٠٠

يلاحظ من الجدول السابق: انتماء جميع العبارات لهذا البعد بنسبة ١٠٠%، وهذا يشير إلى اتفاق عينة البحث من الخبراء على أهمية هذه العبارات وضرورة قيام المدارس بها لتحقيق البعد الاقتصادي/ التنافسي لمجتمع المعرفة.

كما يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للعبارات حيث تراوحت بين(٨١.١٧%-٨٨.٢٣%) مما يؤكد أهمية هذه الوظائف، وقد حظيت العبارة الثالثة" **توجيه الطلاب نحو عالم المهن لاختيار الوظيفة المناسبة وفق ميولهم وقدراتهم**" على الترتيب الأول بنسبة٨٨.٢٣% مما يوضح ضرورة قيام المدرسة المصرية لهذه الوظيفة والتي أشارت الدراسات السابقة في الجزء الخاص بتحليل الواقع إلى غياب هذه الوظيفة بالمدارس المصرية رغم وجود وظيفة المرشد الأكاديمي بالمرحلة الثانوية العامة إلا أن دوره غير مفعل غالبا ويقتصر على توجيه الطلاب للشعب العلمية والأدبية فقط، وتأتي الوظيفة الثانية في الترتيب" **إعداد الطلاب للمنافسة في سوق العمل محليًا وعالميًا**" كنتيجة منطقية للوظيفة الأولى، حيث يجب على المدارس توجيه الطلاب لعالم العمل وفقا

لقدراتهم وميولهم مع إعدادهم للمنافسة في سوق العمل محليا وعالميا، يليها وظيفة مهمة ومكملة للوظيفتين السابقتين وهي" **تنمية مهارات الطلاب كمنتجين للمعرفة**"، فمجتمع المعرفة يتسم بالاقتصاد القائم على المعرفة ومن ثم يجب تنمية مهارات الطلاب في هذا المجال ولاسيما مهارات التعامل مع الأوعية الالكترونية للاقتصاد-(التسوق الالكتروني، البيع الالكتروني، الإدارة الالكترونية....)-، ثم تأتي الوظيفة الرابعة لتكمل إعداد الطلاب لمجتمع المعرفة ببعده الاقتصادي الذي يتسم" **بالتنوع والتغير الدائم في سوق العمل وعالم المهن والوظائف**"، فالمدرسة لا تعد طلابها للوظائف الحالية بل عليها تمكينهم من الإعداد لوظائف مستقبلية قد لا تكون موجودة الآن، وعليها تأهيلهم للتنقل من وظيفة لأخرى طبقا لما يمليه سوق العمل من عرض وطلب.

١- **نتائج البعد السياسي/ الإداري ومناقشتها**"

يتضمن هذا البعد ثلاث عبارات، كما يوضحه جدول :

جدول(٨) يوضح نتائج البعد السياسي/الإداري

م	الوظائف المرتبطة بالبعد السياسي	الأهمية النسبية	الترتيب	مدى الارتباط
١	التنشئة السياسية للطلاب	%٩٢.٩٤	١	%٩٤.١١
٢	حفظ الأمن القومي	%٨٧.٠٥	٣	%٩٤.١١
٣	إكساب الطلاب مهارات ممارسة الديمقراطية الرقمية	%٩٠.٥٨	٢	%١٠٠

يلاحظ من الجدول السابق: ارتفاع نسبة ارتباط العبارات بهذا البعد فقد تراوحت بين(٩٤.١١%-١٠٠%)، مما يشير لشدة ارتباط هذه الوظائف بتحقيق البعد السياسي/الإداري لمجتمع المعرفة.

كما يلاحظ ارتفاع الأهمية النسبية للعبارات الثلاثة(٨٧.٠٥%-٩٢.٩٤%) مما يبرز ضرورة قيام المدرسة بهذه الوظائف، ويلاحظ تقارب الأهمية النسبية للعبارة الأولى والثالثة حيث حصلتا على الترتيب الأول والثاني، مما يوضح ارتباط كل منهما، فعلى المدارس **تنشئة طلابها سياسيا** بإكسابهم مهارات ممارسة الديمقراطية وتوضيح المفاهيم الخاصة بها، كما عليها أيضا إكسابهم كيفية **تحقيق ذلك الكترونيا** في ضوء ما يتسم به

مجتمع المعرفة من الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية في جميع أبعاده(حيث أصبح هناك ديمقراطية رقمية ومواطنة رقمية.....)، في حين جاءت العبارة الثانية بأهمية نسبية منخفضة نسبيا مقارنة بالعبارتين السابقتين وربما يمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة رأوا أن هذه الوظيفة تحققها السياسة التعليمية بوجه عام وليست المدرسة بشكل مباشر، فالتعليم **قضية أمن قومي** تعمل الدول والحكومات على توفيره وإتاحته للجميع حفاظا على تحقيق أمنها القومي، والمدرسة وظيفتها منفذة لهذه السياسة ومن ثم جاءت الأهمية النسبية في الترتيب الأخير.

ثانيا: الآليات التنفيذية المقترحة

تم إعادة ترتيب الوظائف التربوية للمدرسة المصرية لتحقيق مجتمع المعرفة بأبعاده المختلفة، وذلك وفقا لما أسفر عنه نتائج استطلاع رأي الخبراء من أوزان نسبية، كما يقدم البحث الحالي بعض الآليات التنفيذية المقترحة لوظائف المدرسة المصرية بما يسهم في تنشئة أجيال قادرة على بناء وإقامة مجتمع المعرفة والتعامل مع أبعاده المختلفة – وذلك في ضوء ما تم تناوله بالإطار النظري للبحث الحالي، وما توصلت له نتائج استطلاع رأي الخبراء– سيتم عرضها لكل بعد من أبعاد مجتمع المعرفة وما يرتبط به من وظائف تربوية، مع اقتراح بعض المتطلبات اللازمة لتنفيذ كل منها.

☒ آليات تنفيذية مقترحة للبعد التعليمي/ التربوي والوظائف المرتبطة به

يتضمن البعد التعليمي/التربوي لمجتمع المعرفة خمس وظائف تربوية، ويقترح البحث الحالي الآليات التنفيذية التالية لتحقيقها:

١ –تنمية مهارات الطلاب للتعامل مع مصادر المعرفة الحديثة بصورها المختلفة

- تنظيم دورات تدريبية للطلاب في اللغة الإنجليزية وعلوم الحاسب الآلي.
- توفير الفرص أمامهم للاشتراك في بنك المعرفة.
- توعية الطلاب وإعلامهم بمصادر المعرفة الجديدة والمتجددة وأساليب الاتصال بها.
- تدريب الطلاب على خرائط المعرفة وفلسفة العلم المعاصر.

- إكساب الطلاب مناهج البحث العلمي وأساليب التفكير المنطقي.
- تجهيز المؤسسات بالوسائط والتقنيات التعليمية الحديثة.

٢-إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي

- حفز الطلاب على استخدام مصادر المعرفة المختلفة وتبادل الخبرات والمعارف والمعلومات فيما بينهم.
- تفعيل استراتيجيات الصف المقلوب في المواد الدراسية المختلفة.
- التواصل التكنولوجي بين الطلاب ومعلميهم لتنمية مهارات التعلم الذاتي من خلال توجيهات المعلم لطلابه للمواقع المفيدة والفيديوهات التعليمية والمدونات والمنتديات الالكترونية.
- توفير فرص متكافئة للطلاب لاكتساب المعرفة وفقا لاحتياجاتهم وميولهم وتدريبهم عليها
- إضافة أنشطة إثرائية في المناهج الدراسية تدعم التعلم الذاتي.

تكليف الطلاب بالأبحاث والمسابقات والمهمات واحتسابها ضمن درجات للتفوق العلمي أسوة بالتفوق الرياضي.

٣-إكساب الطلاب مهارات التعلم المستمر مدى الحياة

- إتاحة الفرص أمام الطلاب للاشتراك في بنوك المعرفة.
- تضمين الاختبارات لأسئلة تقيس مهارات التفكير العليا.
- المتابعة المدرسية المستمرة للطلاب طوال العام لإمدادهم بما يفيدهم في التعلم المستمر مثل الدورات التدريبية وورش العمل والرحلات والزيارات الميدانية.
- إثارة اهتمام الطلاب بالجديد في العلم وأهمية التعلم والبحث المستمر .
- تكليفات للطلاب تستخدم آليات البحث الإلكتروني.
- عقد ندوات وتدريبات و المشاركات تستثير دافعيتهم للتعلم المستمر.

٤-تنمية مهارات الإبداع والابتكار

- إجراء مسابقات عن الابتكارات العلمية والإبداع الفني كالمسابقات الأدبية والشعرية، والمخترع الصغير.
- تدريب المعلمين على كيفية اكتشاف الطلاب المبدعين والمبتكرين وتنمية مهارات هؤلاء الطلاب.
- إعداد بيئات صفية ولا صفية تشجع على الإبداع والابتكار.
- تشجيع الطلاب على تقديم أفكار جديدة وإنشاء " بنك للأفكار" لتبنى الأفكار الإبداعية لديهم.
- الاهتمام بإعداد الطلاب لبحوث علمية مصغرة، وتدريبهم على أسلوب حل المشكلات: بعرض المشكلات المدرسية أو أي مشكلة مجتمعية أمامهم وإتاحة الفرصة لمناقشتها وتقديم المقترحات الممكنة لحلها.
- إشراك الطلاب والمعلمين في بحوث فعل عن مشكلات المدرسة والمجتمع المحيط.
- إضافة أنشطة خاصة بالمناهج الدراسية تنمي الإبداع والابتكار.

٥-تنمية مهارات الطلاب للتعامل مع الاقتصاد القائم على المعرفة

- تفعيل حصص الأنشطة والمجالات العملية.
- حث الطلاب والمعلمين للمشاركة في أنشطة الوحدة المنتجة، وتسويق منتجاتها الكترونيا.
- تدريب الطلاب على إدارة المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال.
- تصميم مواقع الكترونية تعن عن معارض المدرسة ومنتجاتها ومنتجات الطلاب وتدريبهم على المهارات اللازمة لذلك.
- نشر الوعي بمفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة بعقد الندوات.

تضمين المناهج لموضوعات تركز على الاقتصاد القائم على المعرفة وأنواعه.

❖ **ويقترح المتطلبات التالية لتحقق البعد التعليمي/التربوي وما يرتبط به من وظائف:**

- تغيير طريقة استخدام تكنولوجيا التعليم بالمدارس بحيث يتم تزويدها بأجهزة حديثة متصلة بالشبكات تمد الطلاب والمعلمين بمعلومات سريعة وحصرية.
- توفير مخصصات مالية لتجهيز البنية التحتية التكنولوجية بالمدارس(تاب/لاب/موبايل..).
- تغيير ثقافة بعض المعلمين وأولياء الأمور من ذوي الاتجاه المحافظ ممن ينظرون للتكنولوجيا بعين الريبة والخوف من توظيفها بالمدارس.
- تنمية مهارات المعلمين على أدوارهم الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا (ميسر/ مرشد/ موجه/ منظم/ مصمم/ مقيم ....).
- إعداد مناهج دراسية بشكل جماعي من المعلمين بما يتفق مع ميول وقدرات طلابهم
- التوسع في استخدام التعلم الالكتروني المدمج، والألعاب التعليمية والفصول التخيلية والواقع الافتراضي.
- تطبيق فكرة التعليم المقلوب أو الفصول المنعكسة التي تدمج بين الطرق التقليدية والطرق الالكترونية في التدريس.
- إعادة تقييم طبيعة العلاقة بين المعلم وطلابه من جهة وطبيعة العلاقة بين المدرسة والتعليم من جهة أخرى في ضوء الأدوار المحددة لكل منهم في مجتمع المعرفة.

☒ آليات تنفيذية مقترحة للبعد الثقافي/ الاجتماعي والوظائف المرتبطة به

يتضمن البعد الثقافي/ الاجتماعي لمجتمع المعرفة عشر وظائف تربوية، ويقترح البحث الحالي الآليات التنفيذية التالية لتحقيقها.

١- تنمية قيمة الانفتاح الناقد على الحركات الثقافية والفكرية المحلية والعالمية لدى الطلاب

- تضمين مناهج التاريخ واللغة العربية لأهم الحركات الثقافية والفكرية وإبراز النماذج الناجحة.
- إجراء مسابقات صحافية بين الطلاب عن أهم الحركات الثقافية والفكرية المحلية والعربية.
- فتح آفاق المعرفة والاطلاع لدى الطلاب على الثقافات المحلية والعالمية وتنمية قدرتهم على الفرز والانتقاء منها.
- تكليفات للطلاب بالبحث عن أشهر المؤلفين العالميين.
- زيارات مسابقات وأنشطة ولقاءات مع الأدباء والمفكرين.

٢- توفير فرص تعليمية متكافئة لكل الطلاب بما يحقق التقارب بين الطبقات

- إتاحة المنح الدراسية للطلاب المتفوقين من غير القادرين.
- إتاحة فرص تعاون الطلاب معا في أعمال تشاركية تذيب الطبقات مثل العمل التطوعي والكشفي.
- عقد لقاءات وندوات لتوعية الطلاب بالفرص المتاحة أمامهم وتدريبهم على كيفية الوصول إليها.
- مد سن الإلزام وتوحيد نوعية التعليم.

٣- تنمية قيم اجتماعية جديدة

- تضمين المناهج والأنشطة للقيم الاجتماعية الجديدة مع إحياء القيم الاجتماعية الأصيلة.
- عمل ندوات تثقيفية حول القيم الجديدة .
- تنظيم ورش عمل ولقاءات ومعسكرات عن أبعاد المواطنة.
- تنمية ثقافة العمل التطوعي لدى الطلاب لخدمة المجتمع.

٤- تنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب

- تضمين المناهج موضوعات مرتبطة بذلك.
- سرد قصص القدوات في المناهج والأنشطة المصاحبة.

- تعزيز تكافؤ الفرص التعليمية بتقليل الفجوة بين مؤسسات التعليم الحكومي والخاص.
- تحفيز الطلاب للمشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية الموثوق بها.
- ارتباط المدرسة بأنشطة المجتمع المدني من حولها.
- دراسة حالات الطلاب وأوجه المساعدة المطلوبة.
- تنظيم زيارات طلابية لبعض المناطق الفقيرة المجاورة للمدرسة.
- تحفيز التلاميذ من خلال مسابقات لكيفية دعم أقرانهم من المجتمع المحيط.
- التبادل بين المؤسسات الحكومية والخاصة.
- تشجيع الطلاب على المشاركة مع جماعات الأنشطة المختلفة.

٥- توعية الطلاب بمخاطر الفتن الطائفية

- تقديم برامج للإرشاد الديني بالمدارس.
- عقد ندوات للمفكرين والكتاب المعتدلين للحديث مع الطلاب حول قبول الآخر وعلاقات التسامح الفكري.
- استقبال رجال الدين المتحضرين من الطرفين للحديث مع الطلاب عن صحيح الدين.
- تنظيم ندوات، مناظرات، وإنتاج محتوى مكتوب (كتيبات، ملصقات، مجلات).
- إتاحة فرص حضور الندوات واللقاءات والمؤتمرات خارج المدرسة.

٦- التوعية الناقدة تجاه الغزو الفكري

- إعادة الدور الخلقي للمدرسة بما يحافظ على قيم المجتمع.
- تنمية الوازع الديني للطلاب بما يحفظ الهوية الثقافية.
- الحفاظ على اللغة العربية كوعاء للفكر وحفاظا على الهوية الثقافية.
- تضمين المناهج والأنشطة لهذه القضايا.
- تنمية الوعي بالأمن الفكري وتعزيز الهوية الثقافية.
- سرد القصص التاريخية لرصد ملامح التاريخ العربي والإسلامي، بيان المخاطر المترتبة على الغزو الفكري.

- إجراء ندوات ومسابقات تهدف إلى تنمية قدرة الطلاب على تحليل الأفكار والاتجاهات الغريبة الوافدة على المجتمع.
- تنظيم ندوات وكتيبات تتناول التطور التاريخي للحركات الاستعمارية وتطورها من الشكل العسكري إلى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- بيان ايجابيات وسلبيات العولمة وكيفية التعامل معها وتجنب الأضرار الناجمة عنها.
- ممارسة الأنشطة والفعاليات والبعثات والمسابقات التي تؤكد على القيم المصرية الأصيلة.

٧- تنمية قيم المواطنة العالمية لدى الطلاب

- تضمين المناهج والأنشطة المصاحبة لقيم المواطنة وأبعادها محليا وعالميا.
- تنظيم بعثات والمشاركة في المؤتمرات التي تتناول أبعاد ودرجات المواطنة من المحلية إلى العالمية.

٨- حفظ التراث الثقافي وتنقيته وترشيده

- تضمين المناهج والأنشطة للقصص التاريخية.
- إنشاء مجلات مدرسية إلكترونية تهدف إلى التوعية بالتراث الثقافي.
- إجراء مسابقات في التراث الثقافي بين طلاب المدارس.
- توظيف مكتبة المدرسة بشكل فعال.
- استثمار معامل الحاسب الآلي في عروض أفلام وثائقية.
- تنظيم رحلات وزيارات ميدانية للاماكن القديمة والأثرية المحيطة بالمدرسة.
- عقد ندوات ثقافية بها بعض الأنشطة المحببة للتلاميذ لدعم معرفتهم بالتراث.
- تخصيص أنشطة داخل بيوت الثقافة بكل محافظة بالتنسيق مع الإدارات التعليمية لتنمية جوانب التراث المختلفة الخاصة بكل محافظة.
- التبادل بين وزارتي الثقافة والشباب والرياضة والتعليم.

٩- تنمية قدرة الطلاب على التكيف الاجتماعي الناقد

- انفتاح المدرسة على مجتمعها الخارجي، ومشاركتها فى حل مشكلاته.
- تفعيل الأنشطة المدرسية وتنظيم الرحلات والزيارات الميدانية المتنوعة .
- عقد مؤتمرات طلابية تتيح لهم فرصة تعرف المجتمع ودورهم لتحقيق أهدافه وكيفية تحقيق ذلك.
- تنظيم لقاءات تتيح التبادل الثقافي والفكري مع مؤسسات المجتمع.

١٠- تنمية قدرة الطلاب بما يحقق الحراك الاجتماعي

- التدريب على مهارات سوق العمل التي لا تقدمها المناهج(مهارات الحاسب الآلي، اللغات....).
- عقد ندوات ولقاءات مع بعض الرموز المجتمعية حول آراؤهم الخاصة بنمو المجتمع وأهمية التعليم.
- إعادة النظر في نظام التعيين (بالربط بين المؤهل ونوع الوظيفة والراتب).

❖ **ويقترح المتطلبات التالية لتحقق البعد الثقافي/ الاجتماعي وما يرتبط به من وظائف:**

- يجب رؤية القديم بزاوية جديدة، بحيث يستهدي الجديد بكل ما بقي صالحا من القديم، فيمكن لتكنولوجيا المعلومات المساهمة بفاعلية في تجديد الذات واستخلاص المعرفة منها.
- توظيف التكنولوجيا في الانفتاح الثقافي بمجتمع المعرفة لانها أداة فاعلة في رصد ظواهر التغير وتوضيح ديناميات في ذات الوقت الذي توفر فيه قنوات فعالة لإقامة الحوار مع الهويات الأخرى.
- تطوير وتجديد ما تقدمه المدرسة بما يتواكب مع التغيير في أنماط الحياة، فالقيم الجديدة تمرر من خلال التربية وفق طبيعة العصر وحاجاته المتجددة.

- مواجهة الانفتاح والتواصل الحضاري بين المجتمعات – الذي افرزته تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بحيث تؤهل طلابها بمهارات هذا التواصل المرتبطة بآداب الحوار، وحرية الرأي واحترام الأخر، فضلا عن مهارات استخدام وسائل التواصل الحديثة، وتقديم اللغة الانجليزية بشكل شيق يسمح بالتواصل الفعال باعتبارها لغة رئيسة للتخاطب والحوار.
- تعزيز قيم الانتماء لدى طلابها بما يساعدهم في التصدي للغزو الثقافي الوافد إليهم نتيجة هذا التواصل الحضاري، مع إكسابهم مهارات التعلم الذاتي والقدرات التي تمكنهم من البحث والحصول على المعرفة من منابعها ومن مصادر متعددة.
- تحقيق التفاهم بين الأفراد والجماعات والشعوب: بالتقارب ين وجهات النظر من خلال تعليم الأفراد أساليب التفاهم وثقافة الحوار وإقامة العلاقات على أسس من التفاهم الإنساني والتضامن الأخلاقي والعقلي.

☒ آليات تنفيذية مقترحة للبعد التكنولوجي/ المعلوماتي والوظائف المرتبطة به

يتضمن البعد التكنولوجي/ المعلوماتي لمجتمع المعرفة ثلاث وظائف تربوية، ويقترح البحث الحالي الآليات التنفيذية التالية لتحقيقها .

١- إتاحة الفرص المتساوية لجميع الطلاب لاكتساب المهارات التكنولوجية بما يقلل من الفجوة الرقمية في المجتمع

- تنظيم دورات تدريبية صيفية مجانية للطلاب لحصولهم على ICDL ، واللغات الأجنبية.
- توفير أجهزة كمبيوتر لجميع الطلاب.
- توفير الأدوات والآليات التي يمكن عن طريقها اكتساب المهارات التكنولوجية دون تمييز بين فئات الطلاب الاجتماعية.
- إضافة مناهج دراسية تحقق الغرض.
- تجهيز المؤسسات بالوسائط والتقنيات الحديثة.

٢- تنمية قيمة المعرفة والفضول المعرفي المستمر لدى الطالب

- توفير مصادر حديثة ومتنوعة للمعرفة بالمدرسة (مكتبة رقمية مزودة بأحدث المراجع والكتب وتدريب الطلاب على استخدامها وتخصيص أوقات للاطلاع بها.....)
- توفير بنية تحتية مناسبة وتطوير أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات بالمدارس.
- تطوير مستودعات أو بنوك المعرفة وتحسين جودة خدمة الدخول على لكافة الطلاب والمعلمين لتنمية معارفهم .
- استخدام كافة أساليب التواصل لجذب انتباه الطلاب وفتح آفاق التعرف على كل جديد .
- الاستثمار الجيد لمقرر الحاسب وتكنولوجيا المعلومات.
- ترشيد استخدام الطلاب لوسائل التواصل الاجتماعي.
- تدريب الطلاب على نقد وإنتاج رسائل إعلامية تربوية.
- تضمين المناهج لموضوعات تساعد على تنمية الفضول نحو المعرفة.
- تنظيم المسابقات والتدريبات وورش العمل والعروض والزيارات.

٣- زيادة الوعي المعلوماتي:

- بناء قواعد معرفية داخل المدرسة وتدريب الطلاب عليها.
- عقد برامج إرشادية وندوات تعريفية ومسرحيات توعوية ومحاضرات، وتكليفات طلابية عن: الاستخدام الآمن للانترنت، الوقاية من إدمان الإنترنت، بمخاطر الجرائم الالكترونية، إنتاج المعرفة وسبل نشرها، وإدارة المعرفة، ومراعاة القيم الأخلاقية في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة.
- تدريب الطلاب على استخدام بنك المعرفة المصري.
- تنظيم لقاءات التبادل بين الوزارات المختلفة.

❖ **ويقترح المتطلبات التالية لتحقق البعد التكنولوجي/ المعلوماتي وما يرتبط به من وظائف:**

- تحقيق الإتاحة الرقمية ومحو الأمية التكنولوجية بتفعيل حصص الحاسب الآلي، وتوظيف التكنولوجيا ودمجها في التدريس، مع التوسع في صيغ وأنماط التعليم الالكتروني.
- توعية النشء بالجرائم الالكترونية وكيفية حدوثها وسبل مواجهتها وآثارها على الفرد والمجتمع.
- تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تبثها هذه الجرائم عبر مواقعها داخل المدارس عبر المناهج والأنشطة اللاصفية والندوات وغيرها.
- التعبئة الاجتماعية والتنوير لمواجهة هذه الجرائم.
- تنمية مهارات مواجهة الفكر بالفكر والحكم بموضوعية على ما يعرض على الشبكات

☒ آليات تنفيذية مقترحة للبعد الاقتصادي/ التنافسي والوظائف المرتبطة به

يتضمن البعد الاقتصادي/ التنافسي لمجتمع المعرفة أربع وظائف تربوية، ويقترح البحث الحالي الآليات التنفيذية التالية لتحقيقها .

١- توجيه الطلاب نحو عالم المهن لاختيار الوظيفة المناسبة وفق ميولهم وقدراتهم

- عقد اللقاءات والندوات التي تتيح المناقشات معهم للكشف عن ميولهم.
- تقديم برامج الإرشاد المهني للطلاب فى المرحلتين الإعدادية والثانوية، وتفعيل دور المرشد الأكاديمي وتجديد أدواره ومهامه .
- تضمين المناهج لصور المهن المستحدثة في العالم ومتطلبات ممارستها.
- تنظيم زيارات لمصانع ومؤسسات العمل في المجتمع المحيط.
- إنتاج مقاييس واختبارات خاصة لقياس قدرات ومهارات الطلاب.

٢- إعداد الطلاب للمنافسة في سوق العمل محليًا وعالميًا

- الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في تطوير المناهج بما يتواكب مع متغيرات سوق العمل واحتياجاته محليا وعالميا.
- إلحاق طلاب المدارس الفنية للتدريب بمصانع فى مجال تخصصهم.
- استضافة أصحاب الأعمال المتنوعة والاستفادة من خبراتهم محليا وعالميا.
- تنظيم مسابقات وأنشطة خدمية لتعرف احتياجات سوق العمل.

٣- تنمية مهارات الطلاب كمنتجين للمعرفة

- تضمين المناهج والأنشطة الصفية واللاصفية لموضوعات تحقق ذلك.
- التدريب المستمر على استخدام التكنولوجيا فى التواصل عالميا ومحليا مع المؤسسات الاقتصادية.
- تكليفهم بمهمات ومشروعات تستهدف تدريبهم على مهارات التسويق الذاتي لأنفسهم ومنتجاتهم.
- تنظيم برامج تدريبية وندوات تنمي مهارات عالم المستقبل .
- توفير فرص تدريبات عملية وشراكات مع مهتمين وتبني المواهب منهم.
- تنمية مهارات ريادة الأعمال.
- إكساب الطلاب مهارات إدارة المشروعات الصغيرة.
- تنمية قيم وأخلاقيات العمل لدى الطلاب.

٤- إعداد الطلاب للتغير السريع في المهن والوظائف

- إكساب الطلاب مهارات يحتاجها سوق العمل كاللغات واستخدام التكنولوجيا.
- عقد ندوات وإعداد كتيبات لتوعية الطلاب بالجديد في سوق العمل محليا وعالميا وتدريبهم عليه.
- عرض نماذج ناجحة من أصحاب الأعمال الوطنيين وإتاحة فرص للتدريبات العملية وإبرام الشراكات مع المهتمين.

- تأهيل الطلاب بالتغير المستمر في عالم المهن ومن ثم تدريبهم على أكثر من مهنة.
تحقيق المرونة بالمناهج الدراسية بما يتيح تأهيل الطلاب لهذا التغير.

❖ **ويقترح المتطلبات التالية لتحقق البعد الاقتصادي/التنافسي وما يرتبط به من وظائف:**

- اهتمام التعليم بعالم الأعمال والمهن المستقبلية.
- التركيز على مهارات التفكير العليا المطلوبة في مجتمع المعرفة.
- تأهيل الفرد لمواجهة الحياة وما بها من تعقيدات تزداد يوما تلو الأخر، وتهيئته لما يعيشه من عالم الواقع وعوالم الفضاء المعلوماتي الافتراضية، وتهيئته نفسيا ووقتيا لبيئة عمل مختلفة عما يحيط به، ومن ثم إكسابه مهارات تعينه على خلق فرص عمل لنفسه لاستغلال قدراته من خلال تميزه.

☒ آليات تنفيذية مقترحة للبعد السياسي/ الإداري والوظائف المرتبطة به

يتضمن البعد السياسي/ الاداري لمجتمع المعرفة ثلاث وظائف، ويقترح البحث الحالي الآليات التنفيذية التالية لتحقيقها .

١ – التنشئة السياسية للطلاب:

- إنشاء برلمان للطلاب بالمدارس.
- تدريب الطلاب على المناظرة والحوار .
- تفعيل الاتحادات الطلابية وحث الطلاب على المشاركة في أنشطتها المتنوعة.
- تفعيل دور مجالس الأمناء فى المدرسة وغيرها من الأنشطة السياسية.
- تنظيم برلمانات مصغرة بالمدارس لتدريب الطلاب على الممارسات الديمقراطية.
- تشجيع الطلاب على الاشتراك في بعض جمعيات خدمة المجتمع.
- تفعيل الدور النقابي للمعلمين والإدارة، وتشجيع الروابط المهنية للمعلمين والطلاب.
- تضمن المناهج الدراسية شرح مبسط لمفاهيم ومهارات التنشئة السياسية السليمة.

- إعداد أدلة وكتيبات توضح المفاهيم السياسية وأمثلة لممارسات مصغرة للانتخابات والمشاركات السياسية الايجابية.
- عقد ندوات ولقاءات مع رموز سياسية ومجتمعية.

٢- إكساب الطلاب مهارات ممارسة الديمقراطية الرقمية

- توفير الأدوات التكنولوجية وتدريب الطلاب عليها في انتخابات الاتحادات الطلابية وأنشطتها المتنوعة.
- إنشاء موقع إلكتروني للدعاية الانتخابية في انتخابات التنظيمات الطلابية، ويمكن للطلاب التصويت عليه أيضاً.
- إنشاء صفحات الكترونية للطلاب لإبداء آرائهم حول كافة القضايا التي تدور من حولهم في حرية.
- عقد ندوات وإعداد أدلة مبسطة للتوعية بمفاهيم وممارسات الديمقراطية الرقمية وتدريبهم عليها .
- إنشاء ألعاب وبرامج تعليمية لمختلف الفئات العمرية يستخدم فيها التصويت بشكل دوري.
- تجهيز المؤسسات وعمل محاكاة للواقع أثناء الاحتفالات الوطنية.

٣- التوعية بالأمن القومي وسبل الحفاظ عليه

- تضمين المناهج والأنشطة الصفية واللاصفية لمكونات وأبعاد الأمن القومي.
- تفعيل دور مدرسي التاريخ فى نشر الوعي القومي بين الطلاب بمعرفة صحيح تاريخهم وعروبتهم وقوميتهم.
- عقد الندوات التوعوية حول أهمية الأمن القومي ودور الطلاب في الحفاظ عليه.
- تنظيم زيارات ومسابقات وندوات وتعظيم دور المؤسسات الوطنية والمؤتمرات والأنشطة المتبادلة بين الوزارات المختلفة.

❖ **ويقترح المتطلبات التالية لتحقق البعد السياسي/الإداري وما يرتبط به من وظائف:**

- تحقيق المساواة الاجتماعية: بتلافي ظهور أنواع جديدة من الطبقية المعرفية بالمجتمع ومحاولة تحقيق التماسك الاجتماعي بين أفراده.
- تعزيز قيم الولاء والانتماء والمواطنة، باعتبارها قيم حاكمة للأمن القومي.
- الحث على ممارسة الديمقراطية الرقمية والاستفادة من التقنية المعلوماتية في كافة القطاعات الإدارية.
- الاهتمام بمقررات التربية القومية والتربية الدينية في إرساء مفاهيم الحقوق والواجبات.
- استثمار الأنشطة الطلابية في ترسيخ قيم نبذ العنف والعنصرية، ومناقشة القيم المرتبطة بالسياسة.
- تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة بوضع استراتيجية تنموية لرأس المال البشري باستخدام الوسائل والأساليب العلمية والفنية والتربوية الحديثة القادرة على خلق وتطوير المعرفة العلمية ونشر الخبرات والمعارف والقيم الحضارية بين الأفراد.

ثالثا: ضمانات وشروط لإقامة مجتمع المعرفة في المجتمع المصري

يتبين من العرض السابق إمكانية بناء وإقامة المجتمع المعرفة بأبعاده المختلفة خلال المدرسة المصرية، بتوفير بعض الإجراءات والآليات التنفيذية كما اقترحها البحث الحالي، بيد أن ذلك يتطلب ضرورة توافر **بعض الضمانات والشروط** من أهمها:

- توافر إرادة سياسية ومجتمعية حقيقية لبناء مجتمع المعرفة ووضع خطط تنفيذية لتحقيقه، مع التسويق المجتمعي له .
- النظر للمدرسة المصرية باعتبارها مجتمع معرفة مصغر بواسطة تحويلها الى مجتمعات تعلم تتبادل المعرفة وتنتجها.
- تبني فلسفة تربوية واضحة تستهدف إقامة مجتمع المعرفة، وتقدم التوعية المناسبة حول أهميته.

- ضرورة امتلاك المعلمين لمهارات التعامل مع المعرفة فضلا عن تغيير معتقداتهم حول أدوارهم التقليدية وإعادة التفكير فيها لمواكبة مجتمع المعرفة .
- البحث عن مصادر متعددة للتمويل بما يوفر الموارد المالية اللازمة لتطوير المدرسة المصرية ويحقق جودة الخدمة التربوية المقدمة بها.
- تبني اللامركزية والمشاركة المجتمعية في إدارة المدرسة مع إتاحة المعرفة بشكل أفقي شبكي عند اتخاذ القرارات.
- الإتاحة الرقمية مع التوسع في إتاحة الفرص التعليمية المتكافئة.
- توفير بنية تحتية معلوماتية بالمدارس بما يحقق التعلم الذاتي والتعلم المستمر، ويعزز استخدام التكنولوجيا في التعليم، وبما يسهم في استخدام الأنماط الحديثة من التعلم كالتعلم الالكتروني.
- تحقيق الجودة الكيفية بالمدارس من خلال تحسين أوضاع المعلمين:، تطوير المناهج التعليمية، الحث على حب الاستطلاع والتعلم الذاتي وتنمية التفكير الناقد، والاعتماد على التعلم الحواري.
- تنمية المسئولية الاجتماعية لكافة المعنيين بالتعليم باعتباره قضية أمن قومي

المصادر والمراجع طبقا لورودها بالبحث

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير المعرفة العربي:" الشباب وتوطين المعرفة"**، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٤، ص ٤

[2]) Ya –hui Su: The learning society: Two justifications, **Australian Journal of Adult Learning**; Apr 2010; 50, 1. p. 10

3) Loredana Vacarescu Hobeanu: New Tendencies In Higher Education In The Knowledge Society, **Journal of Research in Educational Sciences Universitatea Spiru**, Volume II Issue 2(4) Winter 2011 , Romania

[٤] Gert Biesta: Cultivating humanity or educating the human? Two) options for education in the knowledge age , **Asia Pacific Educ. Rev.** (2014) 15:13–19

[5]) Chechen Liao, Pui-Lai To, Fang-Chih Hsu: Exploring knowledge sharing in

virtual communities, **Online Information Review**, Vol. 37 No. 6, 2013, pp. 891-909

q Emerald Group Publishing Limited

[٦] عبد اللطيف حسين حيدر: الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، **مجلة كلية التربية**، ع ٢١، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤ .

[٧] Sergey B. Kulikov: Russian way to the knowledge-based society,) **Foresight**, Vol. 18 Issue: 4, 2016, pp.379-390

[8]) Loredana Vacarescu Hobeanu: New Tendencies In Higher Education In The Knowledge Society, **op.cit**

[٩]) مصطفى حسن باهي، منى أحمد الأزهري: **معجم المصطلحات التربوية: التربية العامة والتربية الخاصة**، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٤٨١

[١٠]) John W. Moravec: Knowmad society: the "new" work and education, **On the Horizon**, Vol. 21 Issue: 2, 2013, pp.79-83,

[١١]) Andy Hargreaves : T**he coming of the post – Standardization** : **The Three weddings and Funeral . In Ciaransugrue(ed.), The future of Education** , International prospective, London, Rutledge, 2008 .

[١٢]) محمد عطية خميس: الكفايات التكنولوجية اللازمة للمتعلمين في مجتمع المعرفة، **مجلة تكنولوجيا التعليم**، ع ٣، مجلد ٢٣، يوليو ٢٠١٣، الجمعية المصرة لتكنولوجيا التعليم، القاهرة.

[١٣]) عبد السلام عبد الغفار: الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الثقافي التربوي الاول"**التربية في مجتمع المعرفة**" المجلس الاعلى للثقافة بالتعاون مع مكتبة الاسكندرية،(١١-١٢/ ١٠/٢٠٠٤، ص ٧

[١٤]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية""الشباب وآفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير**"، المكتب الإقليمي للدول العربية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦، ص٢٤

[١٥]) وزارة التربية والتعليم: **الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠) المرحلة التأسيسية(٢٠١٤-٢٠١٧)**، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٧٥

١٦) حامد عمار: **تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، آفاق تربوية متجددة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٢٤٣

[١٧]) طارق حسن عبد الحليم: دراسة مقارنة لمدارس المستقبل في بعض الدول الأجنبية ومدى الإفادة منها في مصر، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، كلية التربية بحلوان، مجلد ١٦، أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٥

١٨) نهلة سيد أبو عليوة استراتيجية مقترحة لتحويل المدرسة المصرية إلى بيئة تمكينية لجدارات مجتمع المعرفة في ضوء بعض الخبرات الأجنبية، **مجلة التربية المقارنة والدولية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ع ٢، ابريل ٢٠١٥، ص ٣٧-١٧٣

١٩) كمال نجيب: التعليم وإعداد النشء لمجتمع المعرفة في الوطن العربي، **مجلة التربية المعاصرة**، ع ١٠٠، أغسطس ٢٠١٥، القاهرة، ص ص٤٣-١٠٤

[٢٠]) فاروق جعفر: مجتمع المعرفة وتربية العقل العربي، **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، مجلد ٢٧، عدد أكتوبر ٢٠١١، ص ١٤٩

[٢١]) محمد نبيل نوفل: **باولو فيريري فلسفته آراؤه في تعليم الكبار طريقته في محو الأمية**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٨

[٢٢]) عزة أحمد الحسيني: اقتصاد المعرفة والتعلم مدى الحياة دراسة إقليمية لخبرة الاتحاد الأوروبي وإمكانية الإفادة منها في مصر، **دراسات تربوية واجتماعية**، كلية التربية، جامعة حلوان، ابريل ٢٠١٣

[٢٣]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير المعرفة العربي "نحو تواصل عربي منتج"**، مؤسسة محمد آل راشد مكتوم، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩

[٢٤]) فاروق جعفر: مجتمع المعرفة وتربية العقل العربي، **مرجع سابق**، ص ١٤٩

[٢٥]) من **أمثلة هذه التقارير**

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية""خلق الفرص للأجيال القادمة**"،المكتب الإقليمي للدول العربية، المطبعة الوطنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٢.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية" نحو إقامة مجتمع المعرفة**"، المكتب الإقليمي للدول العربية، المطبعة الوطنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٣
- UNESCO World Report: **Towards Knowledge Societies**, UNESCO, Washington DC, 2005, **p28**
- Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation (MBRF) and The United Nations Development Programme / Regional Bureau for Arab States (UNDP/RBAS): **Arab Knowledge Report**

2010/2011, **Preparing Future Generations for the Knowledge Society**, Al Ghurair Printing & Publishing House L.L.C, Dubai, UAE

[٢٦]) فاروق شوقي البوهي: **أساليب ومناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار الوفاء لدنيا النشر والطباعة، الاسكندرية، ٢٠١١، ص ٣٦

[٢٧]) **المرجع سابق**، ص٤٠

[٢٨]) **المرجع سابق**، ص٣٩

[٢٩]) فاروق عبده فلية، أحمد عبد الفتاح الزكي: **معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٠٨

[٣٠]) T. Housel, A H. Bell: **Measuring and Managing Knowledge**, New York, MC Graw Hill Irwin, 2001

[٣١]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية" نحو إقامة مجتمع المعرفة"، **مرجع سابق**، ص٢-٣

[٣٢]) عبد الفتاح حجاج: التربية والمعرفة في عصر المعلومات، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثقافي التربوي الأول"**التربية في مجتمع المعرفة**" المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية،(١١-١٢/ ١٠/٢٠٠٤)، ص ٣٣٣

[٣٣]) محمد أمين المفتي: دور المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثقافي التربوي الأول"**التربية في مجتمع المعرفة**"، المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية،(١١-١٢/ ١٠/٢٠٠٤)، ص ٣١٧

[٣٤] UNESCO World Report: Towards Knowledge Societies, **op.cit**

[٣٥]) يتفق في ذلك كل من

- محمد خميس حرب: تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، **مجلة التربية جامعة الزقازيق**، ع (٧٩) ، ١٣٩ – ٢٢٨ ، ٢٠١٣

- منال عبد المعطي صالح: تصور مقترح لتطوير منظومة التنمية المهنية المستدامة لمديري المدارس في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، **مجلة جرش للبحوث والدراسات**، مج ١٦، ع ١، الأردن، ٢٠١٥، ص ٥٧٥-٥٩٤
- Gianfranco Minati: Guest Editorial Knowledge to manage the knowledge society, **The Learning Organization** , Vol. 19 No. 4, 2012, pp. 298-299.

[٣٦]) Gert Biesta: Cultivating humanity or educating the human? Two options for education in the knowledge age, op.cit.

[٣٧]) عفاف محمد زهو ونادية حسين علي: تفعيل دور التعليم الجامعي في تأسيس مجتمع المعرفة، مؤتمر **توظيف المعلوماتية في ثقافة الأجيال**، المركز العربي للتعليم والتنمية وجامعة سيناء والشبكة العربية للتعليم المفتوح، القاهرة، ٢٠٠٨

[٣٨]) نبيل علي: اقتصاد المعرفة المعنى والمغزى، **وجهات نظر**، ع ٥٩، ٢٠٠٣، ص ٢٨

[٣٩]) العربي وافي: **مهام الفلسفة والابستمولوجيا والتربية في مجتمع المعرفة**، اتحاد كتاب المغرب، سلسلة المعرفة للجميع، الرباط، المغرب، ٢٠١٢

[٤٠]) علي عبد الرؤوف نصار: تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية، **المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي** ، مج ٨، ع٢٠،اليمن، ٢٠١٥، ص ٩١-١٢٦

[٤١]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربى: الشباب وتوطين المعرفة "، **مرجع سابق**

[٤٢]) علي عبد الرؤوف نصار: تفعيل مقومات البحث التربوي على ضوء متطلبات مجتمع المعرفة رؤية مستقبلية، **مرجع سابق**، ص ٩١-١٢٦

[٤٣]) مصطفى حسن باهي، منى أحمد الأزهري: معجم المصطلحات التربوية: التربية العامة والتربية الخاصة، **مرجع سابق**، ص ٣٤١

٤٤) محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٣٩٠

٤٥) إحسان محمد الحسن: **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، بيروت– لبنان، ١٩٩٩، ص ٥٩٧

٤٦) أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٧٨، ص٣٢

٤٧) إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، **مرجع سابق**

[٤٨]) سعيد إسماعيل علي:" التجديد والجمود في إنتاج المعرفة التربوية"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثقافي التربوي الأول"**التربية في مجتمع المعرفة**"، المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية،(١١-١٢/ ١٠/٢٠٠٤)، ص ٤٣

[٤٩]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية " نحو إقامة مجتمع المعرفة"، **مرجع سابق**، ص ٣٩

[٥٠]) طلعت منصور: مجتمع المعرفة وثقافة التنمية، ضمن أوراق مؤتمر **التربية في مجتمع المعرفة**، المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية،(١١-١٢/ ١٠/٢٠٠٤)، ص ٣٦١

[٥١]) مجدي عزيز إبراهيم: **معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم**، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٨٦٢-٨٦٣

[٥٢]) تفاوتت الدراسات والأدبيات المرتبطة بمجتمع المعرفة في عرض خصائص هذا المجتمع ومتطلباته، كما لوحظ التكرار والتشابه في كثير منها، ومن ثم قامت الباحثة بتحديد أبعاده وخصائصه ومتطلباته انطلاقا من وجهة نظر البحث الحالي ولكن بعد الرجوع الى بعض المصادر منها(مرتبة أبجديا):

- أحمد فاروق علي: رؤية مستقبلية لتحديث التعليم الثانوي العام في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، **مجلة القراءة والمعرفة**، ع ١٣٥، يناير ٢٠١٣

- الصافي وآخرون: **تعليم الأطفال في عصر اقتصاد المعرفي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣، " نحو إقامة مجتمع المعرفة"، **مرجع سابق**، ص ٤٠.
- بيل جيتس: المعلوماتية بعد الانترنت(طريق المستقبل)، ترجمة عبد السلام رضوان، **سلسة عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع٢٣١، ١٩٩٨
- بيومي محمد ضحاوي ورضا إبراهيم المليجي: **توجهات الادارة التربوية الفعالة في مجتمع المعرفة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٦-٣٦
- جمال محمد غيطاس: **الديمقراطية الرقمية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩
- شبل بدران: إصلاح التعليم الثانوي بين ضرورة المشاركة المجتمعية ومتطلبات مجتمع المعرفة، المؤتمر العلمي السادس" **المشاركة المجتمعية وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة**"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٩-١٠ يوليو ٢٠٠٥
- شبل بدران وسعيد أحمد سليمان: **التعليم في مجتمع المعرفة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧.
- شيماء السيد محمد عطية: **دراسة تقويمية لبعض مشروعات تطوير كليات التربية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة**، ماجستير، كلية التربية، الزقازيق، ٢٠١١
- عبد السلام عبد الغفار ومحمد إبراهيم عيد: رسالة التربية في مجتمع المعرفة التقرير الختامي للمؤتمر الثقافي التربوي الأول"**التربية في مجتمع المعرفة**"، المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية،(١١-١٢/ ١٠/٢٠٠٤)، ص ٤٦٠
- عبد الله بن سعيد بن فاهد: **مكافحة الجرائم المعلوماتية**، الرياض، ٢٠١٢، ص١٧٢
- عبد الله فالح السكران: الشروط المقترح توافرها في المدرسة الثانوية الفاعلة بمجتمع المعرفة، **رسالة التربية وعلم النفس**، ع ٣٨، السعودية، ٢٠١٢، ص ص ١٣٩-١٧٥

- فرانك كيلش: ثورة الإنفو ميديا(الوسائط المعلوماتية وكيف تغير عالمنا وحياتك)، ترجمة حسام الدين زكريا، سلسلة **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع٢٥٣، ٢٠٠٠
- كمال نجيب: التعليم وإعداد النشء لمجتمع المعرفة في الوطن العربي، **مجلة التربية المعاصرة**، ع١٠٠، أغسطس ٢٠١٥، القاهرة، ص ص٤٣-١٠٤
- مروة عبد الرحمن سيد أحمد: **تجديد التعليم الأساسي في مصر لتلبية احتياجات التلميذ في العصر الرقمي**، ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ٨٣-٨٧
- نافز أيوب محمد علي احمد: الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، **مجلة علوم إنسانية**، السنة السابعة :العدد ٤٤، شتاء ٢٠١٠
- نبيل علي: **قضايا عصرية برؤية معلوماتية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، ٢٠٠٦
- نبيل علي ونادية حجازي: الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ع٣١٨، ٢٠٠٥
- Chris Yapp: The Knowledge Society: the challenge of transition, **Business Information Review**, June 2000, 17
- D. Rooney& A. Ninan: **Handbook on The Knowledge Economy**: Cheltenham, Edward Elgar, 2005
- John W. Moravec: Knowmad Society: The “new” work and education, **On the Horizon**, Vol. 21 Issue: 2, 2013, pp.79-83
- Lorena Batagan: Knowledge Dynamics and Economy Growth, Academy of Economic Studies. Bucharest, Romania, **Revista Informatica Economica**, 4(48), 2008, p27

- The World Bank : **Constructing Knowledge Societies: New Challenges for Tertiary Education**, The International Bank for Reconstruction and Development , 2002, PP7-27

[٥٣]) علي بن صالح الشايع: البحث العلمي ومجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي الخامس للمركز العربي للتعليم والتنمية، " **مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة**"، ج ٢، المركز العربي للتعليم والتنمية، القاهرة، ١٣-١٥ يوليو ٢٠١٠، ص١٥٩٨

[٥٤]) Jha Srirang: Developing Knowledge Society in India: Issues and Challenge, **Review of Knowledge Management**, vol.2, no. 1, Jan-June, 2012, pp 4-12

[٥٥]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام٢٠٠٣،" نحو إقامة مجتمع المعرفة"، **مرجع سابق** ص ٤٩-٦٧

[٥٦]) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربى: الشباب وتوطين المعرفة "، **مرجع سابق**

[٥٧]) أحمد حسن إبراهيم: متطلبات التحول نحو مجتمع المعرفة، **مجلة الاقتصاد والمحاسبة**، ع ٦٦٢، سبتمبر ٢٠١٦

[٥٨]) يرجى مراجعة كل من:

- شبل بدران: التعليم وتحدي الثورة المعرفية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثقافي التربوي الأول"**التربية في مجتمع المعرفة**"، المجلس الأعلى للثقافة بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية،(١١-١٢/ ١٠/٢٠٠٤)، ص ٢٧٣-٢٨٠
- محمد أمين المفتي: دور المؤسسات التعليمية في مجتمع المعرفة تحديات ومقترحات، **مرجع سابق**، ص ٣٢٤- ٣٢٧

[٥٩]) نجم عبود نجم: **ادارة المعرفة: المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، الوفاق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٩٠

[٦٠]) سينثيا لونا سكوت: **تعليم القرن، مستقبل التعليم** ٣، مركز مطبوعات اليونسكو، كانون ٢٠١٥

[٦١]) اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين: **التعلم: ذلك الكنز المكنون**، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ١٩٩٩ ص ٦١

[٦٢]) محمود قمبر: أهداف التربية العربية دراسة تحليلية نقدية مقارنة، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد الأول، عدد أكتوبر ١٩٩٥، ص١٧١

[٦٣]) نيللي السيد الرفاعي: **في اجتماعيات التربية**، دار الزهراء للنشر، الرياض، ٢٠١٣، ص ١١٩-١٢٨

[٦٤]) مصطفى حسن باهي، منى أحمد الأزهري: معجم المصطلحات التربوية:التربية العامة والتربية الخاصة، **مرجع سابق**، ص ٣٤٥-٣٤٦

٦٥) يرجى مراجعة كل من:

- سعيد اسماعيل علي: فلسفات تربوية معاصرة، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد ١٩٨، ١٩٩٥
- محمد يسري إبراهيم دعبس: **التربية والمجتمع دراسة في انثروبولوجيا التربية**، القاهرة ، ١٩٩٦، ص٢٥-٦٨
- نعيم حبيب جعنيني: **الفلسفة وتطبيقاتها التربوية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص١٢٣- ص ٢٦٤
- Walter Feinberg, Jonas F. Soltis: **School and Society**, Teacher College, Columbia University , 2nd ed., 1992

٦٦) محمد يسري إبراهيم دعبس: **مرجع سابق**، ص ٥٧-٥٩

٦٧) لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع لكل من(مرتب ابجديا)

- أحمد الشيخ: مفهوم التغيير التربوي بين نظريات المدارس الفكرية وتطبيقات استراتيجية التربية العربية، **المجلة العربية للتربية**، مج ٥، ع٢، سبتمبر ١٩٨٥، تونس، ص١٢٨-١٣٩

- حسن حسين البلاوي: تحرير الإنسان في الفكر التربوي دراسة في تطور وتصنيف الاتجاهات المعاصرة في علم اجتماع التربية، **مجلة الديمقراطية والتعليم في مصر**، رابطة التربية الحديثة ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أبريل ١٩٨٤، ص ١٧-٥١
- عبد الله محمد عبد الرحمن: **علم اجتماع التربية الحديث(النشأة التطورية والمداخل النظرية والدراسات الميدانية)**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨، ص ١٤٥-ص٤٤١
- عصام الدين علي هلال، طلعت عبد الحميد فايق: **قضايا في علم اجتماع التربية المعاصر**، الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧
- جون لين(محرر): ثورة في التربية نظرة الى الخارج، عرض وتلخيص أمين محمد النبوي، **مجلة مستقبل التربية العربية**، المجلد الأول، عدد أكتوبر ١٩٩٥، ص ٢٤٠
- خوني وريدة: دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد خاص، الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري، ص ٧٢-١٢٦
- طلعت عبد الحميد: **التعليم وصناعة القهر، دراسة في التعليم والضبط الاجتماعي**، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠
- طلعت عبد الحميد: التربية في المجتمع دراسة في علم اجتماع التربية، **مجلة التربية المعاصرة**، ع٤٦، ابريل ١٩٩٧، ص٤١-٧٧
- Henry A. Giroux: **Theory and Resistance in Education**, Heinemann Educational Books Ltd, London, 1983
- Michael W. Apple: **Official Knowledge** , Routledge, London, 1993
- Per Dalin: **Changing The School Culture**, The Imtec Foundation, London, 1993

- Tim Dant: **Knowledge Ideology and Discourse, a Social Perspective**, Routledge, London, 1991
- Walter Feinberg, Jonas F. Soltis: **School and Society**, Teacher College, Columbia University , 2nd ed., 1992

٦٨) محمود قمبر: أهداف التربية العربية دراسة تحليلية نقدية مقارنة، **مرجع سابق**، ص١٧١

٦٩) جون ديوي: **المدرسة والمجتمع**، ترجمة أحمد حسن عبد الرحيم، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٧٨

٧٠) Aman Sharma: **7 essential functions of a school as an agency of education**, http://www.preservearticles.com/about-preservearticlescom.html

٧١) سعيد اسماعيل علي: **فقه التربية مدخل الى العلوم التربوية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٦٤-٢٦٧

٧٢) صفاء محمد علي: **أساسيات في اجتماعيات التربية**، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٣، ص١٦٩- ١٧٥

[٧٣]) سينيتا لونا سكوت: أي نوع من التعلم في القرن الحادي والعشرين: مستقبل التعلم ٢، **سلسلة أوراق عمل اليونسكو بحث ونظرة استشرافية للتعليم**، ع ١٤، نوفمبر ٢٠١٥، ص ٣

[٧٤]) John W. Moravec: Knowmad society: the “new” work and education, **op. cit.**,

[٧٥]) ممدوح عبد الهادي عثمان: التكنولوجيا ومدرسة المستقبل" الواقع والمأمول"، بحث مقدم إلى ندوة " **مدرسة المستقبل، كلية التربية**، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢.

[٧٦]) وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠) **مرجع سابق** ص٦٠-٦٤

[٧٧]) أكد ذلك كل من

- وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠) **مرجع سابق**
- مروة عبد الرحمن سيد أحمد: **تجديد التعليم الأساسي في مصر لتلبية احتياجات التلميذ في العصر الرقمي**، ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٣٤

[٧٨]) اتفق على ذلك دراسة كل من:

- أميرة حسين أحمد: **تفعيل دور التعليم الثانوي العام في تلبية متطلبات مجتمع المعرفة في جمهورية مصر العربية**، دكتوراة، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠١١، ص ١١٠-١٢٩
- كمال نجيب: التعليم واعداد النشء لمجتمع المعرفة في الوطن الربي، **مجلة التربية المعاصرة**، مرجع سابق، ص ص٤٣-١٠٤

[٧٩]) نادية سلامة هاشم: رؤية **المجتمع المصري للتعليم دراسة سوسيولوجية**، ماجستير، معهد الدراسات التربوية، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٦٨، ص١٧٦، ص١٩١

[٨٠]) حنان سيد محمد حامد: **ثقافة المواطنة لدى طلاب التعليم الثانوي الفني بحث حالة**، دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٩٥

[٨١]) مرفت عطية فخري: **صورة الذات والآخر لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية بمصر(دراسة استطلاعية لدور التعليم في تدعيم التماسك الاجتماعي)** ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٧٩-١٨١

[٨٢]) هبة صبحي جلال: **التعليم والتماسك الاجتماعي في مصر دراسة تحليلية للعائد غير الاقتصادي**، دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢ ، ص ٢٠٤

[٨٣]) وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠) مرجع سابق، ص ٦٢

[٨٤]) وزارة التربية والتعليم: **المدارس الذكية**، بوابة المعرفة http:smartschools.ictfund.org.eg

[٨٥]) يتفق مع هذا دراسة كل من:

- رانيا عبد المعز الجمال: دراسة مقارنة لسياسات لتعليم الالكتروني في كل من فنلندا والنرويج وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، كلية التربية، جامعة حلوان، مج ١٨، ع ٤، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٥٤١-٦٢٧
- شيماء السيد محمد عطية: **دراسة تقويمية لبعض مشروعات تطوير كليات التربية في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة**، ماجستير، كلية التربية، الزقازيق، ٢٠١١،
- هيام عبد العاطي عبد الفتاح: **اللامساواة الرقمية في التعليم الأساسي وحق التعلم مدى الحياة**، دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٨٨-١٨٩

[٨٦]) هيام عبد العاطي عبد الفتاح: اللامساواة الرقمية في التعليم الأساسي وحق التعلم مدى الحياة، مرجع **سابق**، ص ١٩٤

[٨٧]) وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠)، **مرجع سابق**، ص ٦٢

[٨٨]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية**، القاهرة، ابريل ٢٠١٤، ص٤٧

[٨٩]) أحمد محمود الزنفلي: مؤشرات حال نظام التعليم المصري في بعض التقارير الدولية، مجلة **دراسات تربوية ونفسية**، كلية التربية ، الزقازيق، ع ٩٣، أكتوبر ٢٠١٦ ، ص ٢٠٥-٢٠٦

٩٠) رشيدة السيد أحمد: أين نحن من التوجيه المهني في مدارسنا العربية، **المكتبة الأكاديمية، القاهرة**، ٢٠١٧

٩١) رشيدة السيد أحمد: التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتيا في ضوء المشاركة المجتمعية، **دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٠.**

٩٢) وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: **الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٢/٢٠١٧" المجتمع المصري الرقمي في ظل اقتصاد المعرفة**"، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٨٨

[٩٣]) هيام عبد العاطي عبد الفتاح: **اللامساواة الرقمية في التعليم الأساسي وحق التعلم مدى الحياة**، مرجع سابق، ص ١٩٤

[٩٤]) نادية سلامة هاشم: رؤية المجتمع المصري للتعليم دراسة سوسيولوجية، **مرجع سابق**، ص١٥٩

[٩٥]) عبد الباسط عبد المعطي: **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، اتجاهات التغيير والتفاعلات(١٩٧٥-٢٠٢٠)**، القاهرة، دار ميريت للنشر، ٢٠٠٢، ص٣٣٥-٣٣٦

[٩٦]) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: **استطلاع رأي حول تفضيل الأسر المصرية لأنواع التعليم المختلفة بالمدارس في مصر**، القاهرة، يناير ٢-١١، ص ٢

[٩٧]) طلعت حسيني إسماعيل: الفقر والتعليم دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، **دراسات تربوية ونفسية**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع ٨٥، أكتوبر ٢٠١٤، ص٢٤٦

[٩٨]) مروة عبد الرحمن سيد أحمد: تجديد التعليم الأساسي في مصر لتلبية احتياجات التلميذ في العصر الرقمي، **مرجع سابق**، ص ١٣٤

٩٩) يرجى مراجعة ملحق (١) يوضح أسماء السادة المحكمين

١٠٠) يرجى مراجعة ملحق (٢) يوضح الأداة بصورتها النهائية

١٠١) يرجى مراجعة ملحق (٣) يوضح أسماء السادة الخبراء